وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة

قسم التاريخ

عنوان المذكرة

الضرائب ودورها في تدهور المجتمع الجزائري

(1246هـ، 1332هـ-1830م، 1919م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ تخصص المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:

- فاطنة فويري
- مارية جميل

إشراف الأستاذ :

أ/محمد عطية

الموسم الجامعي: 1441هـ، 1442هـ- 2020م، 2021م

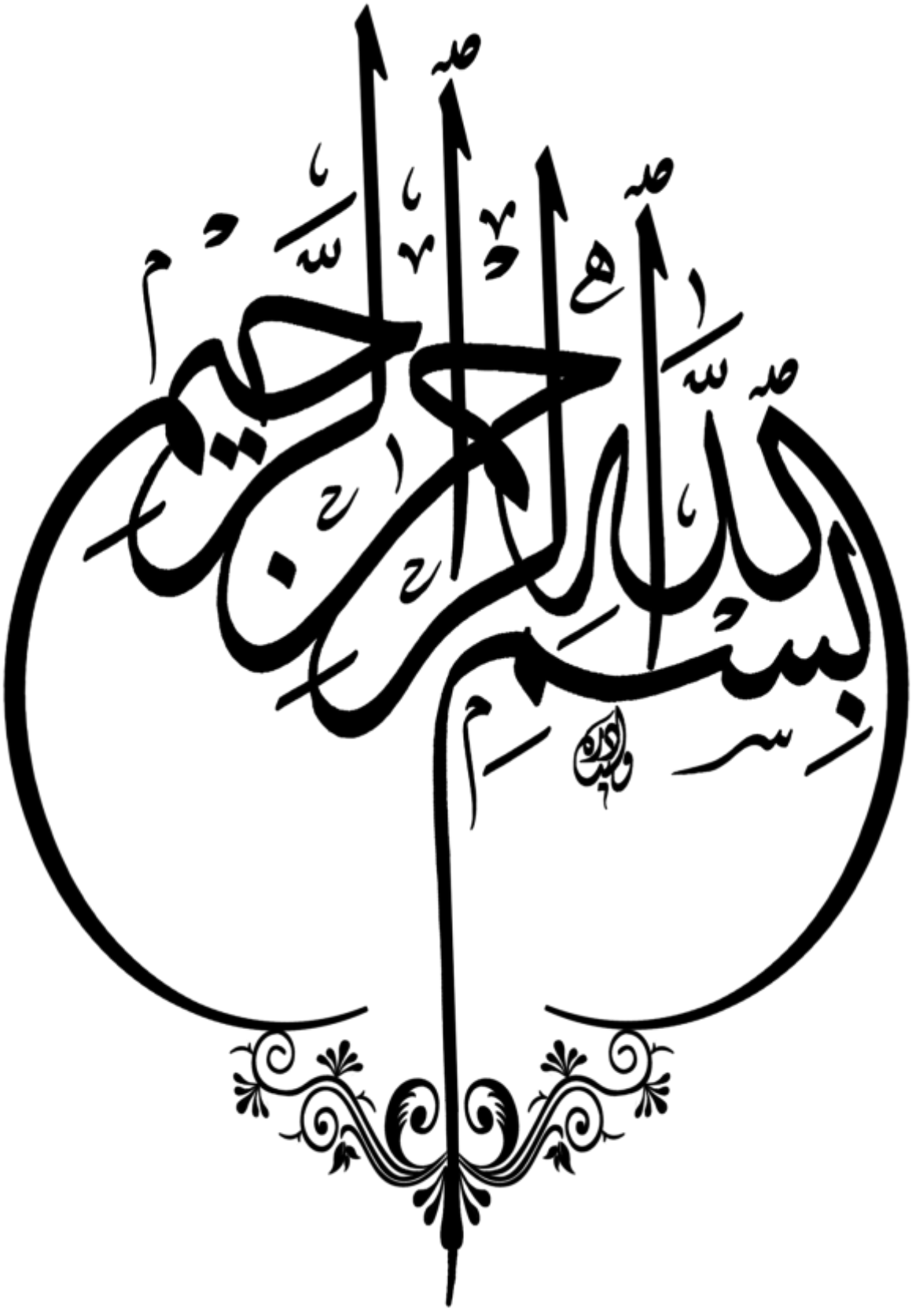
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولم يستنجح بأحسن من صنعه مرام، الحمدالله الذي جعل الحمد مستحق الحمد لله حتى لا إنقطاع، وموجب الشكر بأقصى مايستطاع وصلى الله على محمد خير من افتتحت بذكره الدعوات، وإستنجمت بالصلاة عليه الطلبات، صلى الله على محمد بني مبعوث، وأفضل وارث وموروث، صلى الله على كاشف الغمة عن الأمة الناطق فيها بالحكمة، الصادع بالحق، الداعي إلى الصدق القائل وقوله الحق "من لايشكر الناس لايشكر الله"

فجزيل الشكر لمن دل وأرشد وصحح وصوب الأستاذ المشرف "محمد عطية"
كما نتقدم بالشكر الخاص إلى من أمدنا بالدعم الدائم الأستاذ الفاضل "علي بوركنة" والأستاذ "دحمان عطية" ، الأستاذ "قربة أحمد" حفظهم الله وجزاهم كل خير

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة الذين تشرفنا
بقبولهم لمناقشة هذا العمل

وكل من قدم لنا يد العون طيلة سنوات الدراسة من مبتداها إلى يومنا هذا
ولو بشق كلمة
جاز الله الجميع عنا كل الخير
وهو من وراء القصد.

إهـداء

لك ربي أسجد سجود الشكر داعية إياك أن تنفع بهذا العمل كل من قرأه وتجعله صدقة جارية بعد مماتي.....

إلى من عقدوا العزم أن تحيا الجزائر.... شهداء بلادي الأحياء منهم والأموات.... أهدي هذا العمل خاصة إلى الجريحة..... المعذبة..... الصامدة... فلسطين

إلى كل الساعين لتحرير قرار الأمة وإرادتها، لنمضي قدما في إنهاء ضعفتها وكبوتها ومن شانها أن تسود وتبعث مجدها ورفعتها...

إلى من أوجب الرحمان برها وطاعتها، وأجزل الثواب لمن رعاها وأحسن عشرتها إلى من أعلى الله قدرها ومكانتها إلى أمي إلى أمي..... إليك يااأماه

إلى من رباني منذ عهد الصغر، وجعل الله عقوقه إحدى الكبر إلى من أدين له بكل نجاح أصبته بعد الإله، لمن أنا ومالي له إلى العزيز الغالي إليك يا أبي..

إلى من حمل حبنا في قلبه، ثم غدى على أعناقنا من الأحمال إلى الكريم وصاحب الأفضال وأبي الثاني أخي الأكبر "ميهوب"

إلى من كانوا عونا لي في الضراء كما في السراء إلى من روحي لهم فداء إخوتي الأحباء من كبيرهم إلى صغيرهم

إلى من قاسمني مشاق البحث وأتعابه الزوج الفاضل "قدور عطية"

إلى من أمر الله بصلتهم فوصلوني وأرجو أن أوفي حق صلتهم إلى الأخوة التي لم تلدهم أمي إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة وأعتذر ممن نسيت ذكر أسمائهم،

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي المتواضع.....

فاطنة

إهـداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى صلى الله عليه وسلم .

ما الزمان و ما المكان وما لقديم وما الجديد سنكون يوما ما نريد إلا الرحلة ابتدأت وإلا الدرب انتهى وما توفيقي إلا بالله

أهدي هذا العمل وفرحه لمن لهم الفضل في ذلك:

إلى من أوصاني الرحمن بها إلى من جنة الله تحت قدميها إلى من أفنت عمرها من اجل أن تراني في إبهاء الصحة و السعادة ولو على نفسها فهي تستحق أن اهديها فرحتي بل حياتي فداء لها إلى أمي الحنونة.

إلى الذي أوصاني الله به برا وإحسانا وأهدى لي سنين عمري الذي أحنى ظهره التعب في سبيل وصولي لهذه المرحلة شكرا لك من أعماق قلبي وقفت ومازلت لي الأب والأخ والصديق برقى تعاملك وأسلوبك معي حرصت أن تكون في كل أوقاتي تعبت لأجل إيصال أبنائك إلى مستويات مرضية نقدر لك هذا ونسال الله أن يجازيك عنا خيرا أن شاء نكون عند حسن ظنك وان ترضى عنا ولك مني كل الحب والتقدير لك ياأبي الغالي .

قال الله تعالى :(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

الآية 24سورة الإسراء ص228.

إلى من وقفوا معي دائما سندي في الحياة وغمروني بعطفهم إخوتي الأعزاء

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي .

ما رية

قائمة المختصرات

تعريب	تع
ترجمة	تر
تحقيق	تح
الجزء	ج
دون دار النشر	د.د.ن
دون سنة النشر	د.س.ن
دون بلد النشر	د.ب.ن
الصفحة	ص
صفحات متتالية	ص ص
الطبعة	ط
طبعة خاصة	ط.خ
العدد	ع
فرنك	ف
المجلد	مج
الميلادي	م
الهجري	هـ

مقدمة

مقدمـة:

إقتصرت الحرب التي أعلنها فرنسا بالجزائر على عدة جوانب ولقد تعدى هذا الأمر إلى شن حرب على الأسس التي ترتكز عليها الأمة الجزائرية وذلك من أجل دمج الجزائر بفرنسا، وكان ذلك حسب ماتدعيه الشعارات التي جاءت بها الحملة الفرنسية على الجزائر التي كانت شرارتها الأولى تهديم البنى الإقتصادية للمجتمع الجزائري وبعد أن تمكنت السلطات الإستعمار من إخضاع كافة أنحاء التراب الجزائري، لجأت إلى سياستها في تكريس منظومة الضريبية التي أثقلت بها عاتق الجزائريين، حيث شملت هذه الضرائب العديد من الأنواع بداية من الضرائب العثمانية إلى ضرائب الفرنسية التي فرضتها حتى تتماشى مع أطماعها الإستعمارية وأهدافها الإقتصادية، وذلك بهدف إنشاء نظام إقتصادي إستعماري وبأخص الفرنسي في الجزائر حيث كان ذلك أهم جزء من الحرب الإقتصادية التي شنتها فرنسا من أجل تفقير الشعب الجزائري هذا الأمر الذي أدى إلى بروز إختلالات سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية خطيرة على المجتمع الجزائري.

❖ دوافع إختيار الموضوع:

إن إختيارنا لموضوع الضرائب ودورها في تدهور المجتمع الجزائري من1830م/1919م يعود إلى عدة دوافع منها:

- دوافع الذاتية:

* ميولات الشخصية إلى مثل هذه المواضيع والرغبة منا في إثراء ميدان البحث بهذه الدراسة

*تشجيع الأستاذ المشرف على دراسة هذا الموضوع

*تكوين مرجعية فكرية حول السياسة الضريبية إبان الفترة الإستعمارية

*مساهمة منا في جمع مادة المعرفية تساعد الطلبة الباحثين فيما بعد على التعرف سياسية الضريبية الفرنسية المسلطة إتجاه أبناء شعبه.

- دوافع الموضوعية:

ومن الأسباب الموضوعية التي دفعتنا للخوض في هذا الموضوع :

*دور كبير الذي لعبته الضرائب في قلب الحسابات الإقتصادية من الشعب الجزائري إلى خدمة الإقتصاد الإستعماري الفرنسي.

❖ **أهمية الموضوع:**

يعتبر موضوع الضرائب من الدراسات المهمة لأنه يسمح بإماطة اللثام عن عدة جوانب وخاصة في جانب المالي للدولة وغيرها من جوانب كما أن فهم النظام الضريبي الجزائري والذي نحن مقدمون عليه يساعد على فهم التاريخ الإقتصادي للجزائر سواءا في عهد العثماني أو الفرنسي وأن النظام الضريبي أحد مواضيع أقل حظا في الدراسة من بين البحوث التاريخية المتعلقة بالجزائر الحديثة أو المعاصرة، حيث أن دراسات المتخصصة أشد الإختصاص حول الضرائب لاتكاد توجد عليها بكثرة ، هذا الأمر الذي جعلنا نميل إلى موضوع الضرائب في نهاية الفترة الحديثة وفي الفترة المعاصرة في الجزائر

فالجانب المهم في الموضوع لم يكن الكشف عن مختلف أنواع الضرائب بل المهم في الموضوع هو تتبع آثار التي نتجت عن الضرائب في مختلف أشكال الحياة العامة للجزائريين.

❖ **الإطار الزماني والمكاني :**

جاءت حدود هذه الدراسة بما تقضيها الإشكالية بحيث أن المجال الجغرافي هو الجزائر وهو مسرح أحداث الموضوع أما زمنيا فإرتأينا أن نعود إلى فترة أواخر العهد العثمانيوذلك لتعرف أكثر على النظام الضريبي العثماني والنظام الضريبي الفرنسي وإستمر إلى غاية مابعد الحرب العالمية الأولى أي مع الاصلاحات إلى غاية 1919م

❖ **الإشكالية :**

لجأت السلطات الإستعمارية الفرنسية في الجزائر إلى سياسة ضريبية من 1830م إلى 1919م ومن هنا نطرح الإشكال إلى أي مدى ساهمت الضرائب في تدهور حالة المجتمع الجزائري؟

والإجابة على الإشكالية المطروحة إرتأينا إلى أن نجزئها إلى تساؤلات فرعية:

_كيف كان النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني؟

_ماهي أنواع الضرائب الفرنسية التي فرضتها سلطات استعمارية على الجزائريين سواء في فترة الحكم العسكري او المدني؟

وكيف كانت انعكاساتها على جميع الأصعدة في حياة شعب الجزائري؟

❖ **خطة العمل:**

نظرا للمادة العلمية المتحصل عليها والتي دفعت بنا إلى تقسيم موضوعنا إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة بإضافة إلى الملاحق والفهرس، **فالفصل التمهيدي** موسوم بعنوان"النظام الضريبي في الجزائر في أواخر العهد العثماني (1082ه،1246ه)، (1671م، 1830م) حيث تناولنا فيه بداية عن مفهوم الضرائب إضافة إلى الأوضاع السائدة في الجزائر أواخر العهد العثماني، ونظام الضريبي العثماني في الجزائر في عهد الدايات.

أما **الفصل الأول** فكان معنون ب" السياسة الضريبية الفرنسية فيالجزائر لمرحلة الحكم العسكري من(1246ه، 1287ه)، (1830م، 1870م) حيث تطرقنا به إلى الحكم العسكري في الجزائر وبما أن إختلاف المراحل في ظل الإحتلال تطرقنا في هذه المرحلة إلى السياسة الفرنسية الإقتصادية في الجزائر وكذا السياسية الضريبية الفرنسية في هذه المرحلة.

أما الفصل الثانيخصصناه حول السياسة الضريبية في مرحلة الحكم المدني من(1287ه، 1332ه) (1871م ، 1919م) تناولنا في هذا الفصل الإنتقال من حكم العسكري الى المدني ثم سياسة الضريبية الفرنسية بعد سنة 1871م وماشهدته هذه الفترة من مؤسسات مالية، ونظام الغرامات، ونظام الضريبي إلى تركيبها في مجملها إحصائيا منذ بداية إحتلال إلى إندلا ع الحرب العالمية الأولى 1914م وختمنا **الفصل الأخير** حول آثار النظام الضريبي الفرنسي على الجزائريين .

وأنهينا هذه الدراسة بخاتمة كانت متضمنة مجموعة من النتائج المتواصل إليها في مراحل الموضوع.

❖ **نقد المصادر والمراجع:**

إعتمدنا في موضوعنا على جملة من المصادر والمراجع تمثلت في كتاب حمدان بن عثمان خوجة المرآة، اعتمدنا عليه في الفصل التمهيدي خاصة التعريف بالنظام الضريبي، بالإضافة الى مؤلفات نصر الدين سعيدوني من أهمها النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1772م، 1830م من خلال الاشارة الى اوضاع الجزائر عامة اواخر العهد العثماني، إضافة إلى كتاب آخر درسات في الملكية العقارية في الفصل الاول السيلسة الضريبية الفرنسية في الحزائر لمرحلة الحكم العسكري 1830م،1870م وذلك من خلال التحدث عن السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر لهذه المرحلة المتضمنة على مصادرة املاك الجزائريين(مصادرة الاوقاف) ومؤلفات شارل روبير آجيرون منها الجزائريون و المسلمون وكذا تاريخ الجزائر المعاصرة وكتاب يحي بوعزيز سياسية التسلط الإستعماري

والحركة الوطنية من 1830م، 1919م ومجموعة من الأطروحات والمذكرات منها أطروحة توفيق دحماني الضرائب في الجزائر 1792م، 1865م ودراسة مقارنة الذي تطرق إلى نظام الضريبي وسرد أنواع الضرائب العثمانية في الجزائر بشكل تفصيلي وكذا مذكرة فاتن بغامي بعنوان النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر من 1830م، 1914م حيث تعتبر هذه المؤلفات والأطروحات أو غيرها من مؤلفات الأخرى لم يتم ذكرها مهمة وإعتمدنا عليها في ثنايا البحث.

❖ **منهج البحث:**

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المناهج حسب طبيعة الموضوع كما مكننا من الوصول إلى حل الإشكالية المطروحة:

المنهج التاريخي الوصفي:

وإعتمدنا عليه في وصف الأحداث زمنيا ومكاني وطرح الوقائع حسب تسلسلها في غالب الدراسة، ووصف الضرائب السائدة حسب إختلاف الفترات الزمنية سواءا في عهد العثماني أو الفرنسي

المنهج الإحصائي :

إعتمدنا عليه في مختلف مراحل الموضوع وخاصة الفصل الثالث في المبحث الأخير وذلك من خلال الأرقام، نسب مئوية، جدوال، وهذا لفهم الدراسة وتسهيلها

المنهج التحليلي الإستناجي:

وهذا المنهج إعتمدنا عليه بشكل مهم في نهاية الفصول من خلال إستناج وإستخلاص وكذا في الفصل الأخير من خلال الآثار وانعكسات السياسة الضريبية على المجتمع الجزائري.

❖ **صعوبات البحث:**

واجهنا مجموعة من صعوبات في إنجاز مراحل الدراسة لهذا الموضوع ومنها:

_بما أن الموضوع يشمل على الطابع الإقتصادي فقد بذلنا جهدا إضافيا من خلال الإحاطة بمصطلحات إقتصادية سواء في فترة العثمانية أو الفرنسية

_صعوبة الإلمام بكافة أنواع الضرائب وأصنافها وذلك لكثرتها

_صعوبة ضبط محاور الدراسة من خلال أن النظام الضريبي له إرتباط بمواضيع أخرى سواء إقتصادية أو إجتماعية أو غيرها كونها لها إنعكسات على عوامل عدة.

طول الفترة الزمنية 1830م، 1919م والتي عرفت العديد والكثير من التغيرات في جانب

الإقتصادي بشكل عام وجانب ضريبي بشكل خاص، إلا أنه عمل لايخلو من الزلات والأخطاء، ولازلت هناك ثغرات لم تعالج في موضوعنا لايمكن لأي عمل كان أن يسدها فهي تبقى باب مفتوح لكل الباحثين ودارسين، ورغم الحرص الشديد إلا أن عملنا على إعداه بهذا الشكل في حلقة بحث عملي.

وبفضل الخبرة التي يتمتع بها الأستاذ **محمد عطية** تمكنا من تذليل وتجاوز الصعوبات وتغلب عليها فالأخير

ونأمل أن نكون قد وفقنا ولو إلى حد ما وأن نكون عند حسن الظن لدى الأستاذ المشرف ولدى كل من يشرفنا بقراءة هذا الموضوع، فإن كان الأمر كذلك فهو المأمول وإلينا كل الإستعداد للإصغاء إلى كل الملاحظات والتوجيهات التي يقدمها لنا أهل الإختصاص وذلك من أجل تخلص الموضوع من كل الشوائب التي من شأنها أن تشوهه وذلك من أجل إثرائه نحو الأفضل ونحو الإكتمال.

الفصل التمهيدي

النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1082هـ، 1246هـ-1671م، 1830م)

أولا :تعريف الضرائب.

1- لغة.

2- اصطلاحا.

3- تعريف النظام الضريبي.

ثانيا: لمحة عن أوضاع الجزائر عامة أواخر العهد العثماني

1- الأوضاع السياسية.

2- الأوضاع الاقتصادية .

3- الأوضاع الاجتماعية.

ثالثا: النظام الضريبي قبيل الاحتلال الفرنسي أواخر العهد العثماني 1792م-1830م

1- الضرائب الشرعية الاعتيادية.

2- الضرائب المستحدثة.

أولا: تعريف الضرائب

1- لغة

- هي مفردة لمصطلح الضريبة وتعني واحدة من الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزيرة ونحوها ومنه ضريبة العبد وغلته وفي حديث الحجام كم ضريبتك؟، الضريبة ماي دي العبد سيده من الخراج المقرر عليه، وهي فعيلة بمعنى مفعوله، وتجمع على الضرائب ومنه حديث الإماء اللاتي كان عليهن بمواليهن ضرائب يقال: كم ضريبة عبدك في شهر؟

والضرائب: ضرائب الأرضي، وهي وظائف الخراج عليها وضرب على العبد الإتاوة.

ضربا: أوجبها عليه بالتأجيل والاسم ضريبة وضارب فلان لفلان في ماله إذا انجر فيه وقارضه[1].

- الضريبة: هي قطعة من الصوف أو الشعر أو القطن توكل إلى شخص لتنفش ثم تدرج وتشد بخيط ثم تغزل[2].

- الضريبة ما يضرب على الإنسان من جزية وغيرها والقياس واحد، كأنه قد ضرب به ضربا ثم يتسعون فيقولون :ضرب فلان على يد فلان، إذا حجر عليه كأنه أراد بسط يده فضرب الضارب على يده فقبض يده[3].

2- اصطلاحا:

تعدد مصطلح الضريبة نحو عدة مفاهيم وتعريفات كانت لكل واحدة منها رؤية حول مفهومها ومن بين تعريف نأخذ كالتالي:

[1] - أبو فضل ابن منظور ، لسان العرب، مج 1، دار الصادر، بيروت، 1988م، ص 550.

[2] - مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ج 1، ط 1، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، 1989م، ص 379.

[3] - ابوالحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح، عبدالسلام محمد هارون، ج 3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د ب ن ، د س ن، ص398.

ذكر حمدان بن عثمان خوجة عن ضرائب ما يلي أن دفع الضرائب في بلاد الإسلام واجب ديني لأن الأموال المتأتية منها تنفق في صالح المجتمع بصفة عامة ومعنى ذلك أن رئيس دولة

ما هو إلا أمين مال المجموعة حيث يجمع الضرائب لينفقها في سد حاجات البؤساء والأرامل والأيتام ورجال الدين وأبناء السبيل[1].

أما عن الضريبة فهي مبلغ من النقود تجبر الدولة أو الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعي بخدمة معينة وإنما تمسكينها من تحقيق منافع عامة[2].

وتعرف أيضا أن الضريبة هي اقتطاع مالي وإلزامي ونهائي تحدده الدولة دون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة[3].

ومن تعريفات السابقة نستنتج ان ضريبة عبارة عن قيمة نقدية تفرضها الدولة ويكون نائب عليها أشخاص معنيون أو أفراد دون أن يكون لها مقابل انتفاعي لخدمة معينة إنما تكون في تحقيق منافع عامة.

3- تعريف النظام الضريبي:

للنظام الضريبي عدة مفاهيم منها ما يرتبط بالتنظيم الفني للضريبة ومنها ما يرتبط بالعناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفني-النظام الضريبي بمفهوم الواسع هو هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تع ، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2005م، ص 51.

[2] – بن سنوسي ليلى، جديد مسعودة، الضرائب واثارها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم الاقتصادية فرع التسويق والتجارة الدولية، منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة العقيد اكلي محمد اولحاج ، البويرة ، 2010م-2011م، ص 03.

[3] – ليندة تافولة، مجاني حياة، اثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة ، دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وجباية، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016م-2017م، ص 02.

عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف مجتمع والتي بدورها الإطار التي تعمل فيه الضرائب.

كما يعرف على أنه مجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكبها الى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في المجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف[1].

النظام الضريبي من مفهوم الضيق يعني مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الإستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع الضريبي إلى الربط والتحصيل.

كما يعرف النظام الضريبي هو مجموعة من الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد وذلك لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع[2].

ومنه نستنتج ان النظام الضريبي عبارة عن غرامة مالية تحدد من طرف سلطة حاكمة وتفرض على جميع القطاعات الاقتصادية سواء زراعية، صناعية، تجارية، وهذا من أجل مساعدة الدولة والحفاظ على استقرار الاقتصادي.

ثانيا: لمحة عن أوضاع الجزائر عامة أواخر العهد العثماني:

لدراسة النظام الضريبي في الجزائر وبالأخص في أواخر العهد العثماني لابدأن نتطرق إلى الأوضاع السائدة خلال هذه الحقبة سياسيا واقتصاديا (التوجه للنظام المالي)واجتماعيا بإعتبارها الممهد الأساسي لتوغل في النظام الضريبي العثماني، لأنها مهمة لهذه الدراسة.

[1] – ليندة تافولة ، المرجع السابق ، ص 11.

[2] – عبد السلام واكوك، فعالية النظام الضريبي في الجزائر دراسة حالة بقابضة القمار ولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبة وجباية معمقة، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011م-2012م، ص22.

1- الأوضاع السياسية: لقد كانت الجزائر قبل عهد الدايات خاضعة للدولة العثمانية، وينفذ الولادة اوامرها بحذافيرها خاصة ولاة البايلربايات والباشوات وكانت سياسة الجزائر الخارجية تتحكم فيها الدولة العثمانية بحيث كانت الواسطة بينها وبين الدول الأخرى ذات المصالح بها ولكن الدايات هم الذين استطاعو تحقيق الاستقلال للجزائر عن الدولة العثمانية وأصبح السلطان حق اصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدايات الذين يعينهم الديوان[1]، حيث تعتبر فترة الدايات(1671م، 1830م) فترة استقرار نسبي .

لم يتعاقب خلالها اكثر من عشر دايات وكان الداي عبارة عن منفذ أمين مهتمه تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش، ومراسلة القبائل المختلفة ورؤساء الدول للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي ويشرف على المالية وعلى التنظيمات الإدارية الضرورية لها بإضافة إلى أنه كان يعين الوزراء[2]. ويستمد سلطته من الديوان او المجلس الشورى كما يسميه البعض، التي كانت تتناقش فيه القضايا الإدارية والحكومة، وكانت البلاد مقسمة إلى اربع بايلكات وهي كالتالي:

- **دار السلطان:** وتتكون من الجزائر العاصمة وضواحيها وتخضع مباشرة لحكم الداي
- **بايلك الغرب:** وعاصمته وهران (وعندما كانت وهران تحت قبضة الاسبان كانت مازونة ثم معسكر هي العاصمة)
- **بايلك تيطري:** وعاصمته المدية.
- **بايلك الشرق:**وعاصمته قسنطينة.

[1] – يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج 2 ، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص 47.

[2] – الوزاراء:هم الخزناجي مسيير الخزينة العمومية، اغا الصباحية ، وهو القائد العام للقوات البحرية، وكيل الحرج وهو وزير البحرية بيت المالي وهو ملكلف ببيت المال خوجة الخيل وهو الذي يتلقى ما يدفع للدولة والداي من الهدايا وخراج والزكوات للمزيد ينظر:مبارك بن محمد الهلالي الجميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج 3 ، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر، 1964م، ص 148.

وينقسم بايلك إلى أوطان على رأس كل واحد منها قائد عربي أو تركي والوطن نفسه مكون من مشايخ تجمع الواحد قبيلة أو أكثر يرأسها شيخ من الأهالي[1]، وهذا قد اتخذ الداي احتياطات عديدة لإبقاء البايات تحت النفوذ المباشر وتجنب كل المحاولات التمرد بإضافة إلى اخضاع المنصب إلى التجريد المتواصل وأبعاده عن الوراثة، وحرص الداي على استجلاب البلي إلى الجزائر العاصمة لتقديمه الدنوش بصفة منتظمة وحسب تقليد لعهود، وكانت لهذه العملية أبعاد رمزية كبرى تؤكد نفوذ الداي وتبعية الباي وتكون بوجود سلطة مركزية رغم غيابها في الأوطان فضاء البايات[2].

وكان الحكم المركزي يعتمد على الجنود العثمانيين يسمون اليولداش وعلى القبائل المعرفية له تحظى بإمتيازات عديدة تدعى قبائل المخزن وكان الأمن في البلاد من إختصاصات الشرطة العامة وكانت نشيطة، شديدة، ومهابة [3].

وقد تميز هذا العهد بتحكم الطبقة العسكرية واحتكار السلطة وتناحرها على الحكم والسيطرة وجعل الشعب على الهامش يتفرج على الأحداث والاغتيالات المتكررة في صفوف الديات والجنود العثمانية وكذلك محاولة الدولة العثمانية المتكررة التدخل في شؤون الدولة الجزائرية من أجل استرجاع سلطته واستعادة نفوذها أيام البايلربايات والباشوات وتأثير ذلك على مركز الدايات وتحرض القوى المعادية لهم على التمرد والعصيان[4].

[1] – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792م-1830م، ط 1 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م، ص ص 20، 21.

[2] – د لندة الارقش واخرون ، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز نشر الجامعي ميديا كوم، تونس، 2003م، ص45.

[3] – محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق، ص 21.

[4] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 48.

وبإضافة إلى ذلك فقد تغير الصراع في هذه الفترة (1671م-1830م) من إسبانيا إلى فرنسا فنجد في عهد الداي بابا حسن [1].(1762م-1798م)وفي عام 1682م نظم الأميرال الفرنسي **دوكين(Dokin)**حملة عسكرية قوامها ثلاثون سفينة حربية لمهاجمة شرشال، ومدينة الجزائر، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل كغيرها[2]. بإضافة إلى ذلك فقد تميز هذا العهد كذلك بإزدياد الضغط المالي على السكان، بعد أن نقصت موارد القرصنة التي كانت تدر على الخزينة العامة مبالغ ضخمة مما أرغم الديات للتوجيه نحو استغلال الموارد الداخلية للبلاد من أجل توفير احتياجات الإيالة من الأموال وقد كان لهذه السياسة الضريبية المجحفة وغير عادلة التي طبقها الداي، أن ولدت في نفس الرعية رد قوي تمثل في ثورات القرن التاسع عشر التي كادت ان تهدد أسس الحكم العثماني ونجد كذلك كثرة الانقلابات العسكرية التي صاحبها تغيير شامل وكامل لكل الإطارات الإيالة كلما تغير الداي، وعدم الاستقرار هذا نتج عنه ان الموظفين السامين وغيرهم بعد علمهم بقصر مدة حكمهم اصبحوا كلما تولوا منصبا فكروا في ازدياد ثرائهم الخاص لاغير، وذلك حسب المصلحة العامة وزيادة على ذلك نجد رجال الطرق الصوفية الذين جعلهم العثمانيين كوسطاء بينهم وبين الأهالي، وبعد أن كانت لهم مكانتهم الاجتماعية والسياسية فرضت عليهم الوضعية الاقتصادية الصعبة ان يهمشوهم بل حاولوا استغلال شأنهم شان العامة ولكن هؤلاء تمردوا ضدهم وحرضوا حتى الأهالي، الشيئ الذي كان سبب لهم مشاكل كثيرة في جهات من الوطن وأنهك قوى الإيالة وزاد من عدم الاستقرار في وضعها السياسي[3].

[1] – بابا حسن:هو الذي تولى الحكم سنة 1792م وتوفى نتيجة دمله في رجله سنة 1798م، وفي عهده بني جامع المنصور، بنهج الديوان القصبة ، وجناح الداي خارج باب الوادي وهو مستشفى مايوني في الوقت الحالي.للمزيد ينظر:محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 18.

[2] – عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر، ، ط 1 ، دار الريحانة، الجزائر، 2002م، ص 100.

[3] – زهراء قانة ، نجاة خباشة ، السياسة الضريبية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأثرها على المجتمع 1700م-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016م-2017م، ص ص 8، 9.

2- الأوضاع الاقتصادية :

ويمكننا دراسة هذه الأوضاع من خلال التطرق لنشاطات الاقتصادية للإيالة من فلاحة حرف، تجارة.

كانت الزراعة هي دعامة التي تؤمن المعيشة لغالبية السكان، وقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية في نواحي وهران، قسنطينة اشتهرت بإنتاج الحبوب، التي كانت تمثل محصولا رئيسيا معدا للإستهلاك الداخلي، والتصدير الخارجي بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل والمدية وازدهرت البساتين بأراضي المدن الرئيسية، كوهران، معسكر، تلمسان ويضاف إلى إنتاج البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة والأرز بأراضي المرورية بسهول الشلف[1]، بإضافة إلى تربية المواشي من البقر والغنم والدواجن والإبل إضافة إلى بعض الأعمال منها الأعمال اليدوية[2]

ورغم هذا التنوع الا ان الزراعة عانت من صعوبات في أواخر العهد العثماني نتيجة اهتمام الحكام بالقرصنة على حساب الفلاحة، الأمر الذي حال دون تطور الأساليب الزراعية المتبعة، والآلآت البداية المستعملة[3]، والإعتماد في الأرواء الزراعية على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات والقنوات الأروائية[4]

فضلا أن معظم الأنهار الموسمية الجريان، إضافة إلى الاوبئة والأمراض والمجاعات والوضع الصعب الذي كان يعيشه الفلاح نتيجة السياسة الجبائية (الضريبية) المفروضة في هذه الفترة مما أدى بالفلاحين إلى هجر الأرض، وأصبح الإنتاج الفلاحي موجها للإستهلاك العائلي فقط [5]هذا من

[1] – نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، 1792م-1830م، دار البصائر، الجزائر 2012م، ص 32.

[2] – عمار عمورة ، المرجع السابق، ص 106.

[3] – أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني 1519م-1830م، مجلة القضايا التاريخية ، ع 1، مخبر الدراسات التاريخية ، الجزائر، افريل 2016م، ص 62.

[4] – مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني 1518م-1830م مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، مج 5، ع 16، جامعة تكرت، 2013م، ص 422.

[5] – امير يوسف، المرجع السابق، ص 64.

جانب الزراعي أما عن الصناعة متواضعة لاتتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلة البسيطة[1]، ومن أشهر الصناعات في الجزائر نسيج الزرابي والأقمشة، والمصنوعات الجلدية مثل الأحذية وفي العاصمة يوجد ورشة لسك النقود، وحضائر لبناء المراكب ومحاجز في باب الوادي، ومصانع الأسلحة والذخائر الحربية، وفي بعض المدن الكبرى توجد المطاحن، كما توجد أحياء التجاريين، والحدادين، والصباغين، والدباغين إلى غير ذلك من الصنائع الشائعة في ذلك الحين[2]، إلا أن الصناعة بدأت تتقهقهر وتميل نحو الذبول منذ بداية القرن الثامن عشر، إلى أن أصبحت بسيطة للغاية تكاد تقتصر على بعض الصناعات التقليدية وحتى هذه الأخيرة كانت في كثير من الأحيان.

لا تشد حاجة الإستهلاك المحلي، ويرجع ذلك إلى غزو المنتوجات الأجنبية للأسواق الجزائرية التي تمتاز بالجودة ورخص الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية لدى الأهالي بسبب المضايقات التي كانت مفروضة من جانب الحكومة العثمانية، مما زاد في كساد المنتوجات الصناعية المحلية وتدهورها وحالت هذه العوامل دون قيام صناعة حقيقية، والإضافة إلى ذلك فإن الصناعة لم تواكب التحولات التي جرت في أوربا بعد حركة الاستنارة، وظهور الثورة الصناعية، التي كانت من الأسباب الرئيسية التفوق التكنولوجي، والتطور العلمي وتحديد مصير العالم على مستوى الحضاري[3] بينما التجارة فكانت في أغلبها متمركزة في المدن الكبرى أما المبادلات التجارية المحلية بين السكان والأرياف والمدن فكانت تنظم داخل الأسواق الأسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة إضافة إلى التجارة الداخلية كانت تجري المبادلات مع السكان والدول المجاورة كتونس والمغرب وليبيا وغيرها، كما كانت تصدر المنتجات المحلية عبر الموانئ للباب العالي والدول الأوروبية والشرق العربي، ورغم حالة العداء بينها وبين الدول الأوربية إلا أن الجزائر كانت تستورد وتصدر للدول الأوربية، إلا أن الوضع التجاري عرف ركودا هو الآخر وتدهور ملحوظ في أواخر العهد العثماني، وذلك راجع إلى نظام الإحتكار

[1] – نصرالدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 33.

[2] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص 106، 107.

[3] – زهراء قانة ، المرجع السابق، ص 10 .

الذي فرضته الإيالة بهدف خلق مداخيل مضمونة خاصة بعد استحواذ اليهود على التجارة في عهد الدايات الشيئ الذي أعاق توسع التجارة وتسبب في تواضع حجمها وافاقها[1]

ومنه مستخلص أن الوضعية المزرية للإقتصاد التي عاشتها البلاد في أواخر العهد العثماني، ربما يعود سببها إلى عدم وجود سياسة إقتصادية واضحة لدى النظام المركزي في الجزائر، وتثبت الإيالة بنظام إقتصادي عقيم انعكست نتائجه على الأوضاع العامة للبلاد.[2]

3- الأوضاع الإجتماعية:

كان المجتمع الجزائري متكون من أقلية تركية يحتلون المرتبة الأولى في السلم الإجتماعي، وتضم في صفوفها القادة العسكري، والموظفون الساميون، والإداريين والجنود[3]، ثم يأتي طبقة الكراغلة التي تكونت نتيجة زواج أفراد من الجيش الإنكشاري بالنساء الجزائريات فظهرت هذه الطبقة للمرة الأولى في المدن وقد أبعدوا عن المناصب الحكومية المهمة في الجيش والإدارة ومنعوا من دخول الديوان فأصبح المجال الوحيد الذي يعملون فيه هو النشاط البحري[4]، وبعد ذلك تأتي طبقة الحضر التي كانت تتكون من العائلات الحضرمية المتأصلة بالبلاد، ومن مهاجري الأندلس[5]، أما الطبقة البرانية فهم السكان الأصليون هاجروا من مدنهم الصغيرة وقراهم إلى المدن الكبرى كمدينة الجزائر للعمل ونجد كذلك طبقة الدخلاء ومنهم جماعات الأسرى المسيحيين وبدأت أهمية الأسرى تتناقص في بداية

---

[1] – وليام سبنسر ، الجزائر في عهد رياس البحر ، تع ، عبد القادر زبادية ، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2005 ، ص 148.

[2] – عمار هلال ، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830م-1962م ، ط2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2016، ص34.

[3] – زهراء قانة، المرجع السابق، ص 11.

1- المرجع نفسه، ص 11.

2- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ الباشوات الجزائر وعلمائها، تح، فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م، ص 49.

3- مؤيد محمود حمد المشهداني ، المرجع السابق، ص 426.

4- نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 42، 43

القرن التاسع عشر وكان عددهم يتلاشى، ولهذا أصبحت طبقة الدخلاء تتكون غالبيتها من الجالية اليهودية[1]، أما بالريف فقد توزع السكان إلى مجموعات عشائرية عرفت بالقبائل تخضع لشيوخها (رئيس القبيلة أو الشيخ) وأهل الرأي فيها (مجلس الشيوخ) وتفرعت كل قبيلة على عدد من الدوائر والقرى وضم كل من دوار عدد من العائلات تقوم كل منها على رابطة الدم، وقسمت هذه العائلات وفق تعاملها مع السلطة العثمانية القائمة التي جندتها لفرض سلطتها على الأرياف بالمشاركة في إستخلاص الضرائب إيقاع العقاب بالممتنعين والمعاديين للبايلك مقابل تمتعهم بإمتيازات، مثلت هذه القبائل ماعرف بقبائل المخزن وهي قبائل خاضعة لسلطة البايلك تخضع لرقابة المخزن، والحاميات التركية عرفت بقبائل الرعية، وقبائل أخرى متحالفة مع تعامل البايلك عن طريق زعمائها المحليين الذين توارثوا الحكم معتمدين على كفائتهم الحربية أو الدينية وأصالة نسبهم أما النوع الأخير من القبائل فهي تلك التي عرفت بالقبائل الممتنعة التي تعيش في المناطق الجبلية، جرجرة، الونشريس، وهران وغيرها. أما عدد السكان فهناك اختلاف كبير حوله لأن السلطات لم تكن تهتم بعملية الإحصاء، ولكن معظم المؤرخين يذكرون ثلاثة ملايين نسمة، وهو رقم معقول بالنسبة للفترة الأخيرة من العهد العثماني اي بعدما تعرضت له البلاد من الأوبئة، والكوارث الطبيعية مثل الجماعات والجراد ويعيش غالبية السكان في الأرياف بينما المدن يتألف سكانها من نسبة ضئيلة لا تتعدى 5% من مجموع السكان، وهذه النسبة المتواضعة تختلف كفائتها من جهة لأخرى[2]. كما ظلت القبائل الجزائرية تعيش في صراعات دموية نتيجة السياسة العثمانية التي كانت تستهدف الحيلولة دون وحدتها لأن ذلك كان يشكل في اعتقاد أكثر الحكام العثمانيين خطرا على وجودهم، الأمر الذي لم يحقق انصهار المجتمع في بوتقة واحدة مع العثمانيين وظل هذا المجتمع يعيش فرقة موحشة وعدوات قاتلة[3].

ثالثا: نظام الضريبي قبيل الإحتلال الفرنسي أواخر العهد العثماني (1792- 1830)

---

[2] – ليلى تيتة ، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع17، كلية العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر، 2014م، ص 138.

[3] – زهراء قانة ، المرجع السابق، ص ص 13، 12.

أصبحت الضرائب منذ أواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة، حيث أوجد العثمانيون نظاما ضريبيا متميزا وكانت جباية ضرائب تعتبر من الأعمال الكبرى للبايلك، كل هذا بعد تراجع مدخولها البحري، فأرتأت الضرورة إلى فرض نظام جديد حتى يكون مصدرا رئيسيا لدخل البايلك بصفة خاصة والإيالة بصفة عامة وتمتعت الجزائر بثراء وغنى حيث كانت خزانتها المالية عامرة بإستمرار بما يرد عليها من أموال الضرائب حيث تنوعت هذه الضرائب وللأخذ فكرة عنها سوف نتطرق إلى كل منها بتفصيل.

1- الضرائب الشرعية الإعتيادية:

جاءت هذه الضرائب إستناد الشريعة الإسلامية، فإن تعلق الأمر بمنتوج الحبوب تسمى العشور وإذا شملت الحيوانات تسمى الزكاة[1].

جمع العشور والزكاة:

حيث يقول الازهار بهذا الصدد"إن الخلفاءكانوا يأتون آخر الربيع فيخرجون معهم المحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار"[2] وإعتمد نظام العشور على مبدأ الجابدة أو الزوجة، وهي الأرض التي تتم حراثتها بواسطة ثوران مابين 8 إلى 10 هكتار حيث يوفر بايلك الشرق 20، 762 قيمة من القمح لمخازن الدولة، أما العشور بايلك التيطري 1، 330 حمولة جمل من القمح والشعير[3] ويتم تحديد هذه الضريبة كاتب المخزن الزرع ويتم الأخذ بعين الإعتبار خصوبة الأرض في حساب كمية العشور الازمة على كل جابدة .

أما الزكاة فكانت تفرض على قطعان الماشية من أغنام، أبقار، ماعز، إبل وما إلى ذلك وكانت مساندة إلى الشريعة الإسلامية، وقد ساهمت سلطة الزوايا في توفير الأمن وتنقل ومحال العشوروالجباية

[1] – فلة القشاعي، المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني اواخر العهد العثماني1771م، 1837م، رسالة ماجستير تخصص التاريخ الحديث، غير منشورة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989م، 1990م، ص 61.

[2] – احمد شريف الزهار، مذكرات الحاج احمد شريف الزهار نقيب اشراف الجزائر 1754م، 1830م، تح، احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للانتاج والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 35.

[3] – نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 84.

ومنحها كل التسهيلات فالباي أحمد القلي باي قسنطينة كلف المرابط حسن الورتلاني بمساعدة جند محلة الخليفة في جباية العشور[1].

2- الضرائب المستحدثة:

الغرامة:

قامت الدولة العثمانية بإحلال الغرامة مكان العشور في حالة تعذر إحصائها، وكانت تفرض على سكان المناطق الجبلية الخارجة عن السيطرة المباشرة للبايلك والموجودة في الصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية كبلاد القبائل الكبرى وشمال القسنطيني وإستخلاصها يكون نقدا وعينا وغالبا ماتكون على شكل مواشي[2] ومنتوجات غذائية، وتحدد قيمة الغرامة حسب عدد الخيام والبيوت وتقوم المحال العسكرية بجبايتها[3] وحسب ماذكره هبنسترايت في المحلة التي كان فيها 1732 فقد كانت تدفع أولاد نايل لمحلة التيطري 3150 خروف و1600زبدة وتدفع 600 جرة كل 06 أشهر و90 جمل و27009 ريال بوجو أما عشائر زناجرة تدفع غرامة من 600 إلى 1500بوجو ومثلها أولاد علان والبرواقية وأولاد الشايب جنوب الشلالةوأولاد علان 500 كلغ من الزبدة و100 خروف و16 قطعة نسيج خيام ووبر جمل و12 كيس جلود ماعز و12 سراج للبغال[4].

نظام اللزمة:

ألزمت بها قبائل التي تقطن الجبال بإضافة إلى المناطق الصحراوية وكانت بمثابة الخراج التي جاءت به الأحكام الشرعية، يهدف إلى تموين الجند والمساهمة في الدنوش وتشبه إلى حد ما إعلانات العصور الوسطى، وتحل محل العشور والزكاة على القبائل التي تعيش بمنأى عن نفوذ البايلك، ولا تتعامل مع موظفيه وتجمع اللزمة في فصلين الربيع والخريف وعادة[5]، وبشير أحمد شريف الزهار فيما

---

[1] – بشرى قوري، جهيدة دحماني، نظام المحلة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519م، 1830م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشورة، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، قسم التاريخ، جامعة العقيد اكلي الحاج، البويرة، 2018م، 2019م ، ص ص91، 92.

[2] – نصرالدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، د ج، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001م، ص 303.

[3] – فاطمة الزهراء سيدهم، موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19 ، مجلة كان التاريخية الالكترونية، ع13، الكويت، سبتمبر2011م، ص 25.

[4] – نصرالدين سعيدوني (دراسات تاريخية)، المرجع السابق...، ص 338.

[5] – بشرى قوري، المرجع السابق، ص 92.

يخص تقديرات مدفوعات اللزمة الخاصة بالبيلكات باي الغرب يقدم 80 ألف ريال صغيرة كوارط (ورق)بينما يقدم باي الشرق 80 ريال كبيرة بيجة وباي تيطري يقدم 14 ألف ريال صغيرة[1].

الخطية:

تفرض ضرفيا على القبائل التي تم إخضاعها بعد عصيانها، كما يجبر الأهالي على دفع الضرائب أثر جنح ومخالفات فردية أو جماعية أثر مشاجرات وأعمال عدوانية في السوق أو التعدي على المرابطين، وفي حالة عدم معرفة الشخص المرتكب للجنحة يتم فرضها عشوائيا على كل أفراد القبيلة[2] وتكون المداخيل التي تنتج عن الجنح من نصيب القادة[3].

ضيفة الباي أو ضيفة الدنوش:

تسمى هذه الضريبة بضريبة الدنوش[4] أيضا بالزمة الوطن، وتستخلص مرتين في السنة من الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، زيادة على الأموال بفضلها يتم شراء جل الهدايا التي تحمل مع الدنوش إلى العاصمة، ويطلق عليها الأهالي التيطري إسم غرامة الصيف او غرامة الشتاء[5].

ضريبة البشارة أو الفرح :

هي بمثابة رمز الفرح والإبتهاج بتولية الباي وإقراره في منصبه، أو بمناسبة أحداث سعيدة أخرى[6]، وتكاد تكون سنوية وتوفر للخزينة ثروات مهمة، فهي بباياك قسنطينة وحده تبلغ عشرين ألف بوجو أي حوالي ستة وثلاثين ألف فرنك[7]، وكانت هذه الضريبة تفرض على قبائل الرعية وتؤخذ عنوة

من القبائل الممتنعة أو المستقلة وذلك بالجوء إلى الحملات العسكرية[8].

---

[1] – احمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 46.

[2] – فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 65.

[3] – نصرالدين سعيدوني، (دراسات تاريخية)، المرجع السابق...ص 338

[4] – الدنوش:لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب وقد شاع استعمال هذا النوع من الالتزامات المالية.للمزيد ينظر:نصرالدين سعيدوني، (النظام المالي)، المرجع السابق ...، ص 94.

[5] – نصرالدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائرفي التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984م، ص 32.

[6] – نصرالدين سعيدوني، (النظام المالي)، المرجع السابق ...، ص 93.

[7] – زهراء قانة، المرجع السابق، ص 29.

[8] – نصرالدين سعيدوني، (الجزائر في التاريخ)، المرجع السابق...، ص 32.

ضريبة خيل الرعية :

وهي ضريبة لدعم المحلة في الحروب، تختلف هذه الضريبة من جهة إلى أخرى كما تنوعت تبعا لمكانة الموظفين الذين يتولون جبايتها فهي تعرف بضريبة الفرس أو حق الجهاد أو القادة أو مهر الباشا، ففي بايلك الشرق كانت تقدم للمحال من 600 إلى 700 فرس[1].

وهناك ضرائب أخرى منها مثلا :

حق الكبش:ضريبة تتم جبايتها من القبائل في الأعياد، وتدفع إلى الباي والذي بدوره يدفعها للداي وعدد الرؤوس التي يأخذ من كل قبيلة مرتبط بمدى ثرائها[2].

حق العسة:تدفع هذه الضريبةمن طرف القبائل الصحراوية، وذلك مقابل إقامتها في بعض المراعي، إضافة إلى ترددها على الأسواق للبايلك لشراء الحبوب وبيع منتجاتها من التمور والمواشي[3].

[1] – بشرى قوراي، المرجع السابق، ص 94.

[2] – توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792م، 1865م، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2007م، 2008م، ص 202.

[3] – بشرى قوري، المرجع السابق، ص 94.

– للمزيد ينظر الملحق رقم (1)، ص 98.

الفصل الأول

السياسة الضريبية الفرنسية في الجزائر لمرحلة الحكم العسكري

(1286هـ، 1246هـ-1870م، 1830م)

أولا: الحكم العسكري في الجزائر(1870م-1830م)

1- عهد الملكية الفرنسية (1830م م - 1848 م)

2- عهد الجمهورية الثانية (1848 م -1852 م)

3- عهد الإمبراطورية الثانية (1852 م - 1870 م)

ثانيا: السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر لمرحلة الحكم العسكري(1830 -1870)

1- مصادرة أملاك الجزائريين .

أ- مصادرة الأوقاف .

ب- مصادرة الأراضي.

ج – سياسة النهب والسلب .

2- السياسة التجارية .

ثالثا: السياسة الضريبية (1830 م - 1870 م)

1- الضرائب الأهلية (العربية).

أ- العشور .

ب-الزكاة .

ج – الحكور .

د – اللزمة .

هـ – ضريبة السخرة .

2- الضرائب الأوربية .

أ-الضرائب المباشرة .

ب-الضرائب الغير مباشرة

أولا :الحكم العسكري في الجزائر 1830 م – 1870م:

عمدت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال إلى فرض سيطرتها و بسط نفوذها و ذلك في سبيل ربط الجزائر بفرنسا و جعلها جزء لا يتجزأ منها إذ اعتمدت على الجيش الفرنسي و خلق إدارة خاصة بها في الجزائر كما مست مختلف الجوانب خاصة الجانب الاقتصادي متبعة جملة من القوانين والتشريعات من اجل تسهيل انتقال الأرض من الجزائريين إلى الأوربيين فراحت تقوم بعمليات السلب و النهب و فرض الضرائب المجحفة في حق الجزائريين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

1- عهد الملكية الفرنسية (1830-1848م):

نجح الجيش الفرنسي من السيطرة الكاملة على الجزائر يوم 05 جويلية 1830 [1] بحيث اعتمدت فرنسا الاستعمارية منذ بداية الاحتلال على عدة أساليب و طرق لربط الجزائر بفرنسا و تجسيد مفهوم " الجزائر الفرنسية "ميدانيا و على ارض الواقع لتجعل منها حتمية تاريخية و أمرا واقعا ، و قد اتسم الحكم الفرنسي طيلة الأربعين سنة الأولى (1830م – 1870م) بالطابع العسكري [2] ، إذ ارتبط هذا النظام بالوجود الفرنسي ، حيث كان الملك يحكم بزمام السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و يصدر القوانين ، كما كانت الولاية العامة في الجزائر تابعة لوزارة الحرب الفرنسية التي تعيين الحاكم العسكري في الجزائر[3]

[1] حياة حسني سارة خرزي ، أساليب السياسة الإدارية الفرنسية (1830م – 1914م) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر ، منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 2016م-2017م ، ص 6 .

[2] عبد القادر نايلي ، "السياسة الأهلية في الجزائر في الفترة مابين (1830 م 1870 م)" ، مجلة مقاربات، مج2، ع3، جامعة بن عاشور، الجلفة، مارس 2014 ، ص 175

[3] عبد الوهاب بن خليفة ، الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي الى مجازر 08 ماي 45 (1830 م – 1945 تقديم سليم قلالة ، ط 1 ، دار بني مزغنة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005م، ص 36 .

و لقد بادر الجنرال **برومون** BOURMONT [1] ، بعد احتلال مدينة الجزائر ، بإنشاء نواة للإدارة الفرنسية في الجزائر و كانت متكونة من ثلاث لجان وهي كالتالي :

- **لجنة مالية حكومية** : برئاسة المتصرف دينية و جعل أعضائها من الفرنسيين و العرب و اليهود ، إذ استبعد العناصر التركية ، مهمتها تسيير شؤون المدانية و توفير الحاجات للجيش و السكان و المحافظة على الأمن و المرافق.
- **اللجنة البلدية** : من أعضاء أعيان حضر الجزائر من بينهم احمد بوضربة واحمد خوخة و إبراهيم بن مصطفى باشا إضافة إلى كبار اليهود و جعل رئاستها لأحد الفرنسيين .
- **اللجنة الدينية** : و هي لجنة مؤلفة من تسعة أشخاص و في ما يلاحظ أن بعض أعضائها كانوا أيضا أعضاء في اللجنة البلدية منهم حمدان بن عثمان خوجة تقوم بالسهر على الأوقاف و مواردها [2]

لكنها فشلت في المهام المسندة إليها وفي 16 أكتوبر 1830م قرر القائد للقوات الفرنسية في الجزائر كلوزيل CLAUZEL[3] ، إنشاء لجنة حكومية جديدة تحل محل الأولى متخصصة في مجالات محددة هي العدالة والداخلية والمالية إلا أنها فشلت هي الأخرى لم تحقق أي نتيجة بسبب حالة الفوضى

[1] - برومون BOURMONT:1773 م – 1846م هو لويس اوغست فيكتور دي بورمون التحق بالجيش الفرنسي ، قاد حملة على الجزائر عام 1830م . للمزيد ينظر : أسماء بوراس ، سمية قيطون ، الحكام العسكريون الفرنسيون في الجزائر 1830م – 1848 م (دي بورمون – كلوزيل) دراسة مقارنة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر منشورة ، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، 2017م- 2018 م، ص 21 .

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900 ، ج 1 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1992، ص ص 28، 29.

[3] - كلوزيل: 1772 م – 1847م هو الكونت بيرتو كلوزيل تولى عدة مهام في الجيش ، وعين سفير في ايبيريا وقيادة الجيش في سان دومينيك ، أرسل بعدها إلى ايطاليا وحكم عليه بالإعدام بسبب معارضته للملكية الفرنسية سنة 1816 م فر إلى أمريكا وعاد منها بعد إصدار العفو عام 1820م ، أصبح نائب في البرلمان الفرنسي من عام 1824م ليعينه لويس فليب على الجزائر سنة 1830م بدلا من دي بورمون ، للمزيد ينظر : أسماء بوراس ، المرجع السابق ، ص 22 .

التي كانت تعيشها فرنسا ، والتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين وانفرادهم بالسلطة اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل المدنية والعسكرية [1]

وهو على النحو التالي :

- **المسؤول الإداري والمالي المدني** :يشرف على تسير المسائل المدنية والمالية وشؤون الموظفين بالجزائر يعين من قبل رئيس مجلس الوزراء الفرنسي .
- **مسؤول وحدات الاحتلال في إفريقيا** :يشرف على كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية وقضايا حفظ الأمن وحماية ممتلكات الفرنسيين في إفريقيا .
- **فسؤول الإدارة** : تتشكل من رئيس مجلس الإدارة الذي هو رئيس وحدات الاحتلال

في إفريقيا ونائبه المسؤول الإداري والمدني[2] .إلا أن الهيمنة كانت واضحة وكبيرة للمسؤولين العسكريين وإقصاء الجانب المدني الذي بدأت بعض العناصر تطالب بدوره على رأسها المعمرين وكثرة الاحتجاجات على سلوك العسكريين لتحقيق مصالحهم ، والمطالبة بضرورة وضع حد لسلطتهم ، الأمر الذي أدى بالحكومة الفرنسية إلى إرسال لجنة للتحقيق في الأمر في 07 جويلية 1833م سميت باللجنة الإفريقية لدراسة الأوضاع حتى غاية 09 نوفمبر 1833م توصل فيه إلى الاحتفاظ بالجزائر تحت اسم "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا " [3]

كما قامت الحكومة الفرنسية بتقديم تقارير واقتراحات إلى لجنة جديدة تشكلت بتاريخ 12 ديسمبر 1833 م، برئاسة ديكازيس DECAZES تتألف من 19 شخصا [4] وبعد عقد 26 جلسة أكد أعضاء اللجنة الثانية اقتراحات اللجنة الأولى ونصحوا الحكومة الفرنسية لبسط السيادة الفرنسية

[1] -عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1997م ص ص 120، 123 .

[2] -عبد الوهاب بن خليفة ، المرجع السابق ، ص 37 .

[3] - ابوبكر الصديق حميدي ، " السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م – 1848م"، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة الجزائر، د س ن ، ص 12 .

[4] - أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط 3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ، د س ن ، ص 103.

على القطر الجزائري كاملة [1]. واشتمل التقرير الذي قدمته اللجنة الثانية يوم 10 مارس 1834م على عدة اقتراحات وهي:

- خلق منصب الحاكم العام بالجزائر واعتباره مسئولا عن الشؤون المدنية والعسكرية .
- إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي .
- إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر ، وهران و عنابة .
- إنشاء ميزانية خاصة للجزائر.
- تخفيض عدد أفراد الجيش إلى21,000 جندي [2]

و في يوم 22 جويلية 1834م :أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما ضمت بموجبه الجزائر إلى فرنسا وأصبحت تسير بواسطة الأوامر الملكية ، إذ عينت عليها حاكما عاما عسكريا يسيرها بسلطة مطلقة مكلفة بالشؤون الحربية والأمن والعدالة والضرائب ومصادرة الأراضي [3] انطلاقا من :

- تشكيل فرقة الزواف :قرر كلوزيل في شهر سبتمبر 1830م تشكيل هذه الفرقة وهي فرقة عسكرية مكونة من أهالي البلاد قدمت مساعدات للقوات العسكرية الفرنسية ، كما تشكلت فرقة القناصة الأهلية بمقتضى مرسوم ملكي صدر يوم 28 أكتوبر 1836م وتم حلها في 08 فيفري 1838م إذ انه أعيد تشكيلها من جديد في 24 نوفمبر 1838م كما تم توسيع فرقة الزواف حيث تقرر

في 07 ديسمبر 1841م تشكيل فرقة في كل عمالة من العمالات الثلاث وقد شاركت هذه الفرقة في حروب عدة خارج الجزائر كحرب القرم 1854م -1856م إضافة إلى مشاركتها في الحرب الايطالية سنة 1860م[4]

[1] – عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 122.

[2]– المرجع نفسه ، ص 122 .

[3] – رابح لونيسي وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830م – 1989م، الجزائر ، 2010، ص 67.

[4] – الغالي غربي ، العدوان الفرنسي على الجزائر ، ط خ ، وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، دار هومة ، الجزائر، 2007 ، ص ص 209 ، 210

إنشاء المكاتب العربية [1]: لقد لعبت دورا رئيسيا في تسهيل تطبيق السياسة الاستعمارية الفرنسية فإلى جانب متابعة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد الجزائريون ، هناك مراقبة مستمرة في تطبيق القانون الفرنسي على الجزائريين باعتبار أن مواده إلزامية لكل الجزائريين ، إذ لم تقتصر مهمة المكاتب العربية في تسيير الحياة العادية للسكان الجزائريين فحسب إنما كانت الوسيلة الناجحة في تطبيق سياسة الاحتلال الشامل حيث سهلت من مهمة الجيش الفرنسي .

بتقديمها المعلومات المفصلة والدقيقة عن القبائل والعشائر و رؤسائهم ونمط حياتهم وعددهم ومناطق تنقلاتهم إلى جانب إحصاء الأراضي والقيام بعملية جمع الضرائب والإشراف على كل أمور الأهالي [2]

وكان عددها في تلك الفترة 44 مكتبا عربيا ، عبارة عن هيئات مريعة تقوم بقمع الأهالي ، وهناك العديد من القرارات والمناشير جاءت فيما بعد لتوضيح اختصاصها ، و في المناشير التي صدرت في 02 جانفي و 17 سبتمبر و 15 نوفمبر 1844م ، حدد بيجو التوجهات الكبرى للسياسة الأهلية التي تقوم عليها المكاتب العربية ، ومن بينها معالجة مشاكل الجرائم والمخالفات التي يقوم بها الأهالي وأكد على ضرورة القيام بقمع سريع للاضطرابات باعتباره الأسلوب الوحيد لترهيب الأهالي [3]

وقامت الإدارة بعد ذلك بتدعيم هذا المكتب بمكتب خاص بالشؤون العربية من اجل متابعة العلاقات مع القبائل والعشائر المختلفة الموجودة في الجزائر ، تم إنشاء هذا المكتب من قبل الجنرال افيزارد في مارس 1833م والذي تولى تسير الشؤون بالنيابة عن جنرال كلوزيل بعد رحيله يوم 04

[1] – المكاتب العربية :تعرف بأنها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة في القبائل بصفة دائمة ، وذلك بإدارة عامة ومنظمة ، وكذلك تهيئة السبل بالاستيطان الفرنسي ، وذلك عن طريق توفير الأمن العام وحماية المصالح الشرعية .للمزيد ينظر عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ، (1830 م – 1900 م)، طبعة منقحة ومزيدة ، دار موفم للنشر الجزائر، 2010م ، ص 177.

[2] – بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 م – 1930 م) وانعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2010، ص 95 .

[3] – عبد القادر نايلي، المرجع السابق، ص ص 182 ، 183.

مارس.يتشكل هذا المكتب من رئيس ويساعده شخصين إلى جانب ثلاثة مترجمين ، وأول من تولى تسير شؤون هذا المكتب لا مورسير[1]

وسرعان ما عوض بضابط أخر وهو بليسيه دي رنو صاحب كتاب " حوليات الجزائر "سنة 1834م.

تحمل المكتب شؤون الأهالي تحت هذه التسمية إلى غاية 1837م ، إذ قام الحاكم العام دا مريسون في هذه الفترة بإنشاء إدارة مركزية للشؤون العربية التي تم ربطها بقيادة الأركان العامة للجيش من طرف الحاكم العام فالي [2] (1837 م – 1871 م) [3]

2- عهد الجمهورية الثانية (1848 م – 1852 م)

أن انتخاب لويس نابليون [4] ، غير مجرى الأمور ولان بعض الجمهوريين اليساريين كانوا يظنون انه سيخدمهم ويعمل على تحقيق مطالبهم فأيدوه ، وكذا رجال الكنيسة والمحافظون الذين وضعوا ثقتهم فيه غير انه فاجأ الجميع بانتهاجه سياسة خاصة به حيث استعان بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من اجل المحافظة على الاستقرار والأمن والتخلص من خصومه وعمل على كسب ولاء الجيش والسلطة [5]

[1] -لا مورسير : كان من أتباع حركة سان سيمون ، تزوج من جزائرية وتولى الشؤون العربية فترة في الإدارة الاستعمارية واليه سلم الأمير عبد القادر سيفه وجواده عند هزيمته سنة 1847م . وقد ترقى في الجيش حتى وصل إلى رتبة جنرال .للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و ارآء في تاريخ الجزائر ، ج 4 ، ط 4 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1996م ، ص 26.

[2] - فالي : (1773 م – 1846 م) تولى في عام 1837م، قيادة سلاح المدفعية لقوات بورمون BOURMONT ، في الجزائر التي هاجمت قسنطينة للمرة الثانية ، ثم تولى القيادة بعد وفاة يرومون ليتم بعد ذلك تعينه مارشالا وحاكما للجزائر إلى أن غادرها في شهر جانفي 1841م. توفي في عام 1846م .للمزيد ينظر: توفيق دحماني ، "قسنطينة عشية الاحتلال الفرنسي 1837م من خلال وثائق نادرة " ، مجلة الدراسات التاريخية ، مج ، 11، ع01، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، 2010م ص 155.

[3] - الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص ص 211، 212،

[4] - لويس نابليون :تم انتخابه كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ديسمبر من عام 1848م، ألغى النظام الجمهوري وانشأ الإمبراطورية الثانية وذلك سنة 1852م ، تربع على عرشها إلى غاية انهزام جيشه في معركة سيدان واعتقاله من طرف بروسيا سنة 1870.للمزيد ينظر:علي محمد الصلابي ، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال وسيرة الأمير عبد القادر، ج1 دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، د س ن، ص 654.

[5]- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 126.

وبعد ثورة 1848م أرادت فرنسا أن تعطي نفسا جديدا لتواجدها في الجزائر، حيث عمدت إلى تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الساري المفعول بفرنسا، وهذا كان تلبية لرغبة المعمرين الأوربيين بالجزائر وضمن هذا الإجراء إلغاء نظام المقاطعات الإدارية وتعويضه بنظام العاملات Départements[1].وفي هذه المرحلة ألحقت فرنسا الجزائر بها دستوريا وسياسيا وبناء على ذلك أصبحت الجزائر ثلاث ولايات فرنسية تخضع مباشرة لوزارة الحربية في باريس، مع استعمال الوسائل الاضطهادية والاستيلاء على أراضي الأهالي بالقوة[2]

وتمثلت هذه الولايات في الجزائر ووهران قسنطينة وهذا يعني أن نفوذ المستوطنين القوي على الإدارة المركزية في باريس كان وراء تقليص نفوذ الحاكم العام العسكري على الجزائر، وعليه أعيدت أمور تسير الجزائر إلى رئيس الدولة الذي له وحدة صلاحيات إصدار المراسيم المتعلقة بالجزائر[3]

3- عهد الإمبراطورية الثانية (1852 م – 1870 م) :

وفي ديسمبر من عام 1852م ألغى لويس نابليون بونابرت النظام الجمهوري وانشأ الإمبراطورية الثانية التي تربع على عرشها إلى غاية 1870م، وقد أعطى لويس نابليون انطباعا للأوروبيين في الجزائر حول تأكيد فكرة إدماج الجزائر في فرنسا غير انه في واقع الأمر كان يخطط للانفراد بالسلطة وإنشاء وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية و ادعى الإمبراطور أن دور الجيش الفرنسي قد انتهى بعد الاستيلاء على بلاد القبائل سنة 1857م، ولهذا يتعين على فرنسا أن تقيم إدارة مدنية في الجزائر وتضع حد لوزارة الحربية التي تشرف على الشؤون الجزائرية لغاية 1857م [4]

ولتحقيق هذا الهدف قام نابليون الثالث يوم جوان 1857م بإنشاء وزارة للجزائر والمستعمرات ولها ثلاث مهام :

- توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر بحيث تصير تخضع لمصالح سلطة مركزية واحدة .

[1] – عبد القادر نايلي ، المرجع السابق ، ص 189

[2] – أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الرائد ، الجزائر، 2009، ص 89.

[3] – بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق، ص 93.

[4] – عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص ص 126، 127.

- أن يحل محل الحاكم العام للجزائر، ذلك المنصب الذي ألغى بعد أن أصبحت الوزارة الجديدة للجزائر هي التي تختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات في مقرها الموجود بباريس .
- إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء وزارة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم بالإضافة إلى ثلاث إدارات ، إدارة الشؤون الداخلية ، إدارة الشؤون المالية ، إدارة الشؤون العسكرية والبحرية [1]

-وفي يوم 24 نوفمبر 1860م قرر نابليون إلغاء وزارة الجزائر وذلك بسبب الفشل الذريع في انتهاج سياسة واضحة المعالم وقيام صراعات قوية بين الذين يريدون التخلص من النظام العسكري بالجزائر وإنهاء مهام المكاتب العربية وبين المؤيدين لإبقاء سلطة مركزية قوية بالجزائر تخدم مصالح المعمرين ومن يوم 10 نوفمبر 1860م قرر الرجوع إلى النظام السابق الذي تمثل في وجود حاكم عام بالجزائر يخضع لسلطة نابليون الثالث وباختصار فان سياسة نابليون لم تحقق أي نتيجة ايجابية بالنسبة للجزائريين سواء في الحصول على حقوقهم السياسية أو المساواة مع الفرنسيين [2]

-واستمر هذا الحكم العسكري الاستثنائي في الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830م إلى غاية سقوط الإمبراطورية الملكية وقيام الجمهورية الثالثة في 1870م[3].

ثانيا: السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر لمرحلة الحكم العسكري (1830م-1870م):

1- مصادرة أملاك الجزائريين .

أ – مصادرة الأوقاف:

-أهم الأوقاف الجزائرية :

[1] -عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 127.

[2] - المرجع نفسه ، ص 128.

[3] -عبد الوهاب بن خليفة ، المرجع السابق ، ص 40 .

لقد لعبت الأوقاف دورا اقتصاديا واجتماعيا خلال العهد العثماني حيث لم تترك مجالا من المجلات الاقتصادية إلا كان لها دور مباشر أو غير مباشر في تنميته وتطويره [1].وتميزت الفترة العثمانية في الجزائر بتكاثر الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء الجزائر، ذلك لان الحكام الأتراك راو في الرابطة الدينية الإسلامية التي كانت تميز سكان الجزائر، وما تعلق بها من أوقاف عاملا قويا لبسط نفوذهم وكسب تأييد السكان، فراحوا يوقفون أملاكهم إظهارا للورع والتقوى وتقربا للمرابطين واكتسابا لتأييد رجال الدين [2]. إذ كانت تشتمل على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، وضم العديد من الدكاكين والأفران و الضيعات والمزارع والبساتين والسواقي والمطاحن، وقد تكاثرت الأوقاف العامة في المدن الكبرى ولاسيما الجزائر قسنطينة وتلمسان[3]

بحيث تعددت المؤسسات الوقفية بتعدد الأهداف المرجوة منها والمهمات التي أوكلت إليها، ويمكن أن نذكر هنا المؤسسات الوقفية ونرتبها بحسب الأولوية، وذلك من حيث تغطية الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لمدينة الجزائر في العهد العثماني، ومن أهم هذه المؤسسات الوقفية الخيرية في مدينة الجزائر [4]نجد:

- **مؤسسة الأوقاف الحرمين الشريفين** :تعتبر من المؤسسات الخيرية في تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل سنتين، وبفضل النشاطات التي تقوم بها أصبحت تشرف على حوالي ثلاثة أرباع الأوقاف كلها .

[1] – فارس مسدور، "الأوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار " ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،مج12، ع3،جامعة الجزائر3، الجزائر،1990 ،ص 176

[2] – سفيان شبيرة ، "دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 10، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الشؤون الدينية والأوقاف ، غليزان ، الجزائر ، جوان، 2014م ص ص 217-218 .

[3] – وفاء العيفة ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012م-2013 م، ص 28.

[4] – أعقيل نمير، "المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الإجتماعية والإقتصادية"، (أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات نموذجا) ، مجلة دراسات تاريخية ، ع115-116، جامعة دمشق ، سبتمبر، ديسمبر، 2011م، ص 84 .

- **أوقاف مؤسسة سبل الخيرات:** تحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين من حيث وفرة مداخيلها وكثرة أوقافها تكفلت بالإشراف على عدد من المساجد الحنفية الذي يبلغ ثمانية مساجد منها الجامع الجديد وجامع سفير وزاويته وجامع دار القاضي ...إضافة إلى أنها تكفلت بجراية خاصة لكبار الموظفين مثل المفتي الحنفي، أما مداخيل التي كانت تعود لها فهي تأتي مباشرة من كراء واستغلال الأملاك الموقوفة لفائدتها[1]
- **أوقاف الجامع الأعظم** :يعد من أقدم الجوامع في الجزائر إذ لعب هذا الجامع دورا كبيرا في الحياة الثقافية والدينية بحيث كان يستفيد من مردود أوقافه مجموعة كبيرة من الموظفين في المجال الديني والثقافي من بينهم إمامين، 19 مدرسا 18 مؤذنا ، ومن بين العائلات التي تولت الفتوى على المذهب المالكي في الجامع الأعظم عائلة قدورة.
- **أوقاف مؤسسة بيت المال** :تعتبر من التقاليد العريقة للإدارة الفرنسية بالجزائر وينحصر نشاط بيت المال في الاعتناء بتسير الأملاك العائدة إلى اليتامى، وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية كما يهتم بشؤون الخراج وشراء العتاد ويشرف على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور وتشيد أماكن العبادة وتهتم بالأملاك الشاغرة وتقوم ببعض الأعمال الخيرية مثل دفن الموتى من الفقراء وأبناء السبيل ومنح الصدقات للمحتاجين[2]
- **أوقاف أهل الأندلس** :أسس الوافدون من عرب الأندلس مسجدا لهم وخصصوا له أوقاف عديدة ، وكانت أوقاف هذا الجامع داخل وخارج المدينة ، خصصت لتنفق عل شؤون العبادة ومساعدة الفقراء من الأندلسيين العرب الوافدين، كان يشرف على هذه الأوقاف وكيل يدعى وكيل الأندلس.
- **أوقاف الإشراف:** كانت لها أوقاف عديدة ينفق أصحابها على زاوية خاصة بهم شيدها "الداي محمد بقداش" سنة 1907م لها وكيل خاص بها يشرف عليها باسم " نقيب الأشراف ".

[1] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986م ، ص ص 84-88-89.

[2] – سمية جفار ، الأوقاف في الجزائر خلال ق 19 ، (1900 م – 1870م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة المسيلة ، 2013م-2014 م ص ص 22، 23 .

- **أوقاف المرابطين والمعوزين من الجند:** كان يشرف مدخولها على إعانة بعض المحتاجين من سكان الجزائر والباقي يصرف على العاملين لزاوية سيدي عبد الرحمان الثعالبي ، توزعت على تسعة جهات من بينها ضريح عبد الرحمان .
- **أوقاف المرافق العامة والثكنات** :كانت تحظى بالمرافق كالطرق والعيون والسواقي بالعديد من الأوقاف يقوم عليها وكلاء يعرفون بأمناء الطرق و العيون والسواقي[1].

2- وضعية الوقف خلال الاحتلال الفرنسي :

لقد جاء في البند الخاص من معاهدة 05 جويلية 1830 (وثيقة الاستسلام)[2]التي حررها قائد الحملة الفرنسية

دي بورمون ووقعها الداي حسين ما نصه :حرية المعتقد بالدين الإسلامي ، واحترام كل شئ يرمز إليه والمحافظة على أموال الأوقاف وعدم التعرض لها بالسوء من طرف فرنسا[3].

إلا أنه منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت الإدارة الفرنسية تعتبر الوقف احد المشاكل الكبيرة التي تخالف سياستها الاستعمارية من جهة وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية المرافقة لهذا الاستعمار من جهة ثانية [4].إذ أن الاستقلال الذاتي للمؤسسة الوقفية، اقلق السلطة الاستعمارية الفرنسية ولم يطلق يدها في التوسع والسيطرة، فكان هو سبب التوتر بين الدولة والدين وحتى تتحقق لها السيطرة لابد من إنهاء مصادر الوقف ، فيصبح المسجد والمدرسة والمحكمة الشرعية أدوات في يد الإدارة الاستعمارية بما فيهم الموظفين تابعين لها .

[1] – طارق طراد ، مراد علة ، "مبررات الاهتمام بالأملاك الوقفية في الجزائر من الإحتلال إلى الإستقلال " مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع 27 جامعة عبا س لغرور ، خنشلة، جامعة زيان عشور ، الجلفة ، الجزائر ، ديسمبر ، 2016م ، ص 161 .

[2] – ينظر الملحق (2) ص، 99.

[3] – موسى عاشور ، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م- 1962م ، ط خ ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص 75 .

[4]– فارس مسدور، المرجع السابق ، ص 186.

وعمدت بذلك إلى إخضاع النظام الوقفي محاولة هدمه وتصفيته، لأنها أدركت قيمته وأهميته في وسط المجتمع الجزائري وقد جندت السلطة الاستعمارية من اجل مصادرة الأوقاف والتقليل من دورها وتحويله لخدمة مصالحها مجموعة من الوسائل كالقوانين والمراسيم [1]ولعل من بين أهمها ما يلي:

- **مرسوم 08 سبتمبر 1830م**:اتخذه الجنرال كلوزيل الذي ينص على مصادرة الأملاك الدينية مهما كان نوعها عامة وخاصة ووضعها في يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية أو (الدومين) ويشمل ذلك أوقاف مكة والمدينة و مساجد وأوقف أهل الأندلس وسبل الخيرات وغيرها .

فقد ضم هذا القرار ثمان مواد جاء في الأولى منها :كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات، وأي مؤسسة مهما كانت لها ريع ، مهما كان عنوانه، موجهة إلى مكة والمدينة والمساجد أو أي جهات محددة، ستكون مستقبلا تحت إدارة الدومين وهي التي تؤجرها هي التي تحصل منها على مداخيل وتقدم عنها الحساب إلى من يهمه الأمر[2]

وبعد ثلاثة أشهر اصدر كلوزيل مرسوم أخر مؤرخ في 07 ديسمبر 1830م الذي ألحقت بموجبه الأوقاف جميعها بأملاك الدولة الفرنسية ومنحت التسيير لمصلحة أملاك الدولة وقضى القرار ببقاء وكلائها وحملهم على جمع وتسليم مداخيلها إلى السيد جريدان الذي عين إدارة الأملاك الوقفية على مستوى مصلحة أملاك الدولة.طبقت السياسة الفرنسية هذا القرار بصفة كلية في مدينتي وهران وعنابة ، ولم يتم ذلك إلا جزئيا بمدينة الجزائر فعمدت إلى حجز وتسليم الأوقاف إلى عدة جهات منها [3]ولم تجد السلطة الفرنسية صعوبات في حجز أوقاف العيون وتسليمها إلى مهندسين فرنسيين ونفس الشئ بالنسبة لأوقاف الطرق سلمت إلى مصلحة الجسور والطرق ، بحجة ضعف الأمناء وعدم قدرتهم على القيام بهذا العمل، أملاك الجيش فقد احتجزت أيضا لأنها أملاك عثمانية ولان بقاءها بأيديهم يحرضهم على

[1] – محمد الحاكم بن عون ، " الوقف في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي " ، المؤتمر العلمي العالمي والبحث العلمي ، السودان الخرطوم الثلاثاء والأربعاء، 11-12- جويلية، 2017م ، ص ص 9، 8.

[2] – أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 5 ، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1998م ص 161.

[3] – موسى عاشور، ، المرجع السابق ، ص 77

الثورة في نظر الفرنسيين [1]وأوقاف المساجد فسخت بدعوى أن مداخيلها تنفق على الأجانب من خارج البلاد أي أنها أموال ضائعة [2]

ويعتبر مرسوم 07 ديسمبر 1830م من البوادر الأولى للاستعمار والتدخل في الشؤون الدينية للسكان كما يعتبر من الخطوات الأولى لمحو التراث الإسلامي [3].

- **مرسوم 25 اكتوبر 1832م:**

تم الشروع في تطبيق السيطرة على الأملاك الوقفية خلال5سنوات من هذا التاريخ تمت السيطرة عليها بالفعل ووضعت تحت تصرف المقتصد المدني الفرنسي [4]حيث .هيأ عملية إشراف لجنة تتكون من وكلاء مسلمين وتحولت له بذلك سلطة التصرف بكل حرية في كل ألف وقف موزعة على 200 مؤسسة خيرية سنة 1835م [5]

وأصبحت المؤسسات الدينية مسيرة ومراقبة من طرف موظفين من مديرية المالية[6]

- **مرسوم 31 أكتوبر 1838م:**

الذي أيد سابقيه ، أطلق يد السلطة الفرنسية للتصرف في الأوقاف حسب أهوائها ، ثم تلها المنشور الملكي في 21 اوت 1839م الذي صحح واثبت جميع القرارات التي سبقته ، وقسم الأملاك الوقفية إلى ثلاثة أنواع :

-أملاك الدولة(وطنية) :وتخص كل العقارات المحولة ، التي توجه للمصلحة العمومية عن طريق قرارات تشريعية والمكتتبة عن طريق مداخيل و رأس المال من أموال الخزينة .

-أملاك المستعمرة .

-الأملاك المحتجزة .

[1] – خديجة بقطاش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830م-1871م، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977م، ص 25.

[2] – موسى عاشور، المرجع السابق، 77.

[3] – للمزيد من تفاصيل نتائج مرسوم 07ديسمبر 1830م ينظر:خديجة بقطاش، المرجع السابق ، ص ص 26، 28 .

[4] – الطيب مجروني ، عبد القادر نايلي ، "السياسة الفرنسية تجاه الوقف الإسلامي في الجزائر(1830م-1907م) " مجلة أنسنة البحوث والدراسات ، ع11 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، جانفي 2021 ، ص 145.

[5] – محمد الحاكم ، المرجع السابق، ص 11.

[6] – الطيب مجروني، المرجع السابق، ص 145.

وعليه توالت المراسيم، القرارات، المناشير، واللوائح وكان غرضها من ذلك هو الاستيلاء على الأوقاف ونذكر منها المرسوم المؤرخ في 04 جوان 1843م الذي نص بمصادر جميع الأملاك المحبسة على المسجد الأعظم ، كما أن القرار الصادرفي 23 مارس 1843م ألغى العمل بقرار 07 ديسمبر 1830م، فغالط الحكام الفرنسيين الأهالي بذلك وتمكن من حصر الأوقاف ، ليصدر في 06اكتوبر1843م قرار يضم وبصفة نهائية كل الأملاك الوقفية التابعة للمساجد والزوايا والمرابطين والمؤسسات الدينية والأضرحة و المقابر التابع لها ، للأملاك المستعمر [1].

ومنذ عام 1844م صدر قرار يقضي بإلغاء حق التصرف في أراضي الحبس ووزعت نسبة كبيرة منا على الوافدين الجدد من الأوربيين [2].

ينص على رفع الحصانة عن الأوقاف وأنها أصبحت خاضعة للأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية إذ تمكن الأوربيون من السيطرة على نصف الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى، وترجع عدد الأوقاف إلى 293 وقف عام بعد أن كانت قبل الاحتلال تقدر بـ 550 وقف [3]

وكان الهدف من تلك المراسيم والقرارات الاستيلاء على الأوقاف حيث يذكر"اجرون" أن فرنسا كانت عازمة على تسيير الإسلام كدين لا يمارس بكل حرية وباستلائها على الأوقاف تكون قد ألحقت بذلك الضرر بالمؤسسات العلمية والدينية في الجزائر، فمن جهة ضمنت عدم استقرار تسير تلك المؤسسات وخلق جيل واعي من جهة أخرى قد أدخلت ميزانية كبيرة لخزينتها [4].

ب – مصادرة الأراضي:

[1] – موسى عاشور، المرجع السابق، ص ص 79، 80 .

[2]– جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر د ج، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالرويبة ، الجزائر، 1994م، ص 119

[3] – الطيب مجروني، المرجع السابق ، ص 145.

[4] – هاجر عطيلي ، موقف الاحتلال الفرنسي من المؤسسات العلمية و الدينية في الجزائر 1830م-1938م، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورة، كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة حمه لخضر الوادي، 2018م-2019م، ص 37.

لم يتوقف الاستعمار الفرنسي عند مصادرة الأوقاف الجزائرية، بل واصل سياسة الجائرة تجاه الجزائريين بتفقيرهم ومصادرة أراضيهم الخصبة الفلاحية بواسطة قوانين ومنحها للمعمرين الاوربين من مغامرين متشردين فرنسيين واسبان ومالطيين لا ذمة لهم ولا ضمير مولعين بحب المال[1]

إذ كان من اهتمامات الإدارة الفرنسية عند احتلالها للجزائر هو تكوين دومين الدولة منذ أن وطئت أقدامهما ارض الجزائر[2]، لذى ركز الفرنسيون في الجزائر على توطيد الملكية الأرضية وتثبتها أي أنهم جلعوا من امتلاكهم الأرض قاعدة للاستيطان وحتى يتمكنوا من الأرض راجعوا مؤلفات الكتاب الذين تعرضوا في كتاباتهم لطبيعة الملكية في الجزائر، وعلى أساس دراساتهم للملكية في الجزائر قبل الاحتلال اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة وأساس لتشكيل الملكية في الجزائر [3].ولما كان الكولون المهاجرين يبدون تخوفا من المغامرة بأنفسهم في ارض لا توفر لهم العيش، فان الدولة الفرنسية استخدمت الحيل وتصرفت بدهاء فهيأت الأرض الزراعية ومنحتهم تسهيلات فكانت أول محطاتهم الزراعية كجزء من مخططها الهادف إلى توطين فرنسيين وأوربيين في الجزائر[4]

لهذا انتهجت الإدارة الاستعمارية فيما يخص مصادرة الأراضي على ما يسمى"لعبة التشريع" وتطويع جملة من القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب [5]

وكان من بين أهم القوانين والقرارات التي لجأ إليها الحكام الفرنسين نجد:

- قرار كلوزيل 08/09/و07/12/1830م:ينص على ضم أملاك البايلك وارضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد وأملاك الأوقاف وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد.
- قرار 10/06/1831م :الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد[6]

[1] – عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ ، ج 1، دار المعرفة باب الواد، الجزائر، 2006 ، ص 251.

[2] – جمال بلعيدوني ، السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني...، ص43.

[3] – عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830م-1873م)، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني... ، ص 129.

[4] – عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830م-، 1962، ج 1، المؤلفات للنشر والتوزيع ، المسيلة، 2008، ص 120.

[5] – إبراهيم مياسي ، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر "، مجلة المصادر ، المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954م، ع 5، 2001م، ص46.

[6] –عدة بن داهة ، (الخلفيات)، المرجع السابق... ، ص 131.

- قرار 1832م:الخاص بمصادرة القبائل الثائرة[1]
- مرسوم 22 جويلية 1834م:الذي نص على إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها جزء من التراب الفرنسي، يديرها حاكم عام تابع لوزير الحربية في باريس، ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية [2]
- مرسوم 24 مارس 1843م:ينص على مصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية [3]
- مرسوم 01 نوفمبر 1844م :اثبت شرعية ما يملكه الكولون من قبل وصادق على العقود العقارية السابق.
- مرسوم 21 جويلية 1946م :قرر بان السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية

وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة ، ومس هذا المرسوم أراضي البور في كون أنها بدون مالك [4]

جاء هذين المرسومين مكملين لبعضهما تحقيقا لهدفين:

-طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكياتهم مستقبلا.

-وتسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون[5]

وبما أن معظم أراضي القبائل مشاعة وجماعية وعقود الملكية بينهم نادرة في أنا السلطات الاستعمارية تعمدت إصدار هذا القرار حتى تتمكن من الاستيلاء على المزيد من الأراضي.

ويمكن تلخيص مشاريع"بيجو"الاستيطانية في الأمور التالية :

- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية.

[1]- نصر الدين بن داود، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني...، ص 52

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م- 1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007م ، ص 8

[3] - جلال يحي ، السياسة الفرنسية في الجزائر، 1830م – 1859م، ، دار المعرفة، القاهرة، 1959م، ص 223.

[4] - عدة بن داهة (الاستيطان)، المرجع السابق... ، ص ص 347، 346.

[5] -المرجع نفسه، ص 346.

- مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.
- وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين والهاربين .
- تفتيت أراضي الاعراش وتوزيعها بواسطة القوانين والمراسيم[1]

ولعل اخطر هذه القوانين جميعا هو ذلك القانون الذي أصدره الحاكم العام "راندون" في 16 جوان 1851م ، والذي يخول لفرنسا حق السيطرة على ملكية العرش وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة ، فان 200.000 هكتار من الأراضي الغابية و60.000 هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة [2]

- قرار 1853/08/19م :الذي نص على حجز أراضي الجزائريين المهاجرين في دوائر وهران، تلمسان سبدو، لالة مغنية ، و الغزوات.
- قرار 1854/04/19م :القاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تيموشنت ومعسكر.
- قرار 1855/01/27م :القاضي بحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة .
- قرار 1855/03/12م :القاضي بحجز أراضي الحساسنة .
- قرار 1855/06/15م :المطبق على الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون.
- قرار 1856/11/18م :المطبق على المهاجرين من دائرة معسكر[3]

وفي سنة 1857م توصلت سياسة الإقامة إلى نزع الملكية بـ 61.000 هكتار من أحسن الأراضي لـ 16 قبيلة أي ما يقارب 22% من ممتلكاتها وقد استفاد من سياسة الإقامة المعمرون والتجار [4]

[1] يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص ص 10، 9.

[2]- حورية طعبة ، " مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال إلى قيام الفرنسية الثانية(1830م-1848م) " حوليات جامعة الجزائر1 ، ع34، ج 3، جامعة الجزائر، سبتمبر ، 2019، ص 514.

[3]- عدة بن داهة ، (الخلفيات) ، المرجع السابق ...، ص ص 138، 137.

[4]- محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين 1830م-1954م، تر:محمد المعراجي ، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2008م، ص155 .

- قرار مجلس الشيوخ الصادر في 22 افريل 1863م :يسمى بقانون سيناتوس كونسيلت sénatus-consulte الذي وضع لتحديد أراضي القبائل بصفة إجبارية ويهدف إلى تدعيم الملكية في يد من يحوزها والهدف المنشود منه فهو احلال الملكية الفردية على مراحل [1]

يتضمن قرار مجلس الشيوخ سبعة مواد وأهمها الأول والثاني:

-المادة الأولى :يعلن أن قبائل الجزائر مالكة للأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كانت صفة التمتع كل العقود والتقسيمات وتوزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة والأهالي بالنسبة لملكية الأرض هي مؤكد وتبقى على تلك الصفة.

-المادة الثانية:تم فيها بصفة إدارية مايلي:

1 – تحديد مناطق القبائل وتوزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل وفي أراضي الفلاحة الأخرى.

2- تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير [2]

تم بواسطته تحطيم القبيلة ككيان سياسي إلى دواوير[3]

شرع في تنفيذ هذا القانون التشريعي، في منطقة الاوراس بعد أربعة أشهر منذ دخوله حيز التطبيق ولق جاء مبدئيا لتهدئة القبائل المهددة بالحصر في مساحات محددة[4]اكتسب الأوربيين من خلاله المزيد من

[1]- رضا بوعافية ، " الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية في الجزائر قبل الاستقلال" ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، ع 9، مج 2، جامعة باتنة ، د ب ن ، مارس ، 2018، ص 310.

[2]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 165، 164.

[3]- ليلى تيته ، المرجع السابق ، ص 141.

[4]- عبد الحميد زوزو، الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، (1837م-1939م ج 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 285.

الأراضي الزراعية وذلك عندما سمح بشراء أراضي الملك الجماعية ولم يضع في وجههم عقبات تمنعهم من توسيع مستعمراتهم كما منحها أيضا قوة النفوذ الهيمنة فخلال سنة 1863م كانت مساحة الأراضي المزروعة من قبل المعمرين[1]الأوربيين كبيرة وواسعة [2]

ومن ناحية اخرى فتحت القوانين العقارية التي وضعت في:

1851م، 1863م، 1865م، 1873م، 1887م، 1897م ثغرات كبرى في ممتلكات الخواص وممتلكات الشمل، ففي مقاطعة وهران مثلا ، كان الملاك الصغار يبيعون للمعمرين قطع الأرض العائدة إليهم بعدما فصلتها السلطات من الشمل وهكذا، ففي جميع نواحي الجزائر تقريبا اتسع نطاق استهلاك الأراضي [3]

وبهذا تكون السلطة الاستعمارية في الجزائر قد صادرت أراضي الجزائريين من خلال هذه القوانين وقد أعطت مصداقة اكبر للاحتلال الشامل لأرض الجزائر أرضا وشعبا[4].

ج – سياسة النهب والسلب :

شرع الجيش الفرنسي منذ دخوله إلى مدينة الجزائر في نهب المدينة ولأجل ذلك قام الضباط والجنود الفرنسيون بطرد سكان القصبة حيث مقر الداي حسين، ثم بدءوا يحفرون الأراضي على أمل العثور على كنوز الجزائر المدفونة وقد تم هدم الأسوار لنفس الغرض[5]

ولقد نكثت فرنسا بالوعود التي وعدتها واستولت على خزينة الدولة ونهب الأموال العامة والخاصة حيث تم افتكاك أكثر من 168 ألف هكتار من الأراضي في منطقة الجزائر وحدها .

كما جبر الخواص على ترك أملاكهم ومساكنهم خوفا على أرواحهم وتعرض خزينة الدولة ومعظم المساكن للسطو واستولى الجنود الفرنسيون على أثاث السكان خاصة الأشياء الثمينة مثل الأسلحة المرصعة بالذهب والفضة والأحجار الكريمة بين كان الضباط السامون يتسابقون لاختيار أجمل المنازل

[1] – ينظر ملحق (3)، ص 100.

[2] – عدة بن داهة ،(الخلفيات)، المرجع السابق، ص372 .

[3] – مصطفى الاشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع، تر:حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 16.

[4] – الصادق دهاش ، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19 ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني ...، ص 105.

[5] – عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م ، ج2 ، دار المعرفة، الجزائر ، 2006م، ص 217.

أما الجنود المعسكرين وفي الضواحي يهشمون الأبواب لا يقاد النار والسياجات أما أرضيات المساكن فكانت تحفر عن الكنوز الوهمية أو كانت عمليات النهب والتخريب

على مرائ ومسمع الجميع دون تدخل رؤساؤهم لمنعهم[1]

وفي غياب الرقابة أثناء النهب والسلب تمكن الضباط والجنود من تحويل أزيد من 50 مليون فرنك فرنسي لأنفسهم هو نصف مبلغ تكاليف الحملة الفرنسية على الجزائر ويذكر المؤرخ الفرنسي"شارل أندري جوليان"أن عددا من الضباط الكبار استطاعوا بما نهبوه وفاء ديونهم السابقة وتوفير مبلغ من المال وقيل لواحد منهم ادعى انه ورثة من عم زوجته حوالي 6 ملايين فأجابه الأخر لم أكن اعلم أن الداي حسين الجزائري هو عم زوجاتكم[2]

وكذلك تم إلقاء القبض على الرجال واستيلاء ونهب قطعان الغنم والدواب وتدمير المحاصيل الزراعية وتأكدت جشاعة الفرنسيين وتهافتهم على الثروة وخيرات الجزائر يوم هرع رجال الجيش الفرنسي ذخائر قصر الداي والاستيلاء عليها ثم تهريبها إلى فرنسا.ويستفاد من بعض المصادر التاريخية أن الفرنسيين قد استولوا على :

- 7 اطنان و312 كيلو غرام من الذهب (من قصر الداي).
-108 طنا و714 كيلو غرام من الفضة .
-24.700.000 فرنكا، وهي قيمة الذهب الموجود بالخزينة الجزائرية .
-80.000.000 فرنك فرنسي من العملات الأجنبية الموجودة بالخزينة .

إذ يستخلص من بعض الوثائق أن ضباط الحملة الفرنسية قد اختلسوا لأنفسهم قيمة 50 مليون فرك فرنسي واكتفوا بتسليم ما يعادل ذلك للحكومة الفرنسية [3]

2- السياسة التجارية :

لعبت التجارة الخارجية دورا هاما في سيطرة فرنسا على ثروات الجزائر وجعلها في خدمة الاقتصاد الفرنسي، كما ساهم تطور كل من النظام الجمركي والمواصلات في استحواذ فرنسا على اغلب

[1]- المرجع نفسه ، ص 273.

[2] - سعدي بزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر، دج، دار هومة، الجزائر، 2005م ، ص 19.

[3] - عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 102.

تجارة الجزائر الخارجية وتثبيت بنية الصادرات والواردات الجزائرية وأسعارها مدى استغلال الرأسمالي في الجزائر والسياسة التجارية الفرنسية التي جعلت من الجزائر سوق للصناعة الفرنسية ومصدر للتزود بالمنتجات الزراعية والمواد الأولية الضرورية للصناعة الفرنسية [1]

وبالرغم من احتلال فرنسا للجزائر لكنها لم تتمكن من بعث النشاط التجاري فكانت هذه السياسة الفرنسية موضع نقد من طرف بعض المفكرين من بينهم"بلانكي"الذي وصف التجارة الفرنسية بالعقم خلال السنوات من 1839م

إلى 1848م إذ سمحت فرنسا للجزائريين بممارسة التجارة في محلات مثل ما سمحت لقائد بني عباس أن يؤسس فندقا واحد عام 1839م[2]

وفي ما يخص الحبوب فهي لم تكن كافية من الجزائر لسد حاجة الاوربين من جيش ومستوطنين نتيجة المجاعة والحرائق التي عرفتها الجزائر ، مما أدى بالإدارة الفرنسية تعمل على استيرادها من الجزائر لهذا كانت الجزائر تعتبر كمصدر لتمويل الجيش الفرنسي في مقاطعات الجزائر بالحبوب من فرنسا[3]

وبناء على تقرير مطول لوزارة الحربية الفرنسية حول النشاط التجاري على السواحل الجزائرية، خاصة في ميناء سطورة خلال شهر مارس لسنة 1839م بلغت البضائع المصدرة منه 5، 076 طن على متن 459 سفينة ، بينما بلغت البضائع المستوردة 26، 182طن على متن 456 سفينة[4]

وكانت أهم المواد التجارية المصدرة الصوف و الجلود والشمع والعسل والزيوت وكانت أهم الموانئ التي تصلها صادرات الجزائر كل من مرسيليا، وليفورن، والإسكندرية ، وأزمير، وتونس[5]

كما عملت سياسة الاستعمار إلى مراقبة الأسواق الأهلية وما يتم من مبادلات تجارية قصد المحافظة على امن واستقرار المصالح الاستعمارية وكذا فرض حصار اقتصادي على القبائل الثائرة على العدو وكان القياد تحت وصاية المكاتب العربية مكلفين كذلك بمهمة حراسة الأسواق في قياداتهم، في حين أقدمت

[1] – رضوان شافو ، عمر المقدم ، "ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر"، مجلة المعارف للبحوث الدراسات التاريخية ، ع07، جامعة حمه لخضر، الوادي ، 17-11-2016م ، ص 277.

[2] – احميدة عميراوي ، اثر السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، ص 35.

[3]– احميدة عميراوي ، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث ، دار الهدى ، عين مليلة ، 2005م، ص 137.

[4] – المرجع نفسه، ص ص 138، 139.

[5]– المرجع نفسه ، ص 138.

مراكز مراقبة، مثل مركز ذراع البيض بنفس دائرة سطيف لمنع الجماهير التي تساند ولآد احمد دخول أسواق السبت والأربعاء، أما عن الأسواق الأخرى خاصة منها النائية عن المكاتب العربية لم تكن تخضع للمراقبة مثل أسواق منطقة القبائل.أما عن الأسواق الخاضعة لمراقبة القياد، فكانت معفاة من الرسوم واستخلاص حقوق البيع من كميات الحبوب الواردة[1]

وفي عام 1847م اصدر القرار ينص على إلغاء الأسواق وإحداث أسواق جديدة تكون من اختصاص حكام المناطق المختلفة بالإضافة إلى مرسوم 1848نص على تنظيم معارض سنوية بهدف عرض المنتوجات الجزائرية المختلفة ، وهذا في العملات الثلاث حتى يتم خلق جو من المنافسة بين الفلاحين الجزائريين [2]

ثالثا :السياسة الضريبية (1830 م – 1870 م):

أن مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين في المجال الاقتصادي تميزت في غالبها بالقسوة والاضطهاد وانعدام الحرية وثقل الضريبة المدفوعة ونتيجة لهذه السياسة فقد أراضيه وأصبح غالبية أسرته عمالا فلاحين فيها [3]

لقد استمدت الخزينة الاستعمارية مواردها من جباية الضريبة من الأهالي أدت بالتالي إلى إثقال كاهلهم خاصة الفقراء الذين يتحملون الجزء الأكبر منها[4] .

كما حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني، وكان في معظمه يعود إلى أصل ديني ، وهناك ما هو غير ديني مثل الحكور ولزمة قبائل

[1] – سلوى لهلالي ، "السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830م -1860م"، جامعة سطيف 2، ص 4.

[2] – سامية بناي ، أسماء العابدي، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1830م- 1900م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر ، منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة 2016م-2017م ، ص 67.

[3] – صالح عسول ، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956م-1962م، أطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ الحديث ، منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008م-2009م، ص 11 .

[4] – صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ، ط1، البصائر الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 127.

الزواوة [1]، ولم يشهد التاريخ أن شهد شعبا نوعين من الضرائب الدينية والمدنية كالشعب الجزائري، والتي لا تكمن خطورتها ، بأنها ثقيلة إذا ما قورنت بالمحصول الإنتاجي الذي يتحصل عليه الجزائريون في نهاية الموسم ألفلاحي أو عدد قطعان ماشيتهم ، وإنما في عدم عدالتها والتمييز الملحوظ بين الجزائريين والأوربيين في تحصيل الضرائب [2]

-ويقسمها احمد توفيق المداني إلى قسمين الضرائب الأوروبية والضرائب الأهلية [3]

1- الضرائب الأهلية (العربية):

لم يشرع الأهالي في دفع الضرائب العربية نقدا إلا بدء من سنة 1845م(المادة 2)وهي أنواع [4]:

أ-**العشور** :وتفرض على الأراضي الزراعية وتحدد على حسب الجابدات أو الزويجات [5]ومساحة كل جابدة تقدر بحوالي 12 هكتار [6]وتخص لحساب يناسب المساحة المزروعة بواسطة ثورين من البقر ما بين 12 و14 هكتار في السهول المنتجة وما بين 8و10 هكتار في المناطق الجبلية[7]ويفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 20 فرنك وفي بعض المناطق تؤخذ عينا وهي خاضعة لعدة عوامل مثل نوعية الأرض المزروعة وكمية المحصول ، والكوارث التي تتعرض لها بعض المناطق مثل الجفاف والجراد وتؤخذ هذه الضريبة بعد إتمام عملية الحصاد [8]وقد استنزفت العشور في حدود عام 1873م ما بين 13 و14 %من مداخيل الفلاحين وقدرت قيمتها السنوية ما بين عامي 1877م و 1892م بنحو 12.8 مليون فرنك وتم توسيع نطاق عشور الزرع التي كانت مقتصرة على الحبوب لتشمل بعد ذلك الخضار والثمار [9]و لقد نشأت ضريبة

[1] – الغالي غربي ، المرجع السابق، ص225.

[2] – محمد بليل ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر انعكاساتها على الجزائريين بين 1881م -1914م، وزارة الثقافة للنشر، الجزائر، د س ن ، ص314.

[3] – احمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر، المطبعة العربية ، د د ن، الجزائر، 1931م، ص 284.

[4] – عبد الحميد زوزو ، (نصوص)، المرجع السابق ....، ص125.

[5] – الزويجات :مساحة ارض يمكن لثورين حرثها في موسم واحد أما في النواحي التي يستعمل فيها الثيران ، وتستبدل بالحمير.للمزيد ينظر:توفيق دحماني(الضرائب في الجزائر) ، المرجع السابق... ، ص 165.

[6] – الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 225.

[7] – محمد بليل ، المرجع السابق، ص 315.

[8] – الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص225.

[9] – بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م الى 1989م، ج1، دار المعرفة ، الجزائر، 2006م، ص257.

العشور تلك في الشرق القسنطيني من طرف احمد باي وكان يتم حسابها وفق عدد"المحارث "والمسخرة للفلاحة وتبنت الإدارة الفرنسية حساب المحراث كقاعدة لضبط حساباتها ويعود حسابها في عمالة الجزائر و وهران[1]

ب-**الزكاة:**

وهي الضريبة التي تفرض على قطعان الماشية ، وتقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي [2]، وكانت على الشكل التالي (شاة عن خمسة جمال)، وأبقار (1/30)، وأغنام وماعز (1/40).وعرفت بضريبة النصاب أو التحديد، واحتفظت نوعا ما بشكلها حتى سنة 1863م /1279هـ ، حيث تم ضبطها بتحديد زكاة الجمال بـ :04 فرنكات لكل رأس ، 03 فرنك لكل رأس بقر، 0.15 فرنك لكل رأس غنم، 0.20 فرن لكل رأس ماعز[3]

ج- **الحكور** :(ويقصد بها إيجار أراضي العزل)وهي ضريبة خاصة بالشرق القسنطيني وتعود إلى عهد صالح باي، وكانت تمثل إيجار يدفعه الفلاحون في المزارع المقتطعة وقد تم توسيع هذه الضريبة، لتشمل إضافة إلى أراضي العزل، أراضي العرش أو القبائل.وتم ضبطها بموجب مرسوم 22 أفريل 1863م

04 ذي الحجة 1279هـ ، وحددت نسبتها المئوية ، أو تعريفته بـ :20 فرنكا للجابدة عند اقتطاع العشور بـ 25 فرنكا و 10 فرنكات عندما يكون العشر اقل من 25 فرنكا[4]

د – اللزمة:ضريبة محلية عثمانية كذلك في أصلها، استندت في الأساس إلى مبدأ الحفاظ على قوة الجماعة الإسلامية لتموين الجيش في المناطق الريفية، وأبقى عليها الاحتلال ومن بين أهم الجهات التي خضعت لها :بلاد القبائل، الأوراس وبلاد النمامشة، تمثلت في منتجات ومبالغ نقدية تدفع عن بعض الممتلكات كحيوانات الحرث والجر وغيرها، تتراوح قيمتها ما بين 3 و 4% من الدخل.

[1] – شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871م- 1919م)، تر:م حاج مسعود، دار الرائد للكتاب ، ج1، ط خ وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 465.

[2] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص 225.

[3] – توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 353.

[4] – المرجع نفسه ، ص 352.

طبقت بدأ من تاريخ 18 جوان 1858م، أصبح يتحملها كل شاب قادر على حمل السلاح تعويضا عن دفع الزكاة والعشور، أما في الجنوب فتدفع هذه الضريبة على كل نخلة، تتغير نسبتها ما بين 0.25 فرنك و 0.30 فرنك للشجرة الواحدة وتصنف إلى أربعة أصناف :

- لزمة القبائل :تمثل ضريبة الرأس تؤدى من كل البالغين حسب ثروته (من 5 إلى 100 فرنك).
- لزمة المنازل :تؤدى بشكل جماعي على منازل القرية.
- اللزمة الثابتة :لم تكن سوى تأقلما وتكيفا مع بعض النواحي الجزائرية السابقة، القبائل الصغرى، الأوراس، ميزاب[1]
- لزمة النخيل :وتؤخذ عن الأشجار المثمرة [2]

وكانت هذه الضرائب تدفع عينا إلى غاية 1845م حيث أمرت الإدارة الاستعمارية بدفعها نقدا وهذا حسب التقديرات المحددة من المكاتب العربية.ولقد أشارت جريدة المبشر إلى هذا التغيير في عددها الصادر يوم 30 مارس 1848م إذ كتبت تقول انه :"بعدما كانت السلطات تأخذ هذه الغرامات من الأهالي عينا تم تغيير هذا النظام فتقرر جمعها نقدا والمسئولون على جباية هذه الضرائب هم القيادات العربية إذ تحدد قيمتها وتطلب من القيادات وضع القوائم الخاصة بذلك في شهر جانفي وتتم عملية الجباية بصفة عامة خلال شهر ماي بأمر من رؤساء المكاتب العربية [3]

هـ - ضريبة السخرة:

كالحراسة الليلية دون اجر، والحراسة ضد الحرائق دون اجر، وكذلك العمل في مزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أيضا، أو دفع مبلغ من المال لقاء الإعفاء من هذه المهام الظالمة، ودفع ضرائب عن بعض حيوانات الحرث والجر، حيث كانوا يأخذون 4.88 فرنكا سنويا مثلا عن كل جمل تتراوح قيمته بين 100و125 فرنكا. وأكثر من هذه الضرائب التي فرضها قانون الأهالي، وستمر قانونيا إلى غاية عام 1918م، وفعليا عام 1921م وبلغ متوسط نسبة الضرائب العربية ما بين 15و20 % من مداخيل الوحدات الإنتاجية الجزائريةفي مطلع ق 20 (على ضعفها) حسب اجرون [4]

[1] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص 258.
[2] - سامية بناي، المرجع السابق، ص ص 60، 61.
[3]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 226، 227.
[4] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص 258.

2- الضرائب الأوربية :

أ-الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين، وتقتطع مباشرة، كضريبة المهنة [1]، إذ طبقت هذه الضريبة في الجزائر منذ بداية الاحتلال في شهر ديسمبر 1830م تم ضبط شكلها النهائي عن طريق مرسوم 31 جانفي 1847م على كل شخص قاطن في مدن الجزائر وبلدياتها، وكل الذين يمارسون التجارة والصناعة أو أي مهنة خاضعون لضريبة المهن وكانت طرق تقييد هذه الضريبة. وكان يراعي في ذلك عدد سكان البلدة التي يقوم فيها الحرفي بعمله إلى ثمن كراء المحل [2]

بالإضافة إلى ضرائب الدخل العام، والضريبة على العقارات وحقوق الجمارك، والضرائب البلدية (أهمها الضرائب على الكلاب وثيران الحراثة، وحقوق ذبح الحيوانات، وإقامة الأسواق، والضرائب على المباني وغيرها).

دفع الجزائريون نسبة 76% من قيمتها الإجمالية عام 1907م وقد مثلت الضرائب البلدية أكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون ما بين 80و86% من إجمالي الضرائب البلدية [3]

ب-الضرائب الغير مباشرة:

أرغم الأهالي على تمويل الضرائب غير مباشرة كرسم على البحر وحقوق الطوابع والتسجيلات والسكك الحديدية والحركة التجارية والصناعية والزراعية [4]، ولقد وضعت ضريبة رسم البحر (مكس البحر)للإعانة البلديات وتغطية تكاليف الجباية، مفروضة على سفن الاستيراد، المنتوج المخصص للبلديات إلى جانب ذلك نجد ضريبة الكراء المفروضة على المستوطنين وتدفع على كل مسكن فيه أثاث

[1] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 259 .

[2] – عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م-1930م، أطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2013م-2014 م، ص ص 42، 43.

[3]- بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 259.

[4] – حمادي بن موسى ، "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر(1850م-1900م)"، مجلة الحقيقة ، ع 36 ، جامعة ادرار، د ب ن ، 03-12-2015م، ص 125 .

ويقدر بالنسبة إلى ثمن كراء المنازل[1].وبالإضافة إلى هذه الضرائب نجد حقوق الطوابع والتسجيلات والسكك الحديدية والحركة التجارية والصناعية والزراعية [2]

وفي ما يخص حقوق التسجيل والطوابع، تجمع إدارة التسجيل والنطاقات والطوابع في الجزائر نفس الضرائب المطبقة في فرنسا ففي 21 جوان 1831م صدر مرسوم صادر عن القائد العام لهيئة الاحتلال يقضي بالبطلان بتسجيل جميع الأعمال التي تم تمريرها لتمرير المباني الواقعة في المستعمرة سرعان ما اتخذ التسجيل، مجانا في البداية طابعا ماليا لأحكام وأعمال الموثقين والكتبة والمحضرين و الموظفين السابقين ومع ذلك فان رسوم التسجيل هي فقط بموجب المرسوم الصادر في 19 أكتوبر 1841م بحيث جعل هذا المرسوم قابلية التطبيق على المعمرين (الكولون)[3]

وكان الجزائريون يشتركون في كل ذلك مع المستوطنين، ويزيدون عنهم بان يدفعوا وحدهم الزكاة عن الأموال كل عام و العشور على المحاصيل الزراعية والضريبة على الزواج وكذلك الضريبة على الاحتفالات و الأعياد الدينية والعائلية.

كما أن الأهالي ملزمون أخلاقيا بتوفير حاجات الفقراء، وتحمل أعباء النفقات على المرض والأئمة وإدارة المساجد ومصاريف دفن المسلمين المعدمين، كما كانوا ملزمين بحراسة المدن والقرى والطرقات والجبال شبه الجرداء ومزارع المستوطنين.

وعلى الرغم من فقر المجتمع الأهلي نتيجة السياسة الاستعمارية وتزايد عدد المستوطنين الأوروبيين بفضل دعم الخزينة الفرنسية، فان مساهمات الأهالي المسلمين في خزينة مقاطعة قسنطينة مثلا كانت أعظم [4]. تم فرض هذه الضرائب على اثر صدور عدة قرارات وأوامر نذكر منها:

- المرسوم الملكي لـ :22 جويلية 1834م:نص على جباية الضرائب في الجزائر تبقى تسير عن طريق المراسيم الملكية، وتفسر المادة 40 من القانون الدستوري لـ :14 أوت 1830م، على انه لا تفرض

[1] – عبدالحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 43.

[2] – Alexandre Hehry Dupuy,les impots indigens en Algerie,these de Doctorat EconmiQues et politque ,imprimerie gojsso,Alger,1910,p p,58,59

[3] – حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص ص 125، 126.

[4] – فاتن بغامي، النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر 1830م-1914م مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ عام، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعي، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 18م-2019 م، ص 64.

أي ضريبة أو تستخلص دون موافقة الفرقتين المجتمعتين والمتحدثتين من قبل الملك، أما الدستور فكان يؤخذ من مرسوم ملكي.

- بالإضافة إلى مرسوم 04 أوت 1844م ينص على تثبيت قانون المالية [1]
- المرسوم الملكي:بتاريخ 17 جانفي 1845م:وفقا (المادة 2)، والذي نص على أن الأهالي يدفعون الضرائب نقدا .
- مرسوم 31 جويلية 1845م:خول هذا المرسوم للهيئات العسكرية الاعتداء على أراضي الأهالي كمرسوم حربي، وذلك بمصادرة أراضي المجاهدين الثائرين على المحتل .
- مرسوم 02 جانفي 1846م، المادة 51:تهيأ الميزانية المحلية والبلدية مؤقتا عن طريق الحاكم العام.
- مرسوم 28 /1847/10م:حدد هذا المرسوم الضرائب الأوربية المقرر دفعها من طرف الفرنسيين والأهالي والأجانب [2]
- مرسوم 19 سبتمبر 1848م:تنص مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكنها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848م-1851م)الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر [3]
- مرسوم 04 نوفمبر 1848م:إصدار الدستور الفرنسي الجديد والذي نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية[4]
- منشور الحاكم العام بتاريخ 27 فيفري 1849م:تم من خلال هذا المنشور دعوة ضباط المكاتب العربية الذين يقومون باستخلاص الضرائب إلى بذل المزيد من الجهود قصد إقامة علاقات جيدة بين المعمرين والأهالي.
- مشروع قانون 1850م:صادرت من خلاله أراضي الأهالي بدعوة أنها تمثل أراضي البور.
- مرسوم 18 جوان 1858م:التطبيق الرسمي لضريبة اللزمة:فكانت تظهر في شكل ضريبة ثابتة وشاملة.

[1]- فاتن بغامي، المرجع السابق ، ص ص 65، 64.
[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 76.
[3] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 126.
[4] - صالح فركوس، المرجع السابق، ص 78.

- مرسوم 1858م:تعميم ضريبة الزكاة لتشمل قسنطينة بعدما كانت تفرض على وهران والجزائر وهذا عملا بالقرار الصادر في نفس السنة [1]

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل المتعلق بالسياسة الضريبية الفرنسية في الجزائر لمرحلة الحكم العسكري مابين 1830م إلى غاية 1870م الذي احتوى على:

- الحكم العسكري في الجزائر 1830م إلى غاية 1870م من عهد الملكية الفرنسية إلى قيام الإمبراطورية الثانية.

- سياسة فرنسا المنتهجة لتسلط على الاقتصاد الجزائري الذي مس مختلف الجوانب:

- كمصادرة ممتلكات الجزائريين المتمثلة في مصادرة الأوقاف والأراضي إضافة إلى انتهاج سياسة السلب والنهب والمساس بالتجارة الجزائرية والتحكم فيها.

كما اتبعت سياسة دفع الضرائب والتي كانت على نوعين ضرائب الأهلية (العربية) وضرائب أوروبية منقسمة بدورها هي الأخرى إلى قسمين ضرائب مباشرة وغير مباشرة التي فرضت على الأهالي المسلمين من طرف الإدارة الاستعمارية كانت مجحفة لأنها كانت فوق طاقتهم ووجهت حصيلتها لخدمة المصالح الاستعمارية و من جهة أخرى أهملت مصالح الأهالي المسلمين مما أدى إلى تدهور حياتهم خاصة أن هذه الضرائب قد تسببت في شل قدراتهم الإنتاجية.

[1] - فاتن بغامي، المرجع السابق، ص 65.

الفصل الثاني

السياسة الضريبية لمرحلة الحكم المدني(1287هـ، 1332هـ -1871م، 1919م)

أولا:الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني .

1- مرحلة التحول من الحكم العسكري الى المدني .

2- سيطرة المستوطنين داخل سلطة الحكومة الفرنسية .

3- مرحلة سن القوانين في فترة الحكم المدني .

ثانيا:النظام الضريبي في مرحلة الحكم المدني 1871م-1919م

1- السياسة المالية.

2- نظام الغرامات.

3- النظام الضريبي.

ثالثا: تطور حصيلة الضرائب على الجزائريين احصائيا.

1- حصيلة الضرائب من 1840م-1844م.

2- تطور الضرائب العربية في الجزائر في ظل الحكم المدني 1872م-1883م

3- تطور حصيلة الضرائب العربية من 1886م-1914م.

أولا : الإنتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني:

لقد كان لسياسة الضريبية الفرنسية دور بارز في الهتك وهدم البنية الإقتصادية للمجتمع الجزائري في فترة الحكم المدني، حيث يرجع ذلك لثقل الضرائب والرسوم المفروضة على عاتق الجزائريين، حيث اتخذت الضرائب أبعاد لها طرق ومنعرجات خطيرة في الجزائر وخاصة بعد قيام الجمهورية الثالثة، وتحديدا في القرن التاسع عشر حيث انه في هذه الفترة عملت السلطات الإستعمارية على ربط الإقتصاد الفرنسي باقتصاد الجزائري لجعله الممول الوحيد في إقتصاد السلطات الإستعمارية ، وكان ذلك من خلال العديد من سياسات ومن أبرزها السياسة المالية او السياسة الضريبية مع مجموعة من القوانين المنظمة لهذه السياسة، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل من خلال دراسة تطور النظام الضريبي الفرنسي في مرحلة الحكم المدني، وعن سياسة الفرنسية المتبعة في النظام الضريبي. لدراسة النظام الضريبي في فترة الحكم المدني لابد من التطرق إلى جانب من هذه الدراسة وهو فترة الحكم المدني (1870,م1919م) التي تمثل فترة إستعمارية من أحرج الفترات الإستعمارية وذلك لعدة اسباب اولها الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني .

1- مرحلة التحول من الحكم العسكري الى المدني:

يعد مشروع الذي جاء به راندون.. في مارس 1870م القاضي بإنشاء سلطة مقيم عام في مدينة الجزائر، والذي يعد ملامح النظام المدني في الجزائر وكان ذلك في 09مارس 1870م والذي سعى المستوطنون من خلاله تطهير كل موظفي الإمبراطورية الثانية، أصبحوا يسيطرون على الأوضاع في الجزائر، وصاروا يطالبون نوابهم البرلمانيون بالمطالبة بسن قوانين تخدم مصالحهم[1]

[1] - الدراجي بن قيلة، النظام المالي والاستعماري الفرنسي في الجزائر 1870م-1914م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017م-2018م، ص38.

وبمجرد تعيين **أودلف كريميو**[1].. كمسؤول بوزارة الداخلية بحكومة الدفاع الوطني الفرنسي، قام بإصدار جملة من القرارات تهدف كلها لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر، حيث أتبع ذلك بمرسومه المعروف

حيث بدأت مرحلة النظام المدني، مباشرة بعد الإطاحة بحكم **نابليون**.. بتاريخ 02ديسمبر 1870م حيث عين الجنرال **دوقيدون**.. كأول حاكم عام مدني في الجزائر، طالب بتشكيل حكومة محلية قوية لأن وجود حكومة من هذا نوع يمكن لها أن تقاوم حتى الحكومة المركزية[2]

وصرح **كريميو** عن أسباب إستبدالالنظام العسكري بالنظام المدني في نداء له بالجزائريين في قانون **كريميو** الصادر في 24أكتوبر 1870م والذي يرمي إلى _إقامة نظام مدني يهدف إلى إدماج كلي للجزائرين بفرنسا وجعل الجزائر جزء لايتجزأ من فرنسا.

_ تعيين حاكم عام مدني للجزائر يعوض الحاكم العام العسكري يكون تابع للوزارة الداخلية

_ وتاريخ نفسه 24أكتوبر 1870م جاء مرسوم آخر لإلغاء المناطق العسكرية وتحويلها تدريجيا إلى سلطة المدنية، وحملت التغيرات على نظام سياسي وتعديل في نظام مالي

وتم إصدار مرسومين في 4، 6 فيفري 1870م واللذان جاء كتكملة لمرسوم الذي سبقه القاضي بأن النظام المالي هو الروح الضرورية للنظام السياسي، ومنه يكرس بتمثيل الجزائر في فرنسا، وبصيغة أخرى محاولة دمجها في فرنسا، والحفاظ على حقها كحق مشترك داخل النظام الفرنسي بباريس[3]

إضافة إلى مرسوم 25مارس 1871م الذي كان فيه تقسيم الجزائر إلى قسمين شمالي مدني وجنوبي عسكري يحكمهما حاكم عام مدني

_ مجالس بلدية وعمالة كما هو الحال بفرنسا [4]

---

[1] – أودلف كريميو:محامي يهودي وسياسي فرنسي من مواليد 1796م، سنة 1880م أعلن عن قانون الشهير في 24 أكتوبر870م، أصبح عضو في مجلس الشيوخ ومن أعماله سن قوانين تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم بالاضافة الى فرض غرامات باهضة على السكان .للمزيد ينظر:أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930م–1990م، ج2، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992م، ص54.

[2] –فاتن بغامي، المرجع السابق، ص71.

[3]– الدراجي بن قيلة، المرجع السابق، ص39.

[4] –يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص27م

2- سيطرة المستوطنين داخل سلطة الحكومة الفرنسية:

بعد سقوط الإمبراطورية الثانية في 03جويلة 1870م، فتح الباب هذا الأمر المستوطنين في فرض وجودهم في سلطة الفرنسية مما عملوا على سيطرة على بلاد الجزائر وثرواتها حيث ساهم فشل ثورات 1871م في زيادة ظلم احتلال بزعامة المعمرين، الذين كانوا يدعون أن هذه الثورات سببها تهاون من طرف الجيش هذا الأمر الذي أدى بهم فرض دفع الضريبة على الجزائريين ذلك لأنهم شعبا مهزوما[1]، مما أصبح للمعمرين دور بارز خاصة في دعم نواب برلمان وغيرهم مما حصلوا على العديم من امتيازات لإخضاع الجزائر ين هذا الأمر الذي أدى بهم إلى إصدار قوانين تعسفية وزجرية على الجزائريين مثل قانون تقسيم أراضي الجماعات، وإدخال الملكية الفردية وعرف بقانون **وارني**[2]... 1873م الذي سمح للسلطان الإحتلال بتوسيع أكثر لمناطق الحكم المدني وتضييق الخناق على الجزائريين إضافة إلى قانون الأهالي، قانون الحالة المدنية وغيرها من قوانين التي كرست استعمار فرنسي في الجزائر[3].

وبعد مرور العقد من زمن على الحكم المدني في الجزائر، إتجهت مطالب الكولون إلى مطالبة بالحكم بالذاتي وصدر بعدها قانون الالحاق سنة1881م، وخلال الفترة الممتدة من 1870م إلى 1891م استطاع الكولون فرض سيطرتهم أكثر بالجزائر[4]، وانشأو ميزانية خاصة حتى لايخضعوا للضغط من باريس، وفي سنة 1892م عملت فرنسا على بعض إصلاحات اغرائية منها انشاء نيابات مالية بها أعضاء جزائريين وأكثرهم فرنسيين[5].

3- مرحلة سن القوانين في فترة الحكم المدني:

بعد أن تم التمكن من تحويل الخريطة الحكم من العسكري إلى مدني في الجزائر او مايعرف بسيطرة المعمرين ومنه سعى المعمرون جاهدين لسن قوانين لصالحهم وتوسيع عملية الإستطان وسيطرة

---

[1] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص137-162.

[2] - وارني:هو طبيب جراح ولد سنة 1810م عين طبيبا، ومساعد في مستشفى وهران سنة 1882م ثم الحق بالقنصلية الفرنسية لدى مجلس الأعلى للإدارة الجزائرية سنة 1849م وعرف بدفاعه عن سياسة الاستيطان وارتبط اسمه بقانونه سنة 1873م.للمزيد ينظر:دراجي بن قيلة، المرجع السابق، ص40.

[3] - دراجي بن قيلة، المرجع نفسه، ص40.

[4] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص1882، 1881.

[5] - دراجي بن قيلة، المرجع السابق، ص41.

على أهالي بقوانين تعسفية وكان ذلك بدعم من نواب البركان طبعا لبسط النفوذ الطريق نحو بناء نظام مالي إستعمارية في الجزائر لخدمة مصالحهم[1]، وكان ذلك في مجموعة من قوانين كالتالي :

– قانون المالية 27 جويلية 1871م:والذي جاء بقرارين :

القرار الأول: بإعتبار أن المرسومين 24أكتوبر 1870م و01جانفي 1871م اللذات يهدفان إلى أن نظام المصالح أي أنها تسير أعمال المشاريع من فرنسا في الجزائر مثلها مثل مستعمرات القارة، وتحت إشراف وزير الحربية وبإسمه تلغى كل القروض المالية، حيث انه في سنة 1871م بلغت حوالي 41,393,611 فرنك كون أن فرنسا في هذه فترة خرجت منهزمة من حربها ضد ألمانيا إضافة إلى ثورات داخلية في الجزائر جعلتها تغير من سياستها المالية، فتم إلغاء القروض من طرف وزير الحرب لأن الظروف سابقة الذكر قد أثرت على مداخيل الخزينة من الضرائب وفي ظل هذا تم تغيير الميزانية المالية لكل من الوزارات التالية وزارة الحربية البحرية للمستعمرات والزراعة والتجارة والأشغال العمومية، إلى قروض مالية تقسم من طرف وفد مالي وهذا الوفد تحت المنسقين الثانويين، وإشراف الحاكم العام عليهم إذا يمكن لكل وزير لهذه المصالح أن يقوم بتطبيق نظام القروض على وزارته ويتم توزيعها حسب ما تقتضيه تطلباتها وحاجياتها بالتساوي.

القرار الثاني:ينص على أن وزير حربية يشرف على المالية تصفية النفقات واستلام حسابات السنوات السابقة 1869م- 1870م والتي تخص كل الخدمات الخاصة بالحكومة العامة في الجزائر، ومباشرة يقوم الوزير بإصدار تعليماته للسلطة الكفيلة بالعمل بذلك، وإلى المنسقين الثانويين في الجزائر، ونتيجة لهذا التمثيل تم إلغاء مرسومي 04و06فيفري 1871م.

وإصدار مرسوم 31ماي 1871م، والذي حدد من خلاله ميزانية الحكومة العامة في الجزائر ونتيجة لقوة النفوذ الكولوني داخل البرلمان الفرنسي، وتم تشكيل مستشار حكومي، ومستشار أعلى للجزائر، لكن هذا لم يشفى غليل الكولون برفع أصواتهم وكشف مساوئ النظام المركزي لتسير خدمات الجزائر، وتمثل حسب قولهم في ما يلي، أن الخدمات كلها في يد الوزير الداخلية فقط، وأنه ليست له دراية بتنفيذ الأشغال العامة الكبرى والمتمثلة في مقاولات الجزائر الكبرى كمشاريع السكك الحديدية

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930م-1900 م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص19.

وبناء السدود وكذا الزراعة وبما أن أهم القضايا الهامة خاضعة للحكومة العامة، في ما يخص التوسع الاستيطاني الشامل خلال هذه الفترة أي مع بداية الحكم المدني، وعليه لابد أن تطبيق جميع النصوص القانونية المتساوية مع المنظومة الإدارية للمستعمرات.

-ومن خلال هذا القرار الثاني من قانون 27جويلة 1871م الذي فتح الباب أمام التحرر الإداري في التسيير، من خلال إعطاء الحرية الكاملة لكل وزير في التصرف وإبلاغ الحاكم العام[1]

قرارات الإلحاق 1881م:

مع بداية سنة 1881م صدرت قرارات رسمية، حول إعطاء الحرية الكاملة للوزراء المصالح، باتخاذ قرارات التنفيذ المشاريع مباشرة مع الإدارة العليا في الجزائر، والتي تهدف من ورائها إلحاق كل المصالح بالوزارات في باريس ومنه فإن مختلف الخدمات الجزائرية، ستوضع تحت سلطة مخولة من كل الوزارات في الجزائر تحت أمر الحاكم عام المدني، وتحت سلطة سكرتير عام مكلف بإنجاز الأعمال المدنية والمالية وقضايا المالية، إضافة إلى غيرها من القوانين التعسفية التي اتخذتها فرنسا سواء على كل الأصعدة أو على نظام اقتصادي[2]

ثانيا: النظام الضريبي في مرحلة الحكم المدني 1870م-1919م:

1- السياسية المالية:

لتطرق إلى سياسة المالية التي إتخذتها فرنسا في الجزائر دون تطرق إلى كيفية تعاملها مع النظام الضريبي حيث أن السلطات الإستعمارية عمدت على جعل السياسة الضريبية أداة من أدوات تضييق الخناق على الشعب الجزائري لإرغامهم في استسلام، وذلك بهدف تطوير المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر، لذلك لجأت في سياستها المالية على سياسة الربط أي إقتصاد الفرنسي بالجزائر لهذا نجد أن استعمار فرنسي بعد سنة 1870م لجأت إلى سياسة مالية وضريبة موجهة لخدمة إقتصاد الفرنسي والمستوطنين على عاتق الجزائريين.

- المؤسسات المالية:

[1]- دراجي بن قيلة، المرجع السابق، ص42.

[2] - اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر:عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م، ص83.

تعتبر المؤسسات المالية جزء هام من النظام المالي الذي يخدم المجتمع حيث يتكون النظام المالي من مجموعة من المؤسسات المالية، والأسواق المالية ورجال الأعمال وغيرها من جوانب التي تشكل النظام المالي، فالمؤسسات المالية تقدم قروض للعملاء وتستثمر في أوراق المالية، بإضافة إلى تشكيلة من الخدمات الأخرى[1]

حيث أن الجزائر كانت تتمتع بوجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية وهي أكثر مستعمرة متطورة في قبضة فرنسا على غرار مستعمرات فرنسية أخرى حيث أن الجزائر في نظر احتلال الفرنسي كانت موطن دائم وذلك لهدف إقتصاد فقط مما رسم المستعمر أماله وشرع في إنشاء المؤسسات المالية بداية من سنة 1860م وتوالت أكثر فأكثر بعد سنة 1870م[2] .مما راحت هذه الشركات والمؤسسات في تطور حيث هذه المؤسسات وظيفتها تسهيل القرض الفلاحي وتطوير الفلاحي[3]. وزادت هذه مؤسسات في تزايد مستمر حيث سنة 1904 حوالي أصبحت قيمة قروض تقدر ب 22.157.466 فرنك فرنسي .

وبعد أن حلت حرب العالمية الأولى حتى كان هناك نظام متكامل تقريبا للمؤسسات المالية التي إستمرت في التطور بين الحربين، وذلك لسياسة فرنسا التي تهدف إلى إبقاء الإقتصاد الجزائري زراعيا و إرتفع القرض حتى بعد الحرب العالمية الأولى مع بداية 1919م وبصفة شاملة فإن أغلب هذه المؤسسات كانت متمركزة في الشمال وبالأخص نذكر في الوسط والغرب الجزائري حيث يتمركز المعمرون والشركات المساهمة والصناعات [4]

–المندوبات المالية:

لقد تمكن المستوطنون بفضل ضغوطهم على المستعمر إلى إصدار قوانين ومراسيم لصالحهم تمكنهم من السيطرة على المرافق الإقتصادية والمداولة حولها لتقديم أراء وحلول من أجل وضع يدهم على ثروات الجزائريين[5]. وعندما أصبح تيرمان.. في السلطة العليا سنة 1881م ارتفعت سلطة النواب

[1] – فاتن بغامي، المرجع السابق، ص 73.
[2] – عبدالحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 128.
[3] – فاتن بغامي، المرجع السابق، ص 73.
[4] – عبدالحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص 130، 129.
[5] – فاتن بغامي، المرجع السابق، ص 75.

الأوربيين أمثال مومسون إيتان الذين أصبحوا من أصحاب سلطة في الجزائر وقد إنتقد كل من النائب الفرنسي بوردن وجونار حيث أن السياسة الفرنسية السيئة في مختلف المجالات فحقق مجلس الشيوخ في أمرهما و إتهم تيرمان[1] بالتهاون هذا الأمر الذي أدى بالبرلمان الفرنسي اللجان المالية وكانت الخطوة الأولى نحو الإستقلال المالي في الجزائر[2]

لقد تعددت التسميات التي أطلقت على هذه المندوبات، حيث نجد أبو قاسم ويحي بوعزيز أطلق عليها إسم الوفود المالية أو المجلس المالي و في حين نصر الدين سعيدوني يذكرها بإسم الممثليات المالية تارة وبإسم المندوبات المالية تارة أخرى[3]، فالمجلس المالي أو الوفود المالية وعبارة عن مجلس إستشاري منتخب من جزائريين وفرنسيين، حيث انه صدر مرسوم 23أوت 1898م التي سمحت بإنشاء المندوبات المالية الثلاثة.

المفوضية الأولى: تتألف من 24 عضو يمثلون الكولون ثمانية عن كل مقاطعة.

المفوضية الثانية: 24 عضو من المدافعين للضرائب غير الكولون.

المفوضية الثالثة: 21 عضو من الأهالي، تسعة منتخبين ثلاثة عن كل مقاطعة وستة منتخبين من مناطق العسكرية اثنان عن كل مقاطعة، ستة معنيين من طرف الحاكم العام يمثلون منطقة القبائل المجموع 21 عضو.

المهام الرئيسية لهذه التمثيليات المالية، الإلتزام بمناقشة جدول الأعمال الذي يحدده الحاكم العام وخاصة فيما يتعلق بالضرائب [4]المتعلقة بالمفوضيات المالية وان هذه تكون كل سنة ويمنع عليها التدخل في الشؤون السياسية فقد جاء في قانون إنشائها أنها تمثل رغبات مشتركة ومتعارضة في نفس الوقت أنها تضم عناصر مختلفة ليس لها اهتمامات واحدة، ومع ذلك عليها أن تشترك فيه، وهذه المندوبات أو المجلس المالي يساعد الحاكم العام في أمور الضرائب و المداخيل عموما وهو أيضا منبر

[1] – تيرمان:ولد لويس تيرمان في 29جويلية 1837م وكان حاكم عام للجزائر سنة 1881م الى غاية 1891م لقد كان تيرمان اداة طيعة في يد المستوطنين حيث استطاعوا من خلاله ان يجعلوا الجزائر مستعمرة خاصة بهم مستقلة عن فرنسا في قضايا المصيرية، وتوفى في 02 اوت 1899م للمزيد ينظر: https://www.marefa.org 01/06/2021h:h:20:06

[2] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص31.

[3] – عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق، ص130.

[4] - ابو القاسم سعد الله، (الحركة الوطنية الجزائرية 1930م–1900 م، ج2)، المرجع السابق...، ص504.

تلتقي فيه العناصر متماسكة فقط لقاء نظريا، لأن الأعضاء كل فرع يجتمع على حدة ومن هذا يتضح أن هذا التمثيل به فارق اختلال التوازن بين الفئات الثلاثة أو بالأحرى بين فئتين أوربيتين والأهلي، فكيف يعقل أن يمثل 21 عضوا قرابة أربعة ملايين من الأهالي في حين يمثل 48 عضوا لصالح 400 ألف من الأوربيين، حيث مؤشرات ذلك الإحتلال في سلسلة الضرائب المفروضة على الجزائريين والمستفيد منها الكولون، حسب تصريحات المسؤولين، أن تلك الضرائب أثقلت كاهل الجزائريين وكيف أصبحت قدراتهم المالية؟

وأنها مصدر مهم العديد من البلديات الكاملة الصلاحيات، ولعل أبرز دليل على ما ذكرنا هو إحصائيات متعلقة بالتجارة الخارجية الصادرات كنموذج لسنتي 1898م– 1899م.

– 1898مبلغت مداخليها 346415000 فرنك.

أي بتسجيل فائض قدر 6046000 فرنك، حيث بلغ متوسط المعاملات التجارية كليا حوالي 80٪

لما كانت موافقة هذا المجلس أو المندوبات ضرورية لفرض الضرائب جديدة في الجزائر فقد سيطرت عليه الطبقة الرأسمالية المستغلة وجعلوه أداة حاكمة في أيديهم وعرقلوا كل المشاريع الإصلاح، فتم إدخال الضريبة العقارية وضريبة الدخل العام إلى الجزائر، وعندما حددت إختصاصات هذا المجلس، إحتج المستوطنون أصحاب المصالح، وأرغموا السلطات الفرنسية على إصدار قرار ينص على فصل ميزانية الجزائر عن ميزانية الفرنسية[1]، ففي 22ماي 1900م وضعت الحكومة الفرنسية مشروعا يقضي بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر[2]، لتصبح الجزائر بمقتضى قانون 19ديسمبر 1900م مستقلة ماليا، وقد خول هذا قانون اللجان المالية حق إتخاذ القرار فيما يخص الميزانية والتداول حول مشروع الميزانية المقدم من طرف الحاكم العام قبل تحويله على مجلس الأعلى، أي فصل ميزانية الجزائر عن ميزانية الفرنسية، وتخصيص الإيرادات المحلية لإنفاقها في الجزائر على المصالح الإدارية وتسديد القروض الميزانيات المؤسسات الإسلامية، حيث بذلك تمكن المستوطنون الأوروبيين من إقامة مراكز استيطانية، وشق الطرق بالقطاع الوهراني، وجلب العديد من رؤوس الأموال للمستثمرين والإعتماد على جباية

[1] – فاتن بغامي، المرجع السابق، ص74.

[2] - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص132.

الضرائب، حيث أصبح لفرع المندوبات المالية حق في مناقشتها مما يخدم مصلحة الاستيطان وتطوير الإستعماري الفرنسي في الجزائر ومرافقتهم لأوضاع الإقتصادية بشكل مستمر.

إن الاستقلال المالي للجزائر الذي تجسد في المندوبات المالية، كان صوريا وموجها لخدمة الإستطان والمستوطنين، فهذه المندوبات كانت سيدة الميزانية والاقتصاد التي تحكم فيها المستوطنين الذين كانو وبذلك نشأت حول هذه المندوبيات سلطة جديدة سوف تتمادى إلى حد منازعة على السلطة المركزية في باريس، وهكذا إعتبرت النيابات المالية عبارة عن برلمان خاص يهدف إلى درجة الأولى إلى التمثيل دافع الضرائب والإستشارة بأراء ممثليهم[1]

2- نظام الغرامات

تعتبر الغرامات إقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل وبصفة نهائية تقوم به الدولة وفقا للقواعد قانونية، وهذا الإقتطاع يكون من أموال الأشخاص الطبيعين، بغرض إستخدامها لتحقيق منفعة العامة بعد أن تمكنت سلطات الإحتلال الفرنسي من إخضاع معظم أنحاء الجزائر وكان في الواقع جزءا جوهريا من حرب سواء غرامات فردية أو الجماعية إلى حد سواء، بذرائع مختلفة كالتهمة بحرق الغابات أو المشاركة في الإنتفاضات، أو التأخر في دفع الضرائب أو رفض أو رفض أوامر أحد أعوان الإدارة أو عدم تبليغ عن جنابة أو ممارسة حرفة الرعي داخل الغابات أو تقديم يد العون لشخص معادي للدولة[2]، فالهدف من وراء هذا الأسلوب العقابي وضع حد للمقاومات الشعبية التي بدأت تهدد الوجود الفرنسي في الجزائر وكذا إخضاع الجزائريين وتوفير الموارد الضرورية لتمويل الإستطان الأوروبيفي الأراضي التي إستولى عليها المستمر الفرنسي، فتعتبر الغرامات جزءا من الترسانة القمعية، التي تضمنها قانون العقوبات الخاص بالشعب الجزائري، أما قيمتها لم يحددها أي نص قانوني، إذ ترك للحاكم العام تحديدها تبعا لكل قضية في إطار سلطته المطلقة في هذا المجال [3]

سلكت إدارة الإستعمار بتطبيق هذا الأسلوب، نوعين من التغريم الجماعي والفردي لكن الشائع كان الأول، بدأت السلطات الإستعمارية الفرنسية العمل به من السنوات الأولى للإحتلال،

[1] - فاتن بغامي، المرجع السابق، ص77.

[2] - حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص127.

[3] - فاتن بغامي، المرجع السابق، ص78 .

بعد أن أقره قرار بيجو[1] الصادر في جانفي 1844م والذي وضع الأسس التنظيمية لهذا التغريم، ولقد لجأت الإدارة الإستعمارية إلى مضاعفة قيمة الغرامات، فعندما قام الجنرال **غاستو**.. بفرض غرامات جماعية سنة 1859م على الأهالي المنطقة الواقعة بين جيجل والقل و الميلية، تسبب ذلك فيحدوث انتفاضات كان ذلك مبررا كافيا للإدارة الفرنسية لمضاعفة العقوبات، فصدر قانون 24 جويلية 1861م وتم بموجبه رفع قيمة الغرامات، كما منع الرعي في الغابات المحروقة نهائيا، وهو ما جعل وزير الحربية الجنرال **راندون**[2]..... إلى التعسف الذي ينتج عن تطبيق الإدارة الفرنسية لنبدأ المسؤولية الجماعية التي تتأسس عليها الغرامات الجماعية .

ومنه لجأ الجنرال **دي غايدون**.... إلى مضاعفة الغرامات كعقاب على الحرائق الغابات أو الإنتفاضات.، وعندما قام الجيش الفرنسي بشن حملة عسكرية على بلاد القبائل عام 1857م دمر الإنتاج الفلاحي والحيوان وفرض كذلك غرامات حرب باهضة كانت فوق طاقة السكان، وقد كثفت السلطات الفرنسية أكثر عمليات اللجوء إلى فرض غرامات الجماعية والفردي منذ بداية عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، بغرض قمع الأهالي وإخضاعهم لتحقيق منافع مادية ومزايا إقتصادية.

حيث كانت الغرامة باهضة إثر مقاومة المقراني عام 1871م فقد فرضت السلطات الإستعمارية الفرنسية من خلال اللجان التأديبية إلي أقامتها غرامة مالية تقدر ب100فرنك على كل بندقية متفجرة مما جعل القيمة التي أخذت من 928 مجموعة ريفية تصل إلى 36582298 فرنك إقتطع منها 900000 فرنك كتعويض عن الأضرار التي ألحقت بالمستوطنين، وأنفق منها 150000 فرنك على المجهود الحربي، وحول منها 7933820فرنك للإنفاق على الأشغال العامة، كما خصص منها مبلغ 6000000 فرنك

[1] - بيجو bugeawe، r، t:توماس ريبر بيجو هو مولود من ام ايرلندية يعتبر احد الشخصيات غير مستقيمة ومفتر، حظي برتبة مارشال، ثم بقي دوق، وكان له دور كبير في تشجيع تطوير المقاطعات الفرنسية لاستقرار فرنسا في الجزائر. للمزيد ينظر:برنو اتيين، الامير عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري، ط1، دار عطية للنشر، لبنان، بيروت، 1998م، ص191.

[2] – راندون:هو جاك لويس فرار اليسكا ، فدرونكونت، عند بلوغه16سنة عين كرقيب في الجيش سنة 1812م، ثم بدا يرتقي في رتب العسكرية قدم خدمات كبيرة لملك فرنسا، كما ساهم في الحملات الهادفة للحد من تقدم نابليون بدا مساره فب الجزائر سنة 1838م برتبة عقيد في الفيلق الثاني للجنة القناصين بوهران، شارك في اغلب العمليات العسكرية خلال سنوات 1838م–1847م اصبح مديرا لشؤون الجزائر بوزارة الحربية الجزائري واعطيت له صلاحيات حول مشروع الاستيطان.للمزيد ينظر:فاتن بغامي، المرجع السابق، ص79.

كإعانة لمهاجري من اللورين وغيرهم الذين قدموا للمنطقة للإستقرار فيها، وملخص ذلك أن هذه المقاومة كلفت الجزائريين مبلغ 6312252 فرنك أي حوالي 70,4من رأس المال الثائرين وهذا للمال كان موجها لخدمة إستعمار الفرنسي فقط وما خسروه في هذه المقاومة عملوا على إصلاحه من هذه الغرامات واستنادا ذلك للعيد من الأمثلة عن هذا كثيرة إضافة إلى الغرامة التي فرضت عام1897م بتهمة التعدي على الغلبة عن طريق الحرث .

واستحدث قانون الأهالي الصادر في 20جوان 1881م غرامات خاصة بالأهلي الذين يتهربون من دفع الضرائب في وقتها فإن فرنسا تعمل على إرغامهم في دفع ذلك بأضعاف ماكانوا يدفعون في الأول وكان هذا الزاما من أجل دفع الضرائب في وقت المحدد ويتضح ذلك من خلال الجدول الذي يوضح تطبيق الغرامات على الأهالي منذ صدور قانون الأنديجينا.

السنة	عدد العقوبات	المتوسط لألف السكان	قيمة الغرامة
1882م.	26081	14	208436ف
1889م.	23592	10,89	139765ف
1890م.	12201	5,2	73462ف
1890م-1891م	18630	08	112383ف
1894م-1895م	23491	10,11	96631ف
1895م-1896م	20097	8,64	92669ف
1898م-1899م	23366	9,30	13790ف
1899م-1900 م	23813	9,81	114525ف

_نلاحظ من خلال الجدول عدد العقوبات لعدة سنوات متتالية مع الغرامة المفروضة من1882م إلى غاية 1900م والتي كانت عقوبات في تفاوت بينما الغرامات كانت في تزايد مستمر على السكان الجزائريين.[1]

[1]- فاتن بغامي، المرجع السايق، ص ص79، 81.

وقد وصف المؤرخ الفرنسي **لويس رين** الغرامة الجماعية بأنها أصبحت بسرعة وسيلة طبيعية للقمع في حالة رفض الخضوع بأوامر السلطات الإدارية فالغرامة الجماعية يمكن أن تطبق عل أية قبيلة في الحالتين الآتيتين:

_ عندما يقترف أفراد القبيلة جنحة جماعية.

_عندما ترفض القبيلة تحديد المتهم والقبض عليه، وتسليمه للسلطان الإدارية والقضائية.

ومع ذكر كل الأمثلة التي تبين التعسف الفرنسي المطبق على الجزائريين أن هذا الأمر لم يكن موجها في ثورات وفاعليها وإنما كان أسلوب مطبق من أجل فرض الغرامة عليهم حيث أن كل قوانين المطبقة على الجزائريين نجد فيها الغرامة تحتل حيز كبير من هذه القوانين[1]

3– النظام الضريبي

اتخذت الضرائب أبعاد أكثر أهمية وخطورة في الجزائر عقب قيام الجمهورية الثالثة وتحديدا منذ أواخر القرن19، حيث بدأت قيمة الضرائب في تزايد وخاصة التي إنتزعها الفرنسي ن من أجدادنا نحو 220 مليون فرنك عام 1870م إلى 408مليون فرنك 1890م إلى 44,85مليون عام 1911م[2].

بعد مرسوم سنة1870م، الذي حول قسم كبير من أراضي القبائل إلى أراضي مدنية وهكذا أخضعت الإدارة البلديات الفلاحين بعبئ ضريبي إضافي، وأكثر من ذلك تدفع بالعملة الفرنسية إذ أن الدولة الفرنسية قررت أن هذه العملية وحدها سارية في الجزائر في المقام الأول حدد النظام الضريبي توجيه جديد للإنتاج نحو التبادل لقد أثبت المؤرخون هذا الواقع بطريقة واضحة كما تؤكده الأرقام لإضطرارها للدفع الضرائب تحمل القبائل إنتاجها في السوق، ولكن هذه الضرورة خلقت الظروف الملائمة لبسط نفوذ رأس المال التجاري.

وقد بين الدكتور **الطيب مرسلي** مختلف أنواع الضرائب التي كان الأهالي مرغمين على دفعها فتذكر منها كالآتي:

_كل الرسوم التي تفرض بمقتضى إجراء تعسفي يجب دفعها نقدا

_الضرائب العقارية على البنايات.

[1] – فاتن بغامي، المرجع السابق، ص ص81، 79.

[2] – رابح لونيسي، المرجع السابق، ص257.

_ الرسوم على الكراء والكلاب.

_ الضريبة على المهنة وضريبة للغرف التجارية.

_ضريبة على أشجار العنب

_حقوق التسجيل والطابع الضريبي

كل الضرائب المفروضة من قبل العمالات والبلديات

في عموم ذلك نلاحظ من كل الضرائب في هذه أن الضرائب العربية، التي يدفعها الجزائريون وحدهم تحتل فيها مركزا ساحقا، لتأخذ سنة1880م كمثال ضمن35 مليون كإيرادات إجمالية، منها المبالغ المخصصة للجزائر للقيام بأشغال عامة، وبعض المعونات، دفع الجزائريون 22مليون موزعة كالتالي:

_ضرائب عربية 13_14 مليون

_ضرائب إضافية 2,3 مليون

_ضرائب إستثنائية 0,8مليون

_رسوم بلدية 5,00مليون

_ضرائب مباشرة وغير مباشرة 0,85مليون

وتقدر نسبة النظرية للفرد الواحد كمايلي:

8,30فرنك مابين 1860م– 1870م

12,00فرنك مابين 1870م– 1890م

وذكر بليو يقول ان السكان الأصليون يدفعون حوالي40مليون سنويا على أقل تقديرا ويذكر أن كل المصاريف العامة تقريبا مخصصة للمعمرين.

ومن خلال ماسبق نجد أن السلطات الإستعمارية الفرنسية كانت تعمل على إستغلال كل فرضة أو وسيلة من أجل إستنزاف الأهالي، حيث أن السياسة الضريبية التي إتبعتها السلطات الإستعمارية في هذه الفترة تقوم على أساس وضع الأهالي في إطار الدوامة والإرهاق المادي، وإضعاف قدراتهم المادية والنقدية حيث أن هذا الأمر يوضح انه ماجنته سلطات الفرنسية غطى جزء من خزينة الدولة الفرنسية في باريس [1]

[1] – فاتن بغامي، المرجع السابق، ص83.

حيث في فترة الحكم المدني برزت مايعرف بالضرائب العامة الفرنسية والتي إنقسمت إلى نوعين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهي كالتالي:

– **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين، وبقطع مباشرة كضريبة المهنة، وضرائب الدخل العام، والضريبة على العقارات، وحقوق الجمارك والضرائب البلدية منها (على الكلاب، على الذبح الحيوانات، وإقامة الأسواق، والضرائب على المباني وغيرها دفع الجزائريون سنة 76٪من قيمتها الإجمالية عام 1907م وقد مثلت الضرائب البلدية أكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين، الذين كانو يدفعون مابين 80 إلى 86٪ من إجمالي البلدية.

– **الضرائب غير مباشرة :**

والتي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات، كالرسم على القيمة المضافة تشمل السجلات الطوابع والرخص المختلفة، وحقوق الصيد وغيرها أما الكولون فقد أعفو من الضريبة الدخل وضريبة الشركات التي كانت سارية بفرنسا، والجملة فقد كان الجزائريون يدفعون في مطلع القرن 20 ضعف مايدفعه الكولون من الضرائب[1] دون الإفادة منها، مما قلص مواردهم وضاعف من شقائهم وحرمان هم[2]، دون أن ننسى الضرائب العربية التي أرهقت كامل الأهالي خلال فترة الحكم المدني.

حيث أن كل الضرائب لم تمس الفلاح فقط بل تعدى هذا الأمر إلى الرعاة حيث كانو يدفعون الضرائب عند مرورهم بالغابات مما زادت قيمة ضرائب في مابعد حيث أنشأ **دوجيدون** سنة 1871م وظيفة مأمور الإحصاء وكلفت بإمكاني إستبدال القائد بوظف فرنسي مضاعفة الموظفين المكلفين بهذه المهمة سنة 1872م وعمل على انشاء مصلحة الضرائب وهدفها ضبط حسابات الضرائب.

وعملت اللجنة الخاصة التي أنشأها **دوجيدون** إلى ضرورة إلغاء المشاريع الرامية إلى سن ضريبة عقارية أوربية ووضع حد نهائي لأشغال مصلحة مسح الأراضي ومن جهة أخرى زيادة حجم الضرائب العربية وإخضاع الأهالي الذين يعملون في الأراضي يملكها الأوربين لدفع العشور.

ولكن لم تلبث مصلحة الإحصاء أن خيبت أمال الحاكم العام لأن الأوان الذين يعملون هذا العمل لايتقنون اللغة العربية، لكن بعد أن تحولت الضريبة إلى ضريبة تقسيط يتم تحديدها وفق مبلغ يستخرج

[1] – ينظر الملحق(4)، ص 101.

[2] – بشير بلاح المرجع السابق، ص259.

من معدل السنوات الممتدة من 1872م إلى 1874م اطلاقا من هذا أصبح العشر يدفع في الخزينة بدلا من القيادة كما ورد في قانون الخاص بالأراضي مما أصبحت تدفع الضريبة ابتداء من 1877م اي الضريبة العقارية بينما الأوربين يدفعون نصف مايدفعه الجزائريين وإلى جانب الضرائب العربية كان المسلمون الأهالي يدفعون مابين 1877م و1881م ضرائب حوالي 2,300,000 فرنك سنويا اما الرسوم البلدية حوالي 5ملاين فرنك إضافة إلى دفع الضرائب الفرنسية المباشرة و غير مباشرة [1]

كما ارتبط قانون **فارنييه**[2] ومن قبله القرار المشيخي 1863م، بنفقات تحديد أراضي الأهالي التي تقع على عاتقهم، لتمويل تلك العمليات بمراسيم صدرت في 27جويلة 1875م 04 سنتيم إضافة عن كل فرنك من ضرائب، مرسوم أفريل 1878م أصبحت 18سنيتم، قرار الحاكم العام يوم 17أفريل 1878م لدفع زكاة المواشي نقدا.

احتلت عمالة قسنطينة المرتبة الأولى في دفع الضرائب العربية، وذلك راجع إلى أنها تدفع ضريبة الحكور دون باقي العملات من جهة، ومن جهة أخرى لكثرة عدد سكانها وقد ارتفعت هذه الضرائب لتصل قيمتها سنة 1883م إلى حوالي 14,030,028 فرنك بزيادة تفوق مليون فرنك، وقد لعبت الحكور والعشر دورا كبيرا في هذا الارتفاع حيث قدرت ضريبة العشور في هذه السنة بحوالي 5,259,112 فرنك أما ضريبة الحكور بحوالي 1,150,451فرنك [3]

مع مطلع القرن عشرين اتضح أن الجزائريين كانوا يدفعون 46٪ من الضرائب المباشرة رغم أنهم لا يملكون سوى 37٪ من ثروات البلاد، وإذا كانت جباية الضرائب تستمد مشروعيتها من كون الدولة تعيد إلى دافعي الضرائب أموالهم بطرق غير مباشرة على شكل خدمات مختلفة ففي حالة

[1] –فاتن بغامي، المرجع السابق، ص86.

[2] – قانون فارنيه: اوما يعرف بقانون المستوطنين هذا القانون اخطر اجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الثالثة في حق الجزائريين م– ويظهر انه يغير وجه الريف تاجزائري تغيرا جذريا بفتحه الباب على مصرعيه لعمليات البيع والمضاربة في اراضي الجزائرية لصالح الاوروبين واليهود لتحايل على سبل الجزائريين و أملاكهم كان مابين1877م–1898م. للمزيد ينظر:فاتن بغامي، المرجع نفسه، ص86.

[3] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص137.

الجزائريين لم يكن الأمر كذلك فرغم أن أغلب موارد خزينة الجزائر كان مصدرها الضرائب العربية إلا أن اغلب نفقاتها ظلت حذرا على المستوطنين الأوربيين[1]

لقد لخصت صحيفة **La vigie Algerien** في إحدى مقابلتها "لنكن مبالغين إذا قلنا أنه لو طبق هذا الأسلوب الاستفزازي على بلد أوربي ولو كانوا من أغنى البلدان، فإن مرور سنوات قليلة يكن لإحلال البؤس التام فيه"[2]

ثالثا: تطور حصيلة الضرائب على الجزائر إحصائيا1830م– 1919م

1– حصيلة الضرائب من 1840م– 1844م

لقد ساهمت سياسة مضاعفة الضغط الجبائي في الضرائب على الجزائريين بانتقال من قرابة 300,000 فرنك في سنة 1840م إلى أكثر من ذلك من 4 ملاين في سنة 1845م، ومع ذلك لم يتم إلغاء التميز الضريبي بين المعمرين والأهالي الذي إستفاد منه الأوربيين الجزائر الذين كانوا خاضعين للضرائب أخف بكثير من تلك التي كان يخضع لها فرنسي بلد الأم [3]

الجدول يوضح ذلك

تطور الضرائب العربية من 1840م– 1844م

السنوات.	الضرائب العربية
1840م .	288,597
1841 م	1,294,887
1842م	1,354,474
1843م	2,592,931
1844م	3,250,227

[1] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص42.

[2] – فاتن بغامي، المرجع السابق، ص87.

[3] – شارل أندري جوليان تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار 1871م–1887م، ج1، دار الامة، الجزائر، 2013م المرجع السابق، ص 329.

الوحدة:فرنك[1]

إن هذا التزايد في الضرائب العربية يرجع إلى رفع بعض الحقوق والرسوم و فرض ضرائب جديدة مثلا على التبغ وخصوصا تزايد الضريبة على الخدمات حيث أخذت هذا الضرائب في تزايد طيلة السنوات وأحيانا تعمل على تراجع لكن بنسب قليلة فقط[2]

كما وصلت الضرائب العربية في سنة 1856م إلى 13,518,656 فرنك وكذا سنة 1862م بنسبة 13,332,761 فرنك وحسب الجنرال **آلارد Allard** إذا ما انتقصنا منها العشر 1/10 والذي يعود إلى زعماء الأهالي لدورهم في تحصيلها، نصل إلى المبلغ الإجمالي الذي يمثل 12,026,500 فرنك، وبالتالي ما يستفيد منه زعيم عربي هو 1,333,277 فرنك، بواقع 1888م فرنك لزعيم الواحد سنويا حيث هذا ما ذكره **فرانسوا ليبلون (fracois le Blanc)**[3] بقوله: نفكر هنا كيف بإمكان هذا الزعيم العربي أن يفعل بمبلغ 1888فرنك لتلبية المصاريف التي تفرضها عليه وظيفته لدفع مساهمات التي يحتاجها.

2- تطور حصيلة الضرائب العربية في ظل الحكم المدني 1872م-1883م:

جدول يوضح ذلك:

السنوات	الحكور	العشور	الزكاة	اللزمة	المجموع
1872م	385,127	1,657,713	1,727,578	607,861	4,378,279
1873م	480,156	2,075,975	2,182,926	809,481	5,548,535
1874م	501,309	2,784,950	2,763,022	685,586	6,734,867
1875م	502,066	3,009,358	2,788,196	793,592	7,093,212
1876م	491,801	2,929,712	2,734,007	860,396	7,015,916
1877 م	498,955	1,847,696	3,184,343	812,918	6,343,912

[1] -عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م-1914دراسة في أساليب السياسة الإدارية، رسالة لنيل درجة دكتوراه في علم التاريخ الحديث و المعاصر، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة حمه لخضر، باتنة، 2014م-2015م، ص197.

[2] -اجيرون شارل روبير، (تاريخ الجزائر المعاصرة)، المرجع السابق، ...ص316.

[3]-franois le blanc De prebois, Bilan De l Algerie q la fin De lammeae 1864 ou de la crise financiere commerciale et agricole, ses couses et les moyens de la conjurer, imprimerie de lAkbar, 1865, pp22-23.

1878م	407,248	2,235,947	2,754,491	790,176	6,187,862
1879م	454,873	2,480,213	2,889,178	767,804	6,592,068
1880م	439,959	2,445,800	2,569,441	861,819	6,317,019
1881م	462,770	1,325,462	2,301,691	817,017	4,906,940
1882م	433,600	2,115,167	2,110,210	742,486	5,401,463
1883م	509,665	2,340,075	2,480,931	886,093	6,216,764

ومن خلال أرقام الجدول نلاحظ تفاوت الأرقام الضريبة المحصلة من سنة لأخرى[1]، والتي يمكن أن نفسرها بتذبذب الإنتاج والمحاصيل بما فيها عدد القطان من سنة لأخرى، إضافة إلى تقلبات المناخ أما الإنخفاض المحسوس في الضرائب العربية خلال سنتي 1881م، 1882م يمكن إرجاعه إلى تقرير الحاكم المدني إلى وضعية المحصول في هذه السنتين إضافة إلى انتشار الأوبئة المتكررة التي كانت سبيل في هلاك القطعان[2]

3- تطور حصيلة الضرائب العربية من 1886م– 1914م:

الجدول يوضح ذلك:

السنوات.	الضرائب العربية
1886م	16,361,000فرنك
1887م	17,272,000فرنك
1888م.	16,858,000فرنك
1889م.	16,115,000فرنك
1890م.	15,606,000فرنك
1891م.	14,944,000فرنك
1892م.	14,712,000فرنك
1893م.	15,051,000,90فرنك
1894م.	14,441,845,47فرنك
1907م.	16,326,660فرنك

[1] –عثمان زقب، المرجع السابق، ص198.

[2]–francois le blanc,opcit,p23.

1908م.	16,578,272فرنك
1913م.	14,458,447فرنك
1914م.	14,446,413فرنك

ومن خلال الجدول نلاحظ ان الأرقام المتصل عليها في الجدول كانت في مرتبة تزايد[1] ثم تناقص ثم تزايد لكن هذا الأمور يفسر حسب مجموعة من العوامل والظروف السائدة في هذه الفترة

وهكذا نستخلص أن النظام الضريبي الذي فرض على الجزائريين في فترة الحكم المدني من 1870م إلى 1919م بالتزامن مع الغرامات سواء كانت فردية أو جماعية المراهقة قد أدت إلى تدمير قدراتهم الإقتصادية الأمر الذي إنعكس سلبا على حياة الجزائريين وبالأخص الحياة الإجتماعية فساءت ظروف حياتهم وفقدوا القدرة على إنجاز التضامن في تصدي هذا الأمر الذي دأبوا عليه منذ العصور السابقة في مواجهة مختلف الأزمات.

[1]– عثمان زقب، المرجع السابق، ص199.

الفصل الثالث

انعكاسات السياسة الضريبية الفرنسية على المجتمع الجزائري

أولا: الجانب الاقتصادي .

1- أثرها على الزراعة.

2- أثرها على الصناعة والحرف.

3- أثرها على التجارة.

ثانيا: الجانب الاجتماعي.

1- تفكيك بنية المجتمع.

2- إفقار المجتمع الجزائري.

3- الهجرة القسرية

ثالثا: الجانب الثقافي.

كان للنظام الضريبي الذي طبقته الإدارة الاستعمارية أثار لا تعد ولا تحصى والتي أثرت على كافة مناحي الحياة لدى الشعب الجزائري ونقصد بذلك أهم المجالات المتمثلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كلا بفروعه كلها عادت سلبا على المجتمع الجزائري على عكس الإدارة الاستعمارية الذي كان يصب في صالحها في كل الأحوال.

أولا:الجانب الاقتصادي:

رغم أن العنصر الأهلي المسلم كان ملزما بدفع ضرائب مزدوجة مقارنة بالأوروبيين ، إلا أن هذه الأموال التي تذهب لدعم خزائن البلديات ومشاريع الاستعمار، لم يكن للمسلمين إمكانية الاستفادة منها، إلا بدرجة قليلة جدا.كخدمات لتحسين أوضاعهم المتدهورة في الوقت التي تصرف بإسراف على امتيازات المعمرين، حتى درجة التبذير وقد صرح بذلك العديد من الكتاب الفرنسيين و من أمثال ذلك نجد فواسوا(VOISENT)الذي صرح قائلا في 1861م بان:"الأهالي يدفعون الضريبة والسكان الأوربيون يستهلكنها.

كما علق مينيو (Mignot) على هذه المسالة سنة 1887م بقوله:"بينما تقع 16 مليون ضريبة مباشرة على كاهل الأهالي لا تمنح للمدارس إلا 79 فرنك.وهذه المدارس يتوجه إليها نحو 700 طفل فقط، كما اقر الجنرال ويمبفون (wimpler) في خطاب له من خلال وثيقة رسمية بالإقصاء شبه المطلق للاهالي من دخل الضرائب، حيث قال:إن القبائل العربية منذ إخضاعها

هي من الموارد الأساسية المالية للبلاد.فالضرائب التي يدفعونها(...) والغرامات التي نضربهم بها، فتذهب إلى صناديق الدولة تغذي الميزانيات الخاصة والمحولة إلى حاجيات المناطق المدنية [1]

– وصرح ادوارد لافريير(Edouard la ferrienre)حيث قال:"أن من يدفعون الضرائب في المستعمرة لا يشكلون، كما في فرنسا، كتلة متجانسة وخاضعة لنظام ضريبي وحيد تقريبا"وصنفها إلى ثلاث فئات من المكلفين بالضرائب:

- المعمرون الذين يمثلون الأرض والزراعة مصلحات الاستعمار الخاضعين للضريبة دون أن يكونوا معمرين، وهم أصحاب التجارة والصناعة والعمال.

[1] – عثمان زقب، المرجع السابق، ص ص 200، 201.

- الأهالي الذين يمثلون الزراعة البدائية والرعوية والذين يخضعون لضرائب قديمة منذ عدة قرون، ويشكلون نظاما ضريبيا على حدي.واعتبر توكفيل انه في الجزائر يوجد مجتمعان منفصلان، فقال أن ذلك يستوجب أيضا الفصل في التشريع، بان يوضع للاوربين وأخر للعرب"[1].

كما كتب ج مارسي بخصوص تناقض الإنفاق المالي في الجزائر بين المعمرين و الأهالي بقوله:"كانت تلك الوضعية تبدو غريبة أكثر لان اكبر نصيب من الأموال التي تستفيد منها ميزانيات البلديات والمقاطعات تأتي من الضرائب التي يدفعها الأهالي"[2]

ضمن هذه المسالة أشار أيضا فرانسوا ليبلون(françoisleBlanc) في مؤلفه"حصيلة النظام المدني في الجزائر نهاية 1871م ، بأنه من غير بعض الطرق الإستراتجية التي فتحت اعتمادا على الاقتراض 100 مليون فرنك ، فالمنطقة العربية لازالت دون مسالك اتصال سيارة فهي لازالت بلاد القوافل [3].

قدر النائب"وكشرري"ما يدفعه المسلمين من ضرائب مباشرة سنة 1907م بنسبة قدرها 69.6 % و بالإضافة ما تقدمه أقاليم الجنوب من ضرائب تصبح 76% وفي سنة 1912م كما قدر احد رجال القانون في مدينة الجزائر البروفيسور"وليد"بعد الدراسة المعمقة أن جملة ما يدفعه المسلمون الذين يملكون 38 % من الثروة المنقولة والعقارية في الجزائر بنسبة قدرها 71.19% من الضرائب المباشرة الإجمالية) في الوقت الذي نفت فيه الصحيفة الفرنسية الاستعمارية عكس هذه المعطيات بالقول، الأوروبيون في الجزائر يدفعون ضرائب أكثر من المسلمين [4]

دفعت هذه الوضعية غير العادلة في دفع الضرائب ما بين العنصر الأوروبي والمسلم في الجزائر، قد دفعت ببعض المستشارين البلدين للأهالي في عريضة لهم، للمطالبة بتحسين أوضاعهم ومن بين النقاط نجد:المطالبة بعدالة وتوازن في توزيع الضرائب[5]

---

[1] – اوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار الإبادة(تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية)، تر:نورة بوزيدة، ، دار الرائد، الجزائر، 2008م، ص ص 326، 328.

[2] - عثمان زقب، المرجع السابق، ص 202.

[3] – المرجع نفسه، ص 201.

[4] – المرجع نفسه، ص 202.

[5] – المرجع نفسه، ص 202.

ولقد تدهور الاقتصاد الجزائري ، ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ثقل هذه الضرائب و الرسوم فقد كان لنظام الضريبي المطبق في هذه الفترة على الجانب الاقتصادي بمختلف فروعه[1]

1- أثرها على الزراعة:

لقد كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة نظرا لاتساع الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ وقد سمح تنوع التضاريس بتنوع الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية[2]

كان وراء رغبة فرنسا في الاستحواذ على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها [3]وقد عرفت الزراعة خلال فترة الاحتلال الفرنسي عدة صعوبات مما عرقل نموها وتطورها وفي مقدمتها السياسة الضريبية وذلك بعد أن ارتفعت قيمة الضرائب التي كانت مقررة ومفروضة على الفلاحين، فأصبح هؤلاء يدفعون أضعاف المبالغ مما جعلهم يتخلون عن أراضيهم الزراعية لينسحبوا إلى الجبال والصحاري فارين من الحياة[4]

أن السياسة الاستعمارية في هذا المجال كان هدفها الأساسي الاستيلاء على الأراضي الخصبة لفائدة المعمرين، وذلك بالقوة وبأساليب قانونية ملتوية، مما أدى إلى فرنسة الأراضي وخضوعها للأحكام القانون الفرنسي وتقليص أراضي الملكية الجماعية باسم العرش[5]

وفي ما يخص نزع الملكية الزراعية من الفلاحين الجزائريين على يد الفرنسيين قد جرى منذ بداية الاحتلال وفي منتصف القرن 19م خاصة بعد تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت الذي أدى إلى فقدان الأراضي التي يملكها الجزائريون وصل إلى 365000 هكتار في العشرية الأولى أي مابين(1830م-1840م)، بينما كانت عملية نزع الأراضي تقدر بك 200000 هكتار ما بين (1830م-1850م)مع

[1] - زهراء قانة، المرجع السابق، ص 50.

[2] - ارزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م- 1830م، ط1، دار الكتاب العربي، 2011م، ص 56.

[3] - فؤاد عزوز، "انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج 16، ع 03، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، سبتمبر، 2020م، ص 144.

[4] - ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص 60.

[5] - فوزية فاربن، قشيش ذهيبة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتلال الفرنسي (1830م-1970م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2014م- 2015م، ص 72.

فقدان 70% من أراضي العزل والفقدان التدريجي لنصف المستفيدين القدماء للأراضي الخصبة في جهة قسنطينة (...)[1]

وبذلك حطم الفلاحون الجزائريون بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية الفلاحية و أرغموا على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب، فانخفضت ملكياتهم الزراعية، وضياع الثروات المدخرة وبيع العقارات والأراضي تحت الضغوط المختلفة نتيجة تراكم الضرائب العقارية غير المدفوعة[2]

– وبات الفرد الجزائري لايستطيع أن يقوم بزراعة الأرض من جديد، دون أن يشتري عن طريق الأرض– الحبوب من أوروبي أو يهودي[3]

أن رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر كانت احد العوامل الهامة وراء استحواذها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما وقد احتلت فكرة زراعتها في الجزائر اهتمام متزايدا لدى القيادات الفرنسية في بداية الاحتلال ويتضح ذلك من خلال ما صرحت به ايليزا ارسون أبنت مارسيل ريتشي(Marcel Richier) إذ تقول (أرسل أبي في مهمة خاصة إلى الجزائر، كلف بها بغرس أول ساق بالكروم بالمستعمرة الجزائر)[4]

كما أرادت فرنسا تعويض خسارتها لزراعة العنب من خلال انتهاج المعمرين سياسة توسعية في زراعة العنب على حساب زراعة الكروم وذلك نتيجة تراجع مساحتها من 2.5 مليون هكتار سنة 1870م إلى 1.8 مليون هكتار عام 1890م في فرنسا نتيجة الإصابة بمرض الفيلو كسيرا كل ذلك إجمالا على حساب محاصيل الحبوب و خاصة القمح الذي كان أساسيا في الزراعة الجزائرية[5]

كان الاستيلاء التدريجي على أراضي الفلاحين أثارا متعددة على اقتصاد المعاش للريفيين ، حيث هبط الإنتاج السنوي للحبوب من 19.6 مليون قنطار عام 1901م إلى 16 مليون قنطار عام 1930م و عملت على تشجيع الزراعات التجارية و الزراعات الغربية و هذا ما نتج عنها تراجع في الإنتاج الزراعي للأهالي و أدى به للتقهقر وانخفضت نسبة إنتاج المحصول للأهالي وهو القمح ، كما أدت إلى هبوط حاد في تربية الماشية بسبب مصادرة أراضي الرعي و اضطر بالأهالي إلى التخلي عن

[1] – احمد حسين السليماني، "نزع الملكية العقارية للجزائريين، (1830م-1871م)"، مجلة المصادر، مج 4، ع 6، المركز الوطني لليحث في الحركة الوطنية والثورة عام 1954م،جامعة الجزائر،الجزائر، 1999م، ص ص 120، 119.

[2] – فوزية فاربن، المرجع السابق، ص 73.

[3] – صالح فركوس، المرجع السابق، ص 205.

[4] – فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 145.

[5] – المرجع نفسه، ص145.

هذا الشكل من النشاط الفلاحي و العمل لدى ملاك الأراضي الاوروبين بالإضافة إلى تعرضهم لعمليات المقايضة الأمر الذي اضطر بالأهالي إلى اقتراض النقود لدفع الضرائب الأمر الذي تسبب في إفلاس الكثير من الأهالي[1]

2- أثرها على الصناعة والحرف:

تعرضت الصناعة إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة ، و لما كانت الصناعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي فقد كان للتدهور الذي أصاب القطاع الزراعي و الحيواني انعكاسات مباشرة على القطاع الصناعي ، فعندما قل الإنتاج الزراعي والحيواني ، ارتفعت أسعار المواد الخام ، مما جعل الصناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية فاضطروا إلى دفع مبالغ ضخمة لشراء المواد القليلة المتوفرة في الأسواق الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المصنوعات بسبب قلة الإنتاج و ارتفاع الأسعار[2]

ولقد تسببت سيطرة المستوطنين الأوربيين على البلاد و خيراتها في إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين وانتشار الفاقة المدقعة بينهم ، و أدى ذلك إلى انهيار الحرف و الصناعات المحلية ، وتحول أصحابها إلى عمال بسطاء و عاطلين مزمنين خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة و شروع المعمرون في استعمالها ، و كان من المفروض نظرا لضخامة رؤوس الأموال ، و كثرة الشركات التي يسيطر عليها المعمرون أن تزدهر الحياة الاقتصادية و يعم الرخاء غير أن الواقع يثبت العكس[3]

تعرض على اثر ذلك الصناع و الحرفيون إلى أزمة اثر كساد مصنوعاتهم و انخفاض أسعارها و يمكن أن ترجع هذه الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة الجزائرية في هذه الفترة إلى ثقل الضرائب وازدياد المطالب المالية التي فرضها الحكام على أمناء الحرف و ألزموا الصناع بتسديدها ، كما كان لكل دكان بغض النظر عن إمكانية مطالب بتسديد ضريبة شهرية[4]

أن النشاط الصناعي كان قد تراجع و تناقص كما و كيفا ، و هذا يعود لعدة أسباب بالخصوص في ازدياد المطالب المخزنية من رسوم وضرائب ، كانت تفرض على أمناء الحرف و الصناع يضاف إلى هذا النظام الضريبي ، حال دون تطور العمران ، و ازدهار الفنون و الصناعات الحرفية.ثم

[1] – عبد الحكيم روا حنة، المرجع السابق، ص ص 149، 148.

[2] – زهراء قانة، المرجع السابق، ص 53.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 52.

[4] – زهراء قانة، المرجع السابق، ص 53.

أن انتشار أسلوب الترحال جعل المصنوعات اليدوية في المدن ، تفقد أسواقا مهمة.كما أن قيام الحروب مع دول أوروبا ، حال دون تصديرها إلى الخارج بكيفية منتظمة[1]

3- أثرها على التجارة:

كان للتجارة دورها الهام في حياة الجزائر خلال العهد العثماني و فترة الاحتلال الفرنسي ، إذا بمثل ما تأثرت هذه التجارة بمجريات الأحداث الداخلية والخارجية بمثل ما كان لها تأثير في ما استجد من إحداث. و كان نشاطها يتم داخليا و خارجيا[2]

أن الضعف العام الذي تعرضت إليه الجزائر في بداية الاحتلال ، لم يكن مقصورا على القطاع الزراعي و الصناعي فقط بل شمل القطاع التجاري بفرعيه الداخلي و الخارجي ، وذلك نظرا للترابط والتكامل بين مختلف قطاعات الزراعة و الصناعة ، فقد كانت الضرائب و الرسوم التي فرضتها على المحلات التجارية و الأسواق والقوافل بمثابة عقبات عرقلت مسار الحركة التجارية[3]

ولقد كان النظام الضريبي يتحكم في الحياة الاقتصادية ، بالإجراءات المالية المتبعة في المعاملات التجارية ، وقد أصبح الاحتكار، يساير النظام الضريبي ويتكيف معه ، نظرا للاقتصاد السائد و القائم على تصدير المواد الأولية و استيراد الأشياء المصنعة ، أو غير المتوفرة في البلاد.حتى أن الفلاحين انصرفوا عن استغلال الأرض و صار اغلبهم لا ينتج ألا للاستهلاك المحلي[4]

ومما لا شك فيه أن الجزائر كانت تهدف من وراء هذا النظام الاحتكاري إلى ضمان معيشة المواطنين وحماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي ، و لكن يبدو أنها لم تحقق هذا الهدف ، إذا أن معظم الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام كانت تذهب إلى التجار اليهود و الشركات الأجنبية.

ويرجع فشل الحكومة الجزائرية في سياستها الاحتكارية إلى اقتصار دورها على الإجراءات الإدارية والتنظيمات الجمركية[5]

---

[1]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 394.

[2] - احميدة عميراوي، (أثار السياسة الاستعمارية)، المرجع السابق...، ص 22.

[3] - زهراء قانة، المرجع السابق، ص 54.

[4] - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 396.

[5] - ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص 74.

فان نظام الاحتكار الذي اعتمدته في جميع المرافق و حضرها تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج قد أدى إلى خراب التجارة الجزائرية و قضى على الزراعة في البلد قضاء مبرما[1]

– فقد مارس اليهود جميع فروع التجارة و احتكروا السمسرة و أعمال المصارف و الصيرفة واحتكروا صناعة الذهب والفضة.و من بين المجالات التي كانت مقصورة عليهم صك النقود ولخصها شارل في قوله:"... وكما هي عاداتهم في بلدان أخرى ، يمارسون جميع فروع التجارة ، وهم يحتكرون في هذه البلاد السمسرة و أعمال المصارف و تبديل العملة و كذلك يوجد عدد كبير من الصيارفة بينهم وذلك في الذهب على السواء و الحكومة لا توظف سوى اليهود لصك النقود..."[2]

وبمثل هذه التصرفات جعلت الجزائريين يتركون هذا النوع من التجارة الخارجية بين أيدي الأجانب الذين لا تهمهم كثرة الأرباح ، مما أدى إلى انخفاض أسعار الموارد المستوردة وترتب عن ذلك انخفاض مستوى المعيشة في الجزائر بصفة عامة وكل ذلك راجع إلى ثقل الضرائب التي كانت مفروضة على التجار بالإضافة إلى نظام الاحتكار القائم في هذه الفترة[3]

ثانيا: الجانب الاجتماعي:

أن تأكيد الدراسات حول البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي يقوم على القبيلة في الإطار السياسي و الاقتصادي الذي جعل من المقاومة الشعبية و قيام الثورات في بداية الاحتلال تستمد قوتها الأمر الذي أدهش المستعمر في بداية الاحتلال فقد صرح الجنرال بيجو أمام مجلس النواب:"لو كان السكان الجزائر قوما آخرين غير العرب ، أو كانوا شعوب الهند المخنثة لما أوصيت أبدا بصرف الأموال الطائلة في سبيل تعمير البلاد بالعساكر و الجنود. و لكن وجود هذه الأمة القوية العنيدة المستعدة كامل الاستعداد للحرب ، و المتفوقة على العناصر الأوربية التي كنا ننوي إدخالها إلى البلاد كل ذلك يحتم علينا أن نختار العناصر الأوربية ، القوية من الاوروبين لتوطينهم أمام أولئك العرب وجنبا إلى جنب معهم ، وبين ظهرانيهم"[4]

---

[1] – وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، (1816م–1824م)، تر:إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982م، ص 101.

[2] – عائشة غطاس، الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر 1700م–1830م، أطروحة لنيل الدكتوراه دولة، تخصص التاريخ الحديث، منشورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000م–2001م، ص 303.

[3] – زهراء قانة، المرجع السابق، ص 55.

[4] – مصطفى الاشرف، المرجع السابق، ص ص 82، 81.

ومن اجل تثبيت أقدام فرنسا في الأرض الجزائرية وبغية الوصول إلى هدفها هو احتلال الكامل رأت السلطات الفرنسية أن ذلك لا يمر دون القضاء على القبيلة التي هي أساس التنظيم الاجتماعي في الجزائر، فراحت تصدر القوانين والتشريعات العقارية التي تهدف في الأساس إلى تحطيم بنية المجتمع الجزائري، فلقد كانت لهذه السياسة التعسفية أثارا وخيمة على المجتمع الجزائري في تلك الفترة[1] المتمثلة في:

1- تفكيك بنية المجتمع:

هدفت الإدارة الفرنسية منذ البداية إلى تفتيت القبيلة والقضاء على التنظيم الاجتماعي التقليدي في الجزائر فسعت بشتى الطرق إلى تفكيك اوصر القبيلة، وان استمرار المقاومة ما هو إلا نتاج القبيلة في الجزائر، لذا كان لابد من تفكيك هذه القبيلة أو تحطيمها نهائيا حتى تضع المقاومة أوزارها كما حققت هدف المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وهو الحصول على مزيد من الأراضي الخصبة وأراضي العرش، وتزعزع البناء الاجتماعي بفعل انتزاع الملكيات العقارية وتقسيم لأراضي الرعي الجماعية والإقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية [2]

كما تقلص المجال الرعوي كثيرا، مما أدى إلى تراجع تعداد الثروة الحيوانية التي كان يملكها الأهالي نتجة عمليات البيع المكثف التي قاموا بها، سواء من اجل الوفاء بالالتزامات الضريبية أو مختلف الغرامات العقابية وبسبب استيلاء الإدارة الاستعمارية على المناطق الرعوية وخاصة الغابات منها تأميمها بموجب قرار صدر عام 1851م، كما تم تحريم الرعي فيها نهائيا بموجب قانون الغابة الصادر يوم 17 جويلية 1885م، وسلطت على المخالفين غرامات باهظة بلغت قيمتها عام 1890م وحدها حوالي 1.658.959 فرك.

ولقد أكدت لجنة التحقيق التي شكلها مجلس الشيوخ الفرنسي بقيادة جول فيري Ferry [3]

---

[1]- فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 148.

[2] - عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830م-1960م)، تر: جوزف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 1983م، ص 117.

[3] - جول فيري: Ferry ولد جول فرانسوا كميل في يوم 05افريل 1832م في مدينة سان دبي، وتوفي في باريس في 17مارس 1893م لقد استهل حياته المهنية في سلك المحاماة ثم التحق بصفوف الجمهوريين المعارضين للإمبراطورية، وفي سنة 1869م تم انتخابه نائبا لدى الهيئة التشريعية.وبعد سقوط نابليون الثالث عين على رأس محافظة السين ثم باريس .للمزيد ينظر، دحور فغرور، "جول فيري : مهندس الإمبراطورية الفرنسية"، مجلة عصور جديدة، ع 1، جامعة وهران، الجزائر، 2011م، ص 111.

بان "الغابة التي كانت في ما مضى نعمة سماوية، قد أصبحت عدوا للفلاح".كما اعترف قرار رسمي صدر سنة 1892م بان:"الرعي في الغابات يمثل احد أهم أشكال الحق في الحياة"[1]

لقد أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت 1863م.والذي شكل أرضية صلبة لبقية القوانين العقارية التي تلته. إلى إحداث تغييرات جذرية على بنية القبائل، حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة هي الدواوير، وقد أطلق على هذا الكيان الإداري باسم مركب هو الدوار- كومين (douar-commune) يتكون في الغالب من مجموعات سكانية غير متجانسة، هي في الأساس بقايا القبائل المتفتتة.

مما لا شك فيه بان إنشاء هذه الدواوير، يؤدي من الناحية العملية إلى حصر الأهالي في مساحات محددة المعالم ومعلومة المسالك بما يسمح للإدارة الاستعمارية بمراقبة تحركات السكان، وبالتالي قمع أي انتفاضة مثل ما حدث سنة 1871م[2]

فتنفيذ للقرار المشيخي أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاث وذلك على حساب تفكيك القبائل [3] ولقد رسم هذا القانون منعرجا في تاريخ الجزائر المستعمرة، وقبل أصدره كان غليان المعمرين بلغ أوجه، وكان المجتمع الاستعماري منقسما إلى نزعتين "أصحاب القبعات وأصحاب اللباس الأسود" وصراع بينهما قائم وكانت الثنائية الإستعمارية تبرز كلما سمحت الفرصة، فكان الإمبراطور يريد طمأنة المسلمين الجزائريين بجعل ممتلكاتهم في مأمن من أطماع المعمرين، إلا أنه تبين أن عقد الملكية ليس حصنا منيعا، ولقد جاء في كتاب"الجزائر ماضي وحاضر"ما يلي:"إن التوازن المهلهل القائم إلى حد الأن بين التعمير والمجتمع، والإقتصاد التقليدي سيزول خلال العشرين سنة التي تتبع الإعلان على قانون 1863م، لقد تخلى الفلاحون عن أراضي واسعة، وخصبة للمعمرين الذين لا يستعجلون فلاحتها، وتلقى الأهالي أيضا ضربة معاكسة لوضعهم بإدماج اقتصادهم في القنوات الاقتصادية

[1] – رمضان بورغدة، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثارها على المجتمع الجزائري"، ابان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن19،مجلة البحوث والدراسات الانسانية، مج2، ع2، جامعة 20اوت سكيكدة،30-06-2008م، ص 365.

[2] – صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م-1930م) رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية و العلوم الاسلامية ، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013م-2014م ص 276.

[3] – المرجع نفسه، ص276.

الفرنسية، والأوربية من تضخم مالي وتفريغ مخازن الاحتياط، وتقلب دوري للظرف الدولي، وهكذا بتحطيم الإطار الاجتماعي تزول عناصره المقومة له الواحد بعد الأخر[1]

لم تنعكس هذه الوضعية المزرية على هذا فقط بل تعدى مداها إلى الثروة الحيوانية التي تعرضت هي الأخرى إلى تراجع إعدادها ، كما انعكست هذه الوضعية على المحاصيل الزراعية فقد انحصرت الزراعة الجزائرية المعاشية المتواجدة في الجبال والمنحدرات بعد أن كانت قائمة في السابق على السهول والأحواض الغنية [2]

كما قامت بدورها بإنشائها المكاتب العربية بعد سنة 1844م، وذلك لتسهيل مراقبة تحركات السكان ومحاولة التغلغل في عمق القبائل الجزائرية، إضافة إلى صدور تعليمة الأمير جوزيف نابليون في ديسمبر 1858م التي أعفت الجزائريين العاملين لدى الاوروبين من دفع الضريبة للقبيلة ودفعها للإدارة الفرنسية عوض ذلك حيث نصت هذه التعليمة:(قيل بان القبيلة هي قاعدة التنظيم الاجتماعي للعرب، علينا أن نمكن التنظيم الفرنسي ليشمل مختلف تجمعات الأهالي في بلدتنا عليكم أن تفضلوا الاتجاهات الطبيعية والتي بحضور حضارتنا المتفوقة، فان القبيلة عليها أن تتفتت بهدف اندماجنا في تنظيمنا، بواسطة هذه الوسائل وهذه الوسائل وحدها سوق تصل إلي كسر تماسك القبيلة، و الانتزاع منها على الخاصية السياسية ليحل محلها تنظيمنا الإداري [3]

وكان الاستعمار قد حاول أن يصب في المجتمع الجزائري إعدادا كبيرة من الأوربيين، وان يخص هؤلاء بالسلطة السياسة، وبما يحفل به الوطن من خيرات وأرزاق[4].فكان من أساليبه في ذلك طرد أصحاب الأملاك من أملاكهم، وإلجاؤهم بالقوة مشردين إلى المناطق النائية الجبلية و الصحراوية وخلق نماذج اجتماعية جديدة في المجتمع، لم يكن له عهد بها[5]

[1] – محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر :محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م ص ص 154، 153.

[2] – سامية بناي، المرجع السابق، ص 91.

[3] – فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 149.

[4] – مراد قبال، "السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها تداعياتها (1830م–1939م)"، مجلة القرطاس ، ع التاسع، جامعة جيلا لي بونعامة، خميس مليانة، جويلية 2018م، ص 130.

[5] – عبد الرشيد زروقة، جهاد إبن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر(1913م–1940م)، ط1، دار الشهاب، بيروت–لبنان، 1999م، ص 34.

ونتيجة لذلك تفشت البطالة في المجتمع الجزائري بصورة ملموسة وهو الأمر الذي وصفته صحيفة"النجاح"بقولها "إذا مررت بانهجنا وعلى حال لؤمتنا وعلى مقاهينا، تجد السواد الأكبر مشغولا بالقال والقيل، والعكوف على الميسر بالمقاهي والمجالات الفارغة، فيدركك في نفس الوقت العجب من هؤلاء، وتحتار في أمورهم وفي أسباب أرزاقهم".ويمضى كاتب المقال قائلا: البطالة في الأمة فاشية جدا فلو توجهت يوما إلي أمكنة النزهة وعرجت على المقاهي العربية، لقلت كيف تتصور أن لهؤلاء عائلات، وكيف تسنى لهم، وهم مضطرون إلي الإنفاق . أن يحدوا لوازمه .فنحن نرجوا من الحكومة أن تلتفت أنظارها إلى مسالة البطالة، وفشوها بين الأهالي، بصفة أوجبت شقاوتهم[1]

فدحرت البنائيات الاستعمارية الفرد، والجاته إلى الحياة من اجل ذاته، بل وقد بلغ الأمر ببعض الأفراد أن نما لديهم (خلاع الاحتكاك) بالأخرين وذلك بمقتضى المبدأ الروماني الذائع (فرق تسد) الأمر الذي جعلهم يقضون على أنفسهم بالانعزال والانزواء، الأمر الذي حملهم أحيانا على الانقطاع الاجتماعي التام في نفس كنف أسرتهم[2]

ولقد كانت لهذه السياسة أثارا كبيرة على المجتمع الجزائري وعلى القبيلة بشكل كبير، ومن الأمثلة عن ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان 1866م إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقدر بـ 12، 556 هكتارا و تضمن العيش
لـ 948 شخصا، وكان لها نتائج سيئة على المجتمع الجزائري فتفتت القبيلة إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، فقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم و يحفظ لهم مصدر رزقهم وأصبح الفرد بعد ذلك في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة [3]

2- إفقار المجتمع الجزائري:

نتج عن السياسة الفرنسية التي مارستها في حق الأهالي أثارا وخيمة من جراء نهب وسلب الأراضي من السكان الأصليين ونتيجة للوضع السيئ أصيب المجتمع الجزائري بالركود والخمول وتدهور

[1] – مراد قبال ، المرجع السابق، ص 130.

[2] – مراد قبال، المرجع نفسه، ص ص 131، 130.

[3] – فؤاد عزوز ، المرجع السابق، ص 150.

الحالة الصحية للمجتمع، وأصبحت مئات العائلات تعتمد على الأراضي غير الخصبة وتعيش في حالة مأساوية، الأمر الذي جعل من المجاعة تفتكك بالمعوزين غير القادرين على توفير قوتهم اليومي[1]

لقد تفننت الكتابات الفرنسية، الرسمية منها والحرة، في وصف حالة البؤس التي أل إليه الوضع في المجتمع الجزائري[2]

ونتيجة لأداء الضرائب كان الفلاحون يبيعون حيواناتهم ولكن الماشية لحقها الضرر من جراء الجفاف وكان صيف 1867م فصل المجاعة ووصف "لافيجري"[3]Lavigerie هذه المشاهد المرعبة بقوله "منذ عدة أشهر والعرب لم يجدوا ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول أو أوراق الأشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان والأن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم فماتوا جوعا فهم عراة يرتدون لباسا رثا يتسكعون ضالين على الطرق وحول المدن التي اخرجوا منها خوفا من الفوضى التي قد يتسببون فيها فهم ينتظرون جمع النفايات والفواضل للصراع حولها فلا يرجعهم شيئا ويحفرون الأرض للقوت من الحيوانات الجيفة وهم يغيرون علف حيوان المعمرين الذين كانوا يحرسون حقولهم بالسلاح والأفضع في كل ذلك موت الكثير عبر الحقول وتناثرهم كل صباح دون حركة حياة"[4]

أما قوبر (Gober)، رئيس بلدية وهران فقد عبر عن حالة الجزائريين بقوله :"توجد قبائل بأكملها من البائسين، لم يعد لهم شئ ، فهم يسدون الرمق بثمار التين الهندي مادامت متوفرة ، وبعد ذلك لاتبقى لهم وسيلة عيش أخرى غير السرقة [5]

---

[1] – الحادة باحدي، سمية نافع، تأثير السياسة القمعية الفرنسية في تنامي هجرة الجزائريين للبلاد الإسلامية (1830م–1914م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016م–2017م، ص ص 45، 44.

[2] – صالح حيمر، المرجع السابق، ص 280.

[3] – لافيجري :كاردينال فرنسي من مواليد(31اكتوبر 1825م– 18 نوفمبر1892م) نشا في بيايون بالبيرني شخصية جمعت ثلاث عناصر جنسية هي الباسك– البيارني– والغا سكون)قدم إلى إفريقيا سنة 1867م، وامن بعدة أفكار قبل مجيئه إلى الجزائر وهي:لا بد من تنصير العرب بالقوة، استئصال الإسلام من قلوب المسلمين الجزائريين، العمل على استدراج المسلمين الجزائريين شيئا فشيئا نحو النصرانية، وتمثل سياسة لافيجري استمرارية للوجود الروماني وقبلهم الوندالي في الجزائر.للمزيد ينظر :حكيم بن شيخ، "المشروع التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر من خلال كتاب:بول ريمبو، الوجوه البارزة لمئوية احتلال الجزائر 1830م–1930م"، دراسات وأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج، 10، ع 4، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 4ديسمبر2018م، ص114.

[4] – أندري برينيان واخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر :اسطنبولي رابح، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984م، ص 341.

[5] – صالح حيمر، المرجع السابق، ص 281.

وأدى استمرار الضرائب والغرامات الفردية والجماعية إلى إرهاق كاهل الفلاح الجزائري، الذي ازداد وضعه بؤسا ووصل في سنة 1893م إلى درجة من الفقر أقنعت الإدارة الفرنسية بضرورة تخفيض العبء الضريبي مؤقتا بالشكل الذي يسمح لهذا الفلاح المرهق بالاستمرار في تمويل ميزانيات الجزائر (أي ميزانيات مختلف البلديات والمقاطعات الثلاث والميزانية العامة)، علما أن الضرائب والغرامات العربية –خاصة بالأهالي دون المعمرين –كانت تشكل ثلاثة أرباع (3/4) مداخليها [1].وفي عريضة وجهها الأهالي المسلمون إلى الحاكم العام للجزائر، ورد فيها قولهم :"سيدي الحاكم، لقد جئناك جميعا صغارا وكبارا ، ماعدا العاجزين منا عن المشي، جئناك نحمل إليك شكاياتنا[كذا] لتضعوا حد للظلم الذي نتعرض له ".

تبعا لسياسة فرنسا الوحشية تدهور مستوى معيشة الأهالي بشكل خطير، فساد الفقر على نطاق واسع، وبدا المجتمع يتعرض للأوبئة والمجاعات الدورية، كالمجاعة التي بلغت ذروتها عام 1867م التي تعد اكبر كارثة إنسانية تعرضت لها الجزائر، حيث تسببت في هلاك ربع (1/4)سكان عمالة قسنطينة، حوالي 400، 000 شخص وخلفت عددا هائلا من اليتامى والمتشردين وأدت إلى نزوح سكاني كبير من الهضاب العليا وحواف الصحراء باتجاه منطقة التل فرارا من الموت المحتوم .

لقد أدى تفاقم ظاهرة الفقر وضغط الضرائب والغرامات إلى لجوء الأهالي إلى البنوك والمرابين، فحصلوا مضطرين إلى ذلك.على قروض بفوائد مرتفعة جدا تتراوح مابين 40%و50% من قيمة أصل الدين [2] ولقد وصل الفقر إلى نسبة 90%، وفي هذا الأمر جاء قول احد المؤرخين الفرنسيين:"بان الأهالي المردين من أملاكهم بدون تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول ..."

وفي هذا السياق جاء أيضا تصريح احد كبار أطباء الجيش الإفريقي ماريوس نيكولابول يصف حال الأهالي :"كل ما تقع عليه العين هنا، حين يصل الإنسان يبعث على الحزن والأسى فالأهالي أصبحوا في حالة يرثى لها البؤس والشقاء وقد توافد إلى هذه المدينة من جميع البلدان حشد كبير من الكادحين المتعطشين للمال، أما رجال الصناعة فهم يحاولون أن يستغلوا الوافدين الجدد وكل واحد هنا من عسكريين وبورجوازيين، يفعل ما يروق له غير حسيب ولا رقيب"[3]والذي يعنينا من استعراض هذه النصوص هي تلك النقطة الحساسة في هذا الموضوع .والتي سكتت عنها هذه الكتابات ونعني بها

[1] – حمادي بن موسى، المرجع السابق، ص 137.

[2] – رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص ص 367، 366.

[3] – فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 151.

أسباب هذا البؤس الذي دفعت إليه الأغلبية من الشعب الجزائري، ذلك لان الفرنسيين ركزوا على هذه الظاهرة وتجاهلوا البحث في أسبابها [1]

ضف إلى ذلك اندثار الهياكل الاجتماعية في خضم سنوات البؤس والشقاء التي ضربت المجتمع الجزائري في العمق، حيث أرادت السلطة الاستعمارية طمس الهوية الجزائرية بكل الوسائل المتاحة، وذلك عن طريق هدم القرى وطرد السكان الأهالي من ممتلكاتهم، كل هذه الإجراءات المشددة والإجرامية أدت إلى انتشار الأوبئة والمجاعات، مما أدى ببعض القرى إلى الاختفاء كليا من الوجود كما أدت إلى تغيير ديمغرافي واجتماعي واقتصادي في الحياة الأهالي الجزائريين [2]

ضرب الدكتور فيتال vital الذي كان مقيما في قسنطينة خلال مرحلة المجاعة مثال على سبيل الحصر مشيرا في رسالته إلى صديقه إسماعيل اوربان، مستشار نابليون الثالث إلى أن حوادث السرقة قد ارتفع تعدادها بوضوح خاصة سرقة الحبوب والماشية مع التهديد باستعمال السلاح وأكد أن الشائعات انتشرت بين السكان ، ومفادها أباحت فعل السرقة وذلك بسبب تفاقم المجاعة وانه من لم يملك شيئا يستطيع أن يحصل عليه بالقوة من لدن من لا يملكه [3]

كانت الحالة الاجتماعية صورة معبرة عن الحالة الاقتصادية ولم يكن دور الاستعمار الفرنسي خلال هذه الأزمات سوى رصد الخسائر البشرية حيث قدرت الضحايا نتيجة وباء الكوليرا عام 1849م بـ 9، 343 نسمة بمقاطعة قسنطينة مثلا بل الأخطر من ذلك أن هذا الوباء قد أدى إلى إبادة قبائل بتمامها.

زد على ذلك أن الأوبئة إلى جانب المجاعة كانت تحصد الالاف من الأهالي ، ولم تحرك السلطات الاستعمارية ساكنا، بل زادت الأهالي، فقرا ورعيا و إمعانا في الاستئصال والإبادة، إذ دمرت مابين سنتي 1867م، 1869م أسرة من مجموع سكانها، كما نجد أيضا قبيلة العلاونة فقد صار عددها 3، 968 بعدما كان 8، 339 نسمة أي خسارة بشرية تقدر بحوالي 4، 371 نسمة بمعدل 52، 6% أما في أعالي السهول السطايفية، فقد أولاد عبد النور نصف عددهم[4].ومع انتشار الكوليرا، انتشر التيفيس واخذ الجزائريون يموتون بالجملة في الطرقات العامة والقرى وأرغمت السلطات

[1] – صالح حيمر، المرجع السابق، ص 281.

[2] – حمادي بن موسي، المرجع السابق، ص137

[3] – المرجع نفسه، ص 153.

[4] – صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين، 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، 2002م، ص ص 212، 213.

الاستعمارية على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى، وبلغ عدد الموتى في وهران وحدها أزيد من 100 ألف شخص، وهو ما يمثل خمس سكانها، والى جانب هذه الأمراض، كثر القحط والجفاف أذن ولئن تراجعت المجاعات الشاملة للبلاد التي كانت سبب في وفيات العديد من الجزائريين بالجملة، فان المجاعات التي حلت على المستوى المحلي أو الجهوي و مارافقها من أوبئة فتاكة ظلت موجودة ، إلى غاية 1905م، وهي سنة جفاف انخفض فيها المحصول العام للحبوب إلى 10 قناطير للهكتار، وهذا يعني الندرة الهالكة بالنسبة لمناطق الجنوب خاصة الجنوب الوهراني .كما كان الحال أيضا سنة 1908م التي كانت سنة رديئة حيث ساد الجفاف وهاجم الجراد منطقة الشرق القسنطيني ولم تنتج أشجار الزيتون في بلاد القبائل غلال كافية، فارتفعت أسعارا المواد الغذائية، فتضاعف سعر الزيت والقمح مرتين وسعر الشعير ثلاث مرات، و تدهورت حالة الفقراء في المدن[1]

3- الهجرة القسرية:

إضافة إلى هذا عملت إدارة الاحتلال على تشجيع سياسة التهجير بتكريس كل الطرق الممكنة لطرد السكان من أراضيهم وممتلكاتهم، التي تشكلت كعوامل لظهور حركة الهجرة، التي جسدها جماعات سكانية مختلفة الفئات والأعمار، ومن مختلف أرجاء القطر الجزائري [2]

بدأت هجرة المسلمين منذ سنوات الاحتلال الأولى فمنذ 1832م تكونت طائفة

من المهاجرين من بلاد المغرب بسبب اضطهاد فرنسا للجزائريين أكثر من أي وقت مضى ويتمثل ذلك في عمليات الإبادة الوحشية وفرض الغرامات المالية الباهظة ولعل من بين أهمها القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية التي عملت على حرمان الشعب من ابسط الحقوق والحريات كما نجد سبب أخر للهجرة هو تطبيق القوانين العادية بالنسبة للمعمرين وتطبيق قوانين خاصة بالجزائريين [3].بالإضافة إلى ارتفاع الضرائب ونتيجة لهذا الظلم والتجاوزات الخطيرة تأزم الوضع [4]وبعد عقود قليلة من سنة الاحتلال تحولت الجزائر إلى بلد يعيش في دائرة الفقر والمجاعة والأوبئة بعدما كان يحقق فائض في الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب لكن بسبب سياسة المستعمر الفرنسي "الأرض المحروقة"قلبت الأوزان إلى

[1] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص 153، 151.

[2] – فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 154.

[3] – نريمان بن خدومة، سعيدة قفصي، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي، أسبابها وانعكاساتها على الحركة الوطنية (1830م-1914م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص الظاهرة الاستعمارية، منشورة، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016م-2017م، ص ص 14، 13.

[4] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 209.

الاتجاه السلبي إضافة إلى سياسة الاستيطان الفرنسي التي سلب من خلالها الجزائريون وجردوا من كل ما يملكون من أراضي زراعية خصبة و منتجة [1]

هاجر عدد كبير من القرى والأرياف يوم استولى العدو على البلاد وتذكر المصادر أن مدينة الجزائر وحدها قد نقص عدد سكانها بأكثر من النصف سنة 1836م وخلت مدن عنابة ووهران وبجاية والمدية وتلمسان و مستغانم من سكانه، والى جانب ذلك فقد هاجر الأعيان والقادة السياسيين وحملوا على مغادرة بلادهم فمنذ الوهلة الأولى للاحتلال، ولقد ساهمت عدة أسباب في دفع العديد من العائلات الجزائرية إلى الهجرة ومغادرة قراها ومدنها، فالظروف الاقتصادية الصعبة والفقر وتناقص قطعان الماشية كلها عوامل دفعتهم إلى الهجرة إلا إن أقوى الأسباب لدى الفلاحين هي المصادرات وعمليات الحجز التي تعرضت لها أراضيهم، مما سهل بشكل كبير في إفقارهم، فأصبح المخرج الوحيد للكثير من الأسر بعدما ضاقت بها السبل وفقدت أراضيها هو الهجرة [2]

يمكن القول أن هذه الإجراءات التي بدأت سلطات الاحتلال بتطبيقها بعد احتلالها مدينة الجزائر قد اكتملت ملامحها وتجلت بوضوح أثارها السلبية، والواقع أن الفرنسيين قد شاركوا في الجزائر نظاما استعماريا يتنافى كليا مع مبادئ حقوق الإنسان التي أسست عليها الثورة الفرنسية سنة 1789م مشروعيتها وذلك لتبنى إجراءات هدفها إخضاع المجتمع الجزائري من خلال تجريده من مصادر رزقه الأرض بواسطة المصادر والاحتياطات النقدية عن طريق مختلف الضرائب والغرامات العقابية وانجر عن هذا كارثة إنسانية خطيرة، إذ كانت معظم الأراضي في الجزائر .قبل الاستعمار الفرنسي .ملكا مشاعا للاعراش التي كانت تستثمرها جماعيا لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي [3]

فالمشكلة التي عان منها المجتمع الجزائري في بلاده تمكن في عدم السماح له أن يعمل أو ينشط، سواء في الميدان الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي، لان الأوروبيين ضيقوا الخناق عليه

[1] – علي زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914م–1962م، اطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة ادرار، 2013م–2014م، 120

[2] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص 182، 181.

[3]– مليكة قليلة، هجرة الجزائريين من الاوراس إلى فرنسا 1900م–1939م، اطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر، منشورة، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008م–2009م ص 148.

إلى درجة انه وجد نفسه دائما مضطرا إلى الاختيار بين الهجرة إلى الخارج والعيش في المنفى، وبالتالي لا يكون مفيدا لشعبه ولا يستطيع أن يخدمه، أو يبقى في الجزائر لكي يعاقب وهذه الحقيقة ثبتت في ما كتبته صحيفة "الشرق الجزائري"في عددها الصادر بتاريخ 08 جوان 1871 م حيث طالبت بإبعاد الجزائريين(المسلمين) إلى الصحراء والجزائريون الذين لا يقبلون بهذا الإجراء ينبغي تجريدهم من السلاح ونفيهم إلى الصحراء بدون شفقة أو رحمة، كما كتبت في نفس جريدة"صدى وهران" في عددها الصادر بتاريخ 29 جوان 1871م حيث طالب كاتب المقال بضرورة القضاء على نفوذ قوة الجزائريين (المسلمين)وجعلهم ضعفاء وفقراء وعددهم محدود إلى درجة أن أي هجوم منهم لا يشكل خطرا على فرنسا[1].ومن خلال ما نشرته لاديبش الجيريان، بشان حركة اقتصرت على الفقراء ، وذوي الدخل الضعيف، فقط وهو ما يتناقض تماما، مع ما جاء في إحدى مقالات"جريدة المفيد"، أكدت بوجه خاص ، على أن حركة الهجرة هاته شملت الفقراء الجزائريين إضافة إلى ما أشارت إليه إحدى البرقيات التي بعثها القنصل الفرنسي، في دمشق إلى حكومته، أن أكثر من 12، 000 مهاجر جزائري، قد وصلوا إلى دمشق.وفي جريدة الأخبار تم الإشارة لهاته النقطة وذلك من خلال عددها الصادر بتاريخ 1910/6/26م يشير إشارة واضحة، إلى الضرائب الثقيلة، التي كانت الإدارة الفرنسية تفرضها على الفلاحين الصغار والكبار، دون مراعاة نوعية الأرض التي يمتلكها هذا أو ذاك، أو نوع الفلاحة...وتشير الصحيفة بوجه خاص، إلى أن كثير من المزارعين الأوروبيين، قد صرحوا لها، "أن الضرائب المفروضة على الأهالي ثقيلة جدا، وحتى الناجحين منهم في الفلاحة لا يستطيعون دفعها بانتظام، ومن ثم فهذه الضرائب تساهم بقدر كبير في إفلاسهم وفي تخريب زراعتهم ..."[2]

كان من أهم أسباب تفاقم الهجرة الجزائرية رفض الإقامة في ظل نظام جائر "كافر".وقد تنبهت فرنسا إلى خطر ذلك فاستعملت كل الوسائل لمنعها، ومن جملتها إصدار قانون 1874م الذي يمنع الهجرة إلا بترخيص[3]، ولقد تردت أوضاع الشعب الجزائري، الذي أوصد الاستعمار في وجهة ظلما وتعسفا "أبواب العمل وحتى أبواب الأمل فجرده حتى من شخصيته، وأصبح فيها صنفان من الناس :الصنف الأول :وهو الذي يسكن المدينة، أما متعطل لا يعمل شيئا، وأما انه يبيع العقاقير والحاجات، وإما انه "شاوش" في إدارة استعمارية ولقد كان مستوى الشعب الجزائري متدهورا نظرا

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 208.

[2] – عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847م-1918م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م ، ص ص 212، 213.

[3] – احميدة عميراوي، (أثار السياسة الاستعمارية)، المرجع السابق...، ص 50.

لدفعه الضرائب الفادحة التي أدت إلى تيئيس المسلمين الجزائريين في ودفعهم إلى الهجرة وقد تركت هذه السياسة شعورا مريرا باليأس لدى المواطن الجزائري، عبر عنه الأستاذ محمد الأمين العمودي بقوله:"أما حياتي فحياة كل مسلم جزائري، حياة بلا غاية ولا أمل، حياة من لاياسف على أمسه ولا يغيظ بيومه، ولا يثق في غده، تلك حياتي من يوم عرفت الحياة، ولم اظفر بعقد هدنة مع الدهر الذي أشهر علي حربا عونا، لا ادري متى يكون انتهاؤها، ولا أظن أن يكون لها انتهاء، لان هذا العدو القوي الظلوم الجائر الغشوم، ليمسك عنى إحدى يديه إلا ليصفعني بالأخرى[1]

ثالثا: الجانب الثقافي:

كان سعي فرنسا لاحتلال الجزائر قبل سنة 1830م، إلى إن توفرت أسباب سقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي الذي استعمل أبشع الطرق والأساليب الوحشية الاستعمارية للقضاء على أي مقاومة وإخضاع السكان وسلب الأراضي و الممتلكات، مما أدى إلي إضعاف الجهة الاجتماعية و تفقير عدد هائل من الجزائريين ماديا ومعنويا، زيادة على موجات المجاعة و المجازر الجماعية، والقوانين الاستثنائية وقمع الحريات، والتجهيل نجم عن كل هذا القضاء على مئات الالاف من المؤرخين والباحثين والعسكريين إن فكرة القضاء على الجزائريين لا تتم إلا عبر القضاء على الشخصية الجزائرية في نفوس الأفراد، متمثلة في مختلف أشكال الثقافة والتاريخ واللغة العربية ودين الإسلام التي تمثل مقومات الهوية الجزائرية[2]

لم تقتصر أثار هذه السياسة في الجزائر على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي فقط بل مست جوانب أخرى كانت على المجتمع الجزائري وعلى الهوية و الوطنية ونعني بذلك الجانب الثقافي التعليمي الذي كان احد أهداف السياسة التشويهية الفرنسية في الجزائر[3]

وكان هذا الجانب اشد خطورة على مستقبل الشعب الجزائري من الجوانب السابقة، خاصة في أن السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت تهدف إلى ضرب الإنسان الجزائري في كيانه الروحي الثقافي بهدم الأسس الفكرية التي يقوم عليها المجتمع بما يسمح بإخضاعه بشكل نهائي [4]

---

[1] – مراد قبال، المرجع السابق، ص 138.

[2] – احمد وادي، "السياسة الاستعمارية الفرنسية و انعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر"، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، ع الثاني، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، افريل، 2008م، ص ص ، 299، 298.

[3] – فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص ص 156، 155.

[4] – صالح حيمر، المرجع السابق، ص 296.

خافت السياسة الاستعمارية الضريبية في الجزائر عدة أثار و انعكاسات أصبحت تأثر في الطبيعة البنيوية للمجتمع الجزائري بما يتضمنه من مكونات ثقافية فأصبح يلاحظ ظهور أنماط و أشكال سلوكات غريبة عن مجتمعنا لم يكن لها وجود قبل الاحتلال الفرنسي فأثرها يبدوا واضحا في مجال الثقافة و الذي كان يتميز بالتنوع والتكامل قبل الاحتلال ويتفرد بخصوصيات ذات العلاقة بمقومات الشخصية الجزائرية المتمثلة في الإسلام والعربية والثقافة والتاريخ المشترك بين الأفراد و الجماعات في المجتمع الواحد ومن بين أهم الاثار والانعكاسات التي أصبحت تهدد أمان الثقافي في الجزائر من بينها:

- ظهور أنماط وسلوكات استهلاكية غريبة عن ثقافة المجتمع الجزائري، خصوصا في المناطق الحضرية لتأثرها بالقيم الثقافية الفرنسية واحتكاكها المباشر بالمستعمر، تتعلق أساسا بطرق الجانب المادي والمعنوي للثقافة، تتضمن، العمران والأدب والاثار والفنون والسلوكيات الاستهلاكية كالأكل واللباس والعمران ولفلاحة ...[1]

وبعد احتلال مدينة الجزائر وغزوها قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالسيطرة على الأوقاف فمن خلال الأوقاف نكون بذلك حققت غايتين:

1- ضرب جانب الحصول على الأراضي ومنحها للمعمرين .

2- توجيه ضربة للتعليم العربي الإسلامي في الجزائر اعتبارا أن الأوقاف تشكل الأساس الأول للتعليم وفي هذا الصدد قال :قيل"كان يوجد فيه عدد كبير من المؤسسات الخيرية التي كان هدفها تقديم العون للمحتاجين والتربية العمومية .وضعنا يدنا في كل مكان على عائداتها وحولناها عن مقاصدها السابقة .لقد أنقصنا عدد المؤسسات الخيرية، وتخلينا عن المدارس، وفرقنا حلقات الدروس .انطفأت الأنوار من حولنا.توقف توظيف رجال دين ورجال قضاء، بمعنى أننا أرجعنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضى، أكثر جهلا وأكثر بربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا ".[2]

وقد عمدت فرنسا من خلال سياستها إلى إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية من اجل قطع صلة المجتمع الجزائري بتاريخه وثقافته العربية الإسلامية والذوبان

[1] - احمد وادي، المرجع السابق، ص ص 303، 302.

[2]- ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر:إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 126.

في الأمة الفرنسية وإنتاج جيل لا يعرف عن تاريخه وثقافته شيئا، وقد فرضت السلطات الاستعمارية إجبارية التعليم في مؤسسات التعليم الفرنسية، وفق مناهج فرنسية وعدم الخوض في تاريخ الجزائر وجغرافيتها وذلك من اجل بث القيم الفرنسية أوساط الجزائريين وقطع ارتباطهم بماضيهم وحضارتهم [1]

لم تكن هذه السياسة التي أعلنتها الإدارة الاستعمارية لتنتهي دون أن تخلف انعكاسات خطيرة على الحياة الثقافية في الجزائر، حركت عواطف حتى أولئك الفرنسيين المعروفين بعدائهم للشعب الجزائري.، أن القضاء على مؤسسة الأوقاف، بمعنى حرمان المؤسسات الدينية والتعليمية من مصدر تمويلها الرئيسي، وهذا ما ترتب عنه أثارا هامة على الحياة الثقافية في الجزائر من بينها:

– تراجع عدد المؤسسات الدينية والتعليمية ففي عنابة مثلا م يبق منها بعد الاحتلال3 سوى مدارس و15 مسجدا فقط(...).

– تراجع عدد التلاميذ والطلبة :ففي قسنطينة مثلا انخفض عدد التلاميذ سنة 1850م إلى 350 تلميذا فقط، بعدما كان عددهم يتراوح مابين 1300 إلى 1400 تلميذا سنة 1837م أما الطلبة، فقد انخفض.بنفس المدينة من 600 طالب سنة 1837م إلى 60 طالب فقط سنة 1850م.

– أدى هذا إلى زوال المدارس العليا والزوايا، فخلال سنوات 1869م1870، حدث تراجع كبير في عدد الزوايا ونزولها في الكثير من الجهات .كما تراجع عدد الإطارات المؤهلة التي يتم فيها تلقين التلاميذ القرءان الكريم وبعض قواعد اللغة العربية، أما المدارس القديمة، مثل مساجد تلمسان وندرومة والجزائر فلم يعد يؤمها سوى طلبة شبه أميون، ذوي مستوى ضعيف [2] وهكذا فبقدر ما كانت الجالية الأوروبية تستفيد من بناء المدارس ونشر المعرفة، كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل التي نجح الاستعمار نجاحا باهرا في تطبيقها على سائر الفئات الاجتماعية [3]

وهذا العمل كله يدخل في إطار السياسة الاستعمارية الهادفة إلى محو الشخصية الجزائري. فبعد أن احتلوا الجزائر ماديا أرادوا أن يقضوا عليها روحيا، وكما قال المؤرخ الفرنسي غوتي"حاولت فرنسا في الجزائر أن تجعل من ارض شرقية أرضا غربية"[4].

[1] – احمد وادي، المرجع السابق، ص 300.

[2] – صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص 299، 296.

[3] – العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م، ص ص 22، 21.

[4] – عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 125.

فسياسة (التجهيل) كانت إلى جانب سياسة (التفقير) شعار الاستعمار الفرنسي في قطر الجزائر، والقانون الذي سار عليه منذ يومه الأول[1] كاد يختفي التعليم في هذه المدينة، لان هدف فرنسا من وراء ذلك إحباط"الأهالي"ثقافيا وماديا، كما جاء في تقرير رفعه احد منظري الاستعمار إلى نابليون الثالث، بينما ترى الأستاذة "أيفين تورين" أن أهداف الاستعمار تتمثل في (تحويل المجتمع تحويلا كليا يجعله يخدم مصالح المستعمر ورأت أن التعليم هو أحسن وسيلة لإزالة"الأفكار المتخلفة"المتفشية بين الأهالي، بالقضاء على ثقافة الجزائريين ولغتهم وشخصيتهم مما يمكن فرنسا المحتلة من السيطرة على الوضع)[2].

ويمكننا عموما حصر أثار المنظومة الضريبية الفرنسية كالتالي:

– خلف النظام الضريبي مع التوالي السنين، أثارا عديدة على مختلف مجالات الحياة سابقة الذكر واهم التأثيرات في الحمالات العسكرية والجبائية على السكان وكذا الزيادات الضريبية التي تعرض لها السكان نتيجة حاجة الدولة للأموال.

– وان من نتائج سياسات الإدارة الاستعمارية الجديدة في بداية الاحتلال، المنتهجة فيما يخص بالنظام الضريبي تمثلت في استمرارية تحصيل الضرائب العربية ، منذ ذلك الحين بدأت حالة الأهالي تسير نحو التدهور التدريجي وكان نتيجة لسببين احدهما فتور بسبب عدم تنظيم الإدارة والأخر لتعذر هذه الأخيرة عن القيام بمهامها بدون لجراء تعديلات في المنطقة التي أبحت حيازتها.

– كما أثرت الضرائب المختلفة تأثيرا مباشرا على الفرد والمجتمع معا، لما حملته من إجراءات صارمة في دفع المستحقات وتوفير الوسائل المختلفة في التحصيل الضريبي الذي ارتبط بالتشريعات المختلفة .

– أن الآثار السلبية المترتبة عن التشريعات الاستعمارية في مجال الضرائب، التي ارتبطت بأوضاع الجزائريين المختلفة التي أدت إلى تحطيم المجتمع الجزائري، مما أدى ببعض المسئوولين إلى انتقاد هذا الأسلوب إلى وضع آليات إلغاء الضرائب والمساواة في الضرائب .

– بالإضافة إلى ضخامة الأعباء الضريبية .

– الزيادات الضريبية .

– التغيرات في مداخيل الضرائب العربية والتجاوزات في تطبيقها.[3]

---

[1] – احمد توفيق المدني، (هذه الجزائر)، المرجع السابق، ص 140.

[2] – عبد الرحمان بلاغ، "الوضع الثقافي في الجزائر خلال القرن 19 م في سياق السياسة الاستعمارية الفرنسية"، مجلة البدر، مج3، ع9، جامعة بشار،09-09-2011م، ص 252.

[3] – فاتن بغامي، المرجع السابق، ص ص 95، 93.

وعليه لم يكن النظام الضريبي الفرنسي وسيلة من الوسائل الاستعمارية لإخضاع المجتمع الجزائري عنوة، فشتى أنواع الضرائب المستخلصة كانت تجبى عن طريق القوة فرضا وإجبارا وكانت نهبا مسلط على أعناق الجزائريين ومواردهم .وما سياسة جباية الضرائب إلا واحدة من سياسة السلب الذي فرض على الجزائريين، إذا لم يستفيد منها الأهالي سوى البؤس والدمار إذ خلف هذا النظام أثارا عديدة مست مختلف الجوانب أو الركائز التي تقوم عليها الجزائر (اقتصادية- الاجتماعية- ثقافية)...

خاتمـــة

خاتمة :

تناولنا بالبحث والدراسة موضوع الضرائب ودورها في تدهور المجتمع الجزائري من 1830م-1919م، وفي ختامه توصلنا إلي جملة من الاستنتاجات وهي :

- تميزت السياسة الضريبية في الجزائر خلال هذه الفترة بالتنوع والتوسع، إذ كانت شاملة ضمت كل الأقاليم الجزائرية سواء في المدينة أو الريف .

– فالنظام الضريبي الذي عرفته الجزائر اوخر العهد العثماني كان نظاما ليس بالعشوائي إذ كان نظاما منظما خاضعا لعدة قوانين موضوعية تمثل مصدرا للبايلك و الايالة .

- خضعت الضريبة خلال هذه الفترة إلى النظام المالي الإسلامي .

– وفيما يخص بالنظام الضريبي الفرنسي كان مستمدا من النظام العثماني، إذ عرفت عدة مراحل طيلة الاحتلال الفرنسي :

–وخلال المرحلة الأولى :1830م-1870م :كانت هناك نوعين من الضرائب المستخلصة خاصة بالأهالي الجزائريين وأخرى بالأوربيين كلها كانت تشكل خطر على الأهالي المسلمين الجزائريين التي أدت بالتالي إلى تعجيزهم .

– أما خلال المرحلة الثانية: 1870م-1919م: فقد عرفت تطورا في النظام الضريبي الفرنسي إذ كان اشد قسوة من السابق إضافة إلى فرض الغرمات المالية .

– إذ انجر عن هذا النظام الجائر الذي اجبر الجزائريين على دفعه بالقوة المفروضة الذي شكل نهبا مسلط على أعناقهم ومس مختلف مواردهم خاصة منها الاقتصادية التي شكلت منعرجا خطيرا أدى بالتالي إلى حالة البؤس .

– كما مست إضافة إلى الجانب الاقتصادي الجانب الاجتماعي الذي تمثلت ركيزته في تفتيت بنية المجتمع الجزائري وإفقاره أدى إلى هجرة فئة من الجزائريين لا بل الأغلبية نتيجة هذا النظام وذلك بحثا عن منفذ للهروب من السياسة الضريبية المسلطة عليهم.

– إضافة إلى أنها أثرت كذلك الجانب الثقافي أدت بالتالي إلى تجهيل المجتمع الجزائري الذي أصبح لا حول و لا قوة له في بلده .

الملاحق

الملحق رقم (01):جدول يوضح مختلف الضرائب والرسوم العثمانية[1]

الضرائب والرسوم العثمانية	الضرائب الشرعية					الضرائب المستحدثة				
	الضرائب على أراضي الملك.	الخراج.			الجزية.	عوائد سكان المدن.	الضرائب على أصحاب النشاط في المدن	الفوائد المترتبة على أنظمة التبادل التجاري	حقوق التولية	ضرائب إضافية أو استثنائية
	– العشور. – الزكاة.	ضرائب وعوائد أراضي البايلك – اقتطاع الأراضي: (حق الشيوع). – كراء الأراضي الوراثية: (الحكور).	الضرائب على أراضي الأعراش. – اللزمة.	الضرائب على أراضي الوقف.	الضرائب المفروضة على أهل الذمة.	– ضيقة دار السلطان (ضيقة خير الدين) – ضيقة دار الباي – باشماط البايلك	– ضرائب ورسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية	– الحقوق الجمركية (رسوم الرسي) – رسوم الأسواق (المكس) – الاحتكار.	– حق البرنوس (القندورة) – الباشماق	– الغرامة – المعونة – الخطية – ضيفة الدنوش – الضيافة – الفرس (قادة) – الكيش – المصادرات. – أملاك البايلك. – العسة. – حق الشيو

[1]– توفيق دحماني، المرجع السابق، ص593.

الملحق رقم(02):معاهدة الاستسلام بين القائد العام للجيش الفرنسي وداي الجزائر.[1]

ترجمة اتفاق فيما بين الجنرال الفرانسيس وباشة الجزائر (1)

الشرط الاول :

القصبة وبقية جميع الأبراج المنسوبين للجزائر وباب دزيرة يتسلموا للعساكر الفرنساوية هذا الصباح فى الساعة العاشرة .

الشرط الثاني :

الجنرال تحمل للباشا بحريته هو ورزقه وما يملك .

الشرط الثالث :

الباشا له أن ينتقل للمكان الذي يختاره هو وعياله وجميع أرزاقه ومتعلقاته ، ومدت اقامته بالجزائر يكون تحت حماية الجنرال ويعطيه عساسة ليحفظوه هو وعياله ورزقه .

الشرط الرابع :

الجنرال يتحمل لجميع العساكر الترك بجميع ما تحمل به للباشا .

الشرط الخامس :

الدين المحمدي يعبد كما سبق وبيقا علىّ ما هو عليه ، وحرية أهل البلاد لاختلاف درجاتهم ، لدينهم واملاكهم ومتاجرهم وصناعيهم ، لاحد يتعدى عليهم ، وحريمهم يحترم .

الجنرال أخذ هذا التحمل على عرضه ومروته هم الظامنين .

قبل الساعة العاشرة ؛ كل المتعاقدين يختموا لبعضهم هذا الاتفاق ؛ وبعد العساكر الفرنساوية تدخل القصبة فى بقية الأبراج على التدرج وباب دزيرة .

حرر فى محلة الفرانسيس على الجزائر فى 5 يوليو سنة 1830 .

ختم برمون

ختم حسين باشا .

[1] – عبدالحميد زوزو، (نصوص ووثائق)، المرجع السابق، 68.

الملحق رقم (03)

جدول يوضح مساحة الاراضي المزروعة من طرف الكولون سنة 1863م[كذا][1]

الانتاج	المساحة (بالهكتار)
الحبوب	172.179
الخضر	3.535
الاشجار المثمرة	1.694
التبغ	3.000
القطن	2.500
الكتان	300
الكروم	20.000
البستنة	21.192
المجموع	225.000

[1]- عدة بن داهة، (الاستيطان والصراع)...ج1، المرجع السابق، ص373.

الملحق رقم(04):جدول يوضح الضرائب المفروضة على السكان خلال السنوات 1870م-1894م[1]

السنوات	قيمة الضريبة
1870م	22000000 فرنك
1872م	14.245.224 فرنك
1876م	16.929.400 فرنك
1877م	9.732.745 فرنك
1985م	48800000 فرنك
1890م	48800000 فرنك
1894م	3923498.11 فرنك(3)

[1]- فاتن بغامي، المرجع السابق، ص 84.

البيبليوغرافيا

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع:

1/ المصادر:

1) -خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تع محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP, ا الجزائر، 2005م.

2) -الزهار احمد شريف، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754م، 1830م، تح -أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للإنتاج والتوزيع، الجزائر 1974م.

3) -شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل امريكا في الجزائر، (1816م- 1824م)، تر اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982م.

4) -شاوش لبن المفتي حسين بن رجب، تقييدات ابن المفتي في تاريخ الباشوات الجزائر وعلمائها تح :فارس كعوان، ط1, بيت الحكمة، الجزائر، 2009م.

5) -غرنميزون اوليفي لوكور، الاستعمار الابادة (تاملات في الحرب و الدولة الاستعمارية، تر:نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر، 2008م

6) -الميلي مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر في للقديم والحديث، ج3, مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م.

المصادر بالغة الفرنسية

1) Alexandre Hehry Dupuy,les impots indigens en Algerie,these de Doctorat EconmiQues et politque ,imprimerie gojsso,Alger,1910

2) francois le blanc de preebois, Bilan De lAlgérie à la fin de lannée 1864 ou de la crise finaciére commercile et Agricole, ses couses et les moyens de la conjurer, imprime ríe de OAKBAR, 1865

2/ المراجع:

1)اجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م-1919م، تر:حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، ج1، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

2)اجيرون شالر روبير، تاريخ الجزائر معاصرة، تر عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م

3)الارقش دلندة وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميديا كوم، تونس، 2003م.

4)الاشرف مصطفى، الجزائر الامة والمجتمع، تر:حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

5)برونو إتيين، **الأمير عبد القادر الجزائري**، تر ميشيل خوري، ط1, دار عطية للنش، بيروت، لبنان، 1998م.

6)برينيان اندري واخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر:اسطنبولي رابح منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

7)بزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005م.

8)بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830م-1871م، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977م.

9)بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م، 1989م**، ج1,ديوان المعرفة، الجزائر، 2006م.

10) بلعيدوني جمال، السياسة العقارية ابان فترة الاحتلال، اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي1830م-1962م، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

11) بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين بين 1881م-1914م، وزارة الثقافة للنشر، الجزائر، د س ن.

12) بن خليفة عبد الوهاب، الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي الى مجازر 08ماي 45(1830م-1945م)، تقديم سليم قلالة، ط1، دار بني مزغنة للنشر والتوزيع، الجزائر 2005.

13) بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي، 1830م-1873م، اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال .

14) بن داهة عدة، الاسيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830م-1962م، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2008م.

15) بن داود ناصر الدين، مصادرة اراضي الجزائريين و سياسة بيجو الاستيطانية، اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني ...

16) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من بداية إلى غاية 1962م، ط 1,دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.

17) بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830م-1930و انعكاستها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م.

18) بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

19) بوعزيز يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية 1830م، 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

20) دهاش الصادق، الملكية الخاصة وتاثيرها على الجزائريين في القرن 19، اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني...

21) دوطوكفيل الكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008م.

22) الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م.

23) زروقة عبد الرشيد، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر1913م-1940م، ط1، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999م.

24) زوزو عبد الحميد، الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية، 1837م-1939م، ج1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009م.

25) زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830م-1900م، طبعة منقحة ومزيدة، دار موفم للنشر، الجزائر، 2010م.

26) سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تع عبد القادر زبادي، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2006م.

27) سعد الله ابو القاسم، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1996م.

28) سعد الله ابو القاسم، الحركةالوطنية الجزائرية 1830م-1900، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت1992م.

29) سعد الله ابو القاسم، محضارات فب تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزبع، الجزائر، د س ن.

30) سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998م.

31) سعيدوني نصر الدين بوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

32) سعيدوني نصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني1792م ، 1830م ، ط3,دار البصائر، الجزائر، 2012م.

33) سعيدوني نصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقوف والجباية في الفترة الحديثة، ط1, دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001م

34) سعيدوني نصر الدين، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب.

35) سماتي محفوظ، الامة الجزائرية نشاتها وتطورها، تر:محمد الصغير بناني عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م.

36) شويتام ارزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م-1830م، ط1، دار الكتاب العربي، 2011م.

37) الصلابي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضدالاحتلال وسيرة الامير عبد القادر، ج1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د س ن.

38) عاشور موسى، اساليب الاستعمار الفرنسي للاسيلاء عاى الاوقاف، اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حوا العقار في الجزلئر ابان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

39) عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الى 1962م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

40) عمورة عمار، موجز تاريخ الجزائر، ط1, دار الريحانة، الجزائر، 2009م.

41) عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة ، باب الواد، الجزائر، 2006م.

42) عميراوي احميدة، اثر السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830م-1954م.

43) عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، 2005م.

44) غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر، ط خ، وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر، 2007م.

45) فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين الى خروج الفرنسيين1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة، 2002م.

46) فركوس صالح، ادارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

47) قداش محفوظ، جزائر الجزائريين 1830م-1954م، تر:محمد المعراجي، منشوراتANEP الجزائر، 2008م.

48) قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد بالرويبة، الجزائر، 1994م.

49) لونيسي رابح، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830م، 1989م، ج1,دار المعرفة، الجزائر، 2010.

50) محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792م، 1830م، ط1,شركة الوطنية لنشر والتوزيع الجزائر، 1972م.

51) المدني احمد توفيق، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، د د ن، الجزائر ، 1931م.

52) هلال عمار ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام1847م-1918م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

53) هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830م، 1962م ط2, ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2016م

54) الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830م-1960م، تر:جوزف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعةو النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983م.

55) يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر، 1830م-1859م، دار المعرفة، القاهرة، 1959م.

3/ الرسائل والمذكرات الجامعية:

1) باحدي الحادة ، نافع سمية، تاثير السياسة القمعية الفرنسية في تنامي هجرة الجزائريين للبلاد الاسلامية 1830م-1914م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016م-2017م.

2) بغامي فاتن، **النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر، 1830م، 1914م**، مذكرة لنيل شهادة الماسترتخصص تاريخ معاصر، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 8ñ201م، 2019م

3) بن خدومة نريمان، قفصي سعيدة، الهجرة الجزائرية الى المشرق العربي، اسبابها وانعكاساتها على الحركة الوطنية 1830م-1914م، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص الظاهرة الاستعمارية ، ، منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة ، 2016م-2017م.

4) بن سنوسي ليلى، جديد مسعودة، **الضرائب وأثرها على التنمية الإقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم الإقتصادية، فرع:التسويق

وتجارة دولية، منشورة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة العقيد آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2010م، 2011م.

5) بن قيلة دراجي، **النظام المالي الإستعماري الفرنسي في الجزائر 1870م، 1914م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، القسم العلوم الإنسانية، جامعة حمه لخظر ، الوادي، 2017م، 2018م.

6) بناي سامية العابدي اسماء ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830-1900م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016م-2017م.

7) بوراس اسماء، قيطون سمية، الحكام العسكريون الفرنسيون في الجزائر 1830م-1848م(دي بورمون-كلوزيل)، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ، 2017م-2018م.

8) تاوفلة ليندة، مجاني حياة، **أثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء ,GCB**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم علوم التسير، جامعة بومرداس، 2016م، 2017م.

9) جفار سمية الاوقاف في الجزائر ق19 ، 1900م-1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورة، كلية الادب والعلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2013م-2014م.

10) حسني حياة، خرزي سارة، اساليب السياسة الادارية الفرنسية 1830م-1914م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر ، منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016م-2017م.

11) حيمر صالح ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830م-1930م، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ، قسم التاريخ وعلم الاثار ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013م-2014م.

12) دحماني توفيق، **الضرائب في الجزائر 1792م، 1865م، دراسة** مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورة، قسم التاريخ جامعة الجزائر2, 2008م، 2009م.

13) رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م1930م** مذكرة لنيل شهادة ماجستير تاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم كلية علوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة حاج لخظر، باتنة، 2013م، 2014م.

14) زقب عثمان، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م، 1914م، دراسة في أساليب السياسة الإدارية،** رسالة لنيل درجة دكتوراة في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية علوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة حمه لحظر، باتنة، 2014م، 2015م.

15) زين العابدين على ، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914م-1962م، اطروحة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور ، منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ، قسم العلوم الانسانية، جامعة ادرار، 2013م-2014م.

16) عسول صالح ، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956م-1962م، اطروحة لنيل شهادة الماجيستير تخصص التاريخ الحديث، منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008م.

17) عطيلي هاجر ، موقف الاحتلال الفرنسي من المؤسسات العلمية الدينية في الجزائر 1830م-1938م، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2018م-2019م

18) العيفة وفاء، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال الى غاية 1900م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م-2013م.

19) غطاس عائشة، الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر1700م-1830م، اطروحة لنيل الدكتوراه دولة، تخصص التاريخ الحديث، منشورة، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ، 2000م-2001م.

20) فاربن فوزية، قشيش ذهيبة، الاوضاع الاقتصاديةو الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2014م-2015م.

21) القشاعي فلة، المولودة موساوي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771م، 1837م**، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث ا، غير منشورة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989م، 1990م.

22) قانة زهراء، خباشة نجاة، **السياسة الضريبية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأثرها على المجتمع الجزائري 1700م، 1830م**، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ الجزائر، الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ جامعة بوضياف، المسيلة، 2016م، 2017م.

23) قليلة مليكة ، هجرة الجزائريين من الاوراس الى فرنسا 1900م-1939م، اطروحة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر، منشورة ، كلية الاداب و العلوم الانسانية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018م-2019م.

24) قوري بشرى جهيدة دحماني، **نظام المحلة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519م، 1830م**

25) واكوك عبد السلام، **فعالية النظام الضريبي في الجزائر دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبة وجباية معمقة، منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم علوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011م، 2012م

4/ المجلات والمقالات:

1) بلاغ عبد الرحمان ، الوضع الثقافي في الجزائر خلال القرن 19 في سياق السياسة الاستعمارية الفرنسية ، مجلة البدر،مج3، ع9، جامعة بشار، 09-09-2011م .

2) بن الشيخ حكيم، المشروع التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر من خلال كتاب : بول ريمبو، الوجوه البارزة لمئوية احتلال الجزلئر 1830م-1930م، دراسات وابحاث ، المجلة

العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج10، ع4، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 4 ديسمبر ، 2018م.

3) بن عون محمد الحاكم، الوقف في الجزائر ابان الاستعمار الفرنسي، المؤتمر العلمي العالمي والبحث العلمي، جويلية، 2017م.

4) بن موسى حمادي، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19, 1850م، 1900م، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، د ب ن ، ع36, 2015/12/03 م.

5) بورغدة رمضان، مصادرة الاراضي والضرائب و الغرامات واثارها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19، مجلة البحوث والدراسات الانسانية،مج2، ع2،جامعة 20أوتسكيكدة،30-06-2008م.

6) بوعافية رضا، الوضعية القانونية للاراضي الفلاحية في الجزائر قبل الاستقلال ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، ع9، مج2، جامعة باتنة، د ب ن ، مارس، 2018م.

7) تيتة ليلى، تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، ع17, كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، ديسمبر، 2014م.

8) دحماني توفيق، قسنطينة عشية الاحتلال الفرنسي 1837م من خلال وثائق نادرة، مجلة الدراسات التاريخية، مج11، ع01، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2010م.

9) السليماني احمد حسين، نزع الملكية العقارية للجزائريين، 1830م-1871م، مجلة المصادر،مج4، ع6،المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة عام1954م،الجزائر،1999م.

10) سيدهم فاطمة الزهراء، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19,مجلة كان التاريخية الإلكترونية، العدد13, الكويت، سبتمبر 2011 م.

11) شبيرة سفيان، دوافع وتبعات مصادرة الادارة الاستعمارية الفرنسية للاملاك الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الانسان و المجتمع، ع10، المعهد الوطني المتخصص لتكوين اطارات الشؤون الدينية والاوقاف، غليزان، الجزائر، جوان، 2014م.

12) شافو رضوان، عمر المقدم، ملامح التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر، مجلة المعارف للبحوث الدراسات التاريخية، مج2 ،ع07، جامعة حمه لخضر، الوادي،17-11-2016م.

13) طراد طارق، علة مراد، مبررات الاهتمام بالاملاك الوقفية في الجزائر من الاحتلال الى الاستقلال، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، ع27، جامعة عباس لغرور، خنشلة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر، 2016م.

14) طعبة حورية، مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال الى قيام الفرنسية الثانية 1830م-1848م، حوليات جامعة الجزائر1 ، ع34، ج3، جامعة الجزائر، سبتمبر، 2019.

15) عبد القادر نايلي، السياسة الاهلية في الجزائر في الفترة مابين 1830م-1870م، مجلة مقاربات، مج2، ع3،جامعة زيان بن عاشور، الجلفة،مارس2014م.

16) عزوز فؤاد، انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج16، ع03، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، سبتمبر، 2020م.

17) فغرور دحور، جول فيري:مهندس الامبراطورية الفرنسية، مجلة عصور جديدة، ع1، جامعة وهران، الجزائر ، 2011م.

18) قبال مراد، السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر اهدفها تداعياتها 1830م-1939م، مجلة القرطاس ، ع التاسع، جامعة جيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، جويلية، 2018م.

19) لهلالي سلوى، السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830م-1860م، جامعة سطيف2.

20) مسدور فارس، الاوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مج12، ع3،جامعة الجزائر3،الجزائر،1990م.

21) وادي احمد، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والامن الهواياتي في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات، ع الثاني، كلية العلوم سياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، افريل، 2008م.

22) المشهداني مؤيد محمود حمد ، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني 1518م، 1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارة، مج5, ع16, جامعة تكرت، 2013م.

23) مجروني الطيب، نايلي عبد القادر، السياسة الفرنسية تجاه الوقف الاسلامي في الجزائر 1830م-1907م، مجلة انسنة البحوث والدراسات ، ع11، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جانفي، 2021.

24) مياسي ابراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954م، ع5، د ب ن، 2001م.

25) نمير اعقيل، المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية (اوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات نموذجا)، مجلة دراسات تاريخية ، ع115، 116، جامعة دمشق، سبتمبر، ديسمبر، 2011م.

26) يوسف امير، الواقع الإقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، 1519م، 1830م، مجلة القضايا التاريخية، ع1, مخبر الدراسات تاريخية، الجزائر، أفريل 2016م.

5 /القواميس و المعاجم:

1) أبو الحسين بن فارس بن زكريا، **مقاييس اللغة**، تح عبد السلام محمد هارون، ج3, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د م، د ت ن، .

2) أبو فضل جمال الدين بن محمد بن مكرم إبن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، مج1, دار صدار ، بيروت، 1988م.

3) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، ج1, ط1, دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، 1989 م

المواقع الإلكترونية:

1) https:/www.mrefa.org

الفهرس

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	...
الإهداء	...
قائمة المختصرات	...
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي:النظام الضريبي في الجزائر في أواخر العهد العثماني (1671م–1830م)	
أولا: تعريف الضرائب	
1- لغة	**7**
2- اصطلاحا	**7**
3- تعريف النظام الضريبي	**8**
ثانيا: لمحة عن أوضاع الجزائر عامة أواخر العهد العثماني	
1- الأوضاع السياسية	**10**
2- الأوضاع الاقتصادية	**12**
3- الأوضاع الاجتماعية	**16**
ثالثا: النظام الضريبي قبيل الاحتلال الفرنسي أواخر العهد العثماني (1792م–1830م)	
1- الضرائب الشرعية الاعتيادية	**17**
2- الضرائب المستحدثة	**20**
الفصل الأول:السياسة الضريبية الفرنسية في الجزائر لمرحلة الحكم العسكري 1830م–1870م	
أولا: الحكم العسكري في الجزائر 1830م–1870	
1- عهد الملكية الفرنسية 1830م-1848م	22
2- عهد الجمهورية الثانية 1848م-1852م	27
3- عهد الإمبراطورية الثانية 1852م-1870م	29
ثانيا: السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر لمرحلة الحكم العسكري 1830م–1870م	
1- مصادرة أملاك الجزائريين	**40**

2- السياسة التجارية	**41**
ثالثا:السياسة الضريبية 1830م-1870م	
1- الضرائب الأهلية (العربية)	**45**
2- الضرائب الأوروبية	**48**
الفصل الثاني:السياسة الضريبية الفرنسية في الجزائر لمرحلة الحكم المدني 1871م-1919م	
أولا:الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني	
1- مرحلة التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني	**52**
2- سيطرة المستوطنين داخل سلطة الحكومة الفرنسية	**53**
3- مرحلة سن القوانين في فترة الحكم المدني	**54**
ثانيا:السياسة الضريبية من 1871م-1919م	
1- السياسة المالية	**55**
2- نظام الغرامات	**58**
3- تطور النظام الضريبي	**61**
ثالثا:تطور حصيلة الضرائب على الجزائريين إحصائيا	
1- حصيلة الضرائب من 1840م-1844م	**65**
2- تطور الضرائب العربية في الجزائر في ظل الحكم المدني	**66**
3- تطور حصيلة الضرائب العربية من 1886م-1914م	**67**
الفصل الثالث:انعكاسات السياسة الضريبية الفرنسية على المجتمع الجزائري	
أولا:الجانب الاقتصادي	
1- أثرها على الزراعة	**71**
2- أثرها على الصناعة والحرف	**73**
3- أثرها على التجارة	**74**
ثانيا: الجانب الاجتماعي	
1- تفكيك بنية المجتمع	**76**
2- إفقار المجتمع الجزائري	**79**

3- الهجرة القسرية	**83**
ثالثا: الجانب الثقافي	
خاتمة	**92**
قائمة الملاحق	**95**
الببليوغرافيا	**103**
الفهرس	
ملخص البحث	

ملخص البحث

الملخص:

ملخص باللغة العربية:

تطرقنا في دراستنا هذه إلى موضوع الضرائب ودورها في تدهور المجتمع الجزائري من 1830م-1919م.

- إذ شهدت الجزائر منذ بداية الاحتلال إلى تسلط النظام الضريبي الذي فرضته الإدارة الاستعمارية على الأهالي وهذا كان في المرحلتين التي مرت بها الجزائر خلال احتلالها والتي انقسمت إلى مرحلتين:

1- النظام الضريبي لمرحلة الحكم العسكري 1830م-1870م.

2- النظام الضريبي لمرحلة الحكم المدني 1870م-1919م.

- إذ أن معظم الضرائب المستخلصة خلال هذه الفترة كانت تتدرج من مرحلة إلى أخرى تبعا للتغيرات السياسية الطارئة في فرنسا، مما كانت له اثر بالغ القسوة على كاهل المجتمع الجزائري، ففي فترة الحكم العسكري عرفت الضريبة تطورا وفقا لسيرورة الاحتلال وشموليته، فقد اتسمت في هذه الفترة بالازدواجية الضريبية إذ كان الجزائري يؤدي الضرائب العادية أو بما يسمى بالضرائب العربية إضافة

إلى ضرائب أوروبية فرنسية الأمر الذي أدى إلى دمار كبير في ممتلكات الأهالي متخذا بذلك منعرجا خطيرا نتيجة ازدياد تكالب الاستعماري على الجزائريين.

- أما فيما يخص الضرائب خلال فترة الحكم المدني فقد أحدثت فرنسا بعض التعديلات وإصلاحات فيما يخص هذا الجانب التي بطبيعة الحال لم تحقق للجزائريين مرادهم بل بالعكس زادت إلى إضعاف قدرات السكان بل و أدت إلى ضخامة الضرائب المستخلصة التي طرأت بين الفينة والأخرى التي دامت أمدا طويلا ولم يتوصل إلى إصلاحها إلا بعد سنوات طويلة بعد 1919م.

ملخص باللغة الانجليزية:

-in the study of this subject, we have etoked taxes and there role in la grodion de la societe algeremme of the 1830-1919 prom the beginning of the occupation, ctlgeria was a witness to the tax regime imposed by the colonial administration on the people and this is wahy the tax regime in Algeria during the period of French occupation was :

1- taxation at the time of the military regime of 1830-1870

2- taxation in the civil regime phase from 1870-1919

cts most of the taxes that existed at that time fell from one stage to the mix de pending on the urgent political changes in France witch had a great impart on the shoulders of Algerian society during the period of him pot military rule experi enced a development according to the process from occupation and totalitarianism it was charxteriz ed at this time by double taxation as Algeria paid so. called Arab taxes, infaddition to the people's property this took a dangerous colonial struggle against the ctlg rians as re gards taxes during the period ofcivil regime, France has made sone modifications and reforms cocerning the tax aspect, but this question did not get the Algerian what they wanted on the cantrary, it further weakened the capacites of tre population and even this long period and did not end uphaving a reform that several ref orm ifears that several years after 1919.